جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسـلـة قضايـا التخطيـط والتنميـة

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية

رقـم (299)- أكتوبر 2018

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٩٩)

(سلسلة علمية محكمة)

سياسات تنمية الصادرات فى مصر
فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

أكتوبر ٢٠١٨

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد".
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومى من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأى من القضايا محل البحث.

تضمنت الاصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر : السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط ، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم، ...إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى والذى يضم الأبحاث التى تم قبولها أو مناقشتها فى المؤتمر، وسلسة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز

سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

ان تنمية الصادرات المصرية تعتبر من أهم القضايا التي تشتمل عليها السياسات الاقتصادية وذلك بهدف زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية أمام مشكلة العجز في الميزان التجاري.

ويهدف البحث بصفة رئيسية إلى اقتراح سياسات تنمية الصادرات السلعية في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، من أجل الدفع بقطاع الصادرات المصرية باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال زيادة المحتوى التكنولوجي والابتكارى للصادرات.

واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، ونموذج رياضى لتدفقات التجارة الخارجية. كما استخدم التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية لبيان أهم نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات للصادرات السلعية المصرية، ومن ثم التوجهات المستقبلية بهدف الوصول لسياسات تنمية الصادرات فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية WTO وبيانات البنك الدولي WB الخاصة بمؤشرات التنمية فى العالم، وقاعدة بيانات UNCTAD وبيانات التقارير الدولية، بالإضافة إلى استخدام معادلة اتجاه عام لتحديد القيمة المتوقعة للصادرات السلعية غير البترولية حتى ٢٠٢٦. وقد تم اقتراح مصفوفة سياسات لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية فى ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية وفى ضوء التباطؤ فى النمو فى التجارة السلعية العالمية وتصاعد الحمائية.

الكلمات الدالّة : الصادرات السلعية غير البترولية–تنوع الصادرات– المحتوى التكنولوجي/ الابتكارى للصادرات – صادرات السلع المصنّعة – الهيكل السلعي للتجارة – الهيكل الجغرافي للصادرات – تنافسية – الابتكار – سياسات – المستجدات الإقليمية والعالمية .

فريق البحث

أعضاء الهيئة العلمية :

– د. نجلاء علام – الباحث الرئيسي	أستاذ مساعد /علاقات اقتصادية دولية
– أ.د. محمد عبد الشفيع	أستاذ غير متفرغ /علاقات اقتصادية دولية
– أ.د. مجدى خليفة	أستاذ غير متفرغ /علاقات اقتصادية دولية
– د. سحر عبود	مدرس / تخطيط إجتماعى وثقافي

أعضاء الهيئة الادارية :

– د. سيد دياب	معلومات تخطيطية

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة :

– أ. إسراء هيكل	معيد علاقات اقتصادية دولية
– أ. مروة نبيل	معيد علاقات اقتصادية دولية

المحتويات

الموضـوع	الصفحة
مقـدمة	١
الفصل الأول: تطور الصادرات المصرية السلعية غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ في ضوء بعض المؤشرات الرئيسية	٥
تمهيد	٥
١-١ الوضع الراهن للصادرات السلعية المصرية غير البترولية: مؤشرات رئيسية	٦
١-١-١ تطور قيم الصادرات المصرية وهيكلها السلعي والجغرافي	٦
١-١-١-١ تطور قيمة وحصة الصادرات البترولية مقابل غير البترولية	
١-١-٢ الهيكل السلعي للصادرات غير البترولية	٧
١-١-٣ التوزيع الجغرافي	١١
١-٢ مقارنة أداء الصادرات المصرية بمجموعة من الدول	١٤
١-٢-١ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية وحصتها من الصادرات العالمية	١٤
١-٢-٢ هيكل الصادرات من الصناعات التحويلية	١٥
١-٢-٣ تحليل التنافسية	١٧
١-٣ تطور الإطار المؤسسي لدعم الصادرات المصرية	٢٠
١-٣-١ فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الحكومي	٢١
١-٣-١-١ المهام المتعلقة بسياسات تنمية الصادرات	
١-٣-١-٢ المهام المتعلقة بخدمات المصدرين	
١-٣-٢ فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الخاص	٢٣
١-٣-٣ استراتيجيات تنمية الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة	٢٥
الفصل الثاني : المستجدات الرئيسية في البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الصادرات المصرية	٣٠
تمهيد	٣٠
٢-١ متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات	٣١

٢-١-١ تصنيفات اقتصاديات العالم	٣١
٢-١-٢ نموّ الناتج العالمي	٣٤
٢-١-٣ الصادرات والواردات العالمية : الكميات والأسعار	٣٧
٢-٢ اتجاهات التغير فى الصادرات المصنّعة على المستوى العالمي والإقليمي	٤٢
٢-٢-١ الصادرات العالمية المصنّعة	٤٣
٢-٢-٢ توزيع الصادرات العالمية المصنّعة	٤٤
٢-٢-٣ توزيع الصادرات المصنّعة للبلاد النامية حسب الأقاليم	٤٥
٢-٣ البيئة الإقليمية – الإفريقية للصادرات	٤٦
٢-٣-١ الأداء التنموي الكلى فى أفريقيا	٤٦
٢-٣-٢ الأداء التجاري : الهيكل السلعي للصادرات الإفريقية	٤٨
الفصل الثالث : تنافسية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	٥١
تمهيد	٥١
٣-١ تنافسية الصادرات السلعية غير البترولية المصرية والتحليل الرباعى	٥٢
٣-١-١ الصادرات السلعية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية والميزان التجارى	٥٢
٣-١-٢ بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي وأداء التجارة الخارجية لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧	٥٥
٣-١-١ بعض مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية قطاعياخلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٦	٦٠
٣-١-٤ التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية المصرية	٦٦
٣-٢ الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات	٧١
٣-٢-١ بعض مؤشرات التنافسية والابتكار والصادرات عالية التكنولوجيا لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦– ٢٠١٧	٧١
٣-٢-٢ الابتكار وزيادة تنافسية الصادرات	٧٦
٣-٢-٢-١ دور التمويل فى بناء القدرات والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير	٧٧
٣-٢-٢-٢ الابتكار ونمو صادرات قطاع الصناعة التحويلية	٧٩
٣-٣ تحديد دالة أهم محددات الصادرات السلعية المصرية	٨٤
٣-٣-١ النموذج المستخدم	٨٤

٣-٣-٢ تقدير معلمات النموذج وتفسير نتائجها	٩٠
الفصل الرابع : محاور وسياسات تنمية الصادرات السلعية فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	٩٥
تمهيد	٩٥
٤-١ أهم محاور وسياسات تنمية الصادرات السلعية فى مصر	٩٥
٤-١-١ السياسات متوسطة وطويلة الأجل	٩٦
٤-١-١-١ سياسة توسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير	٩٦
٤-١-١-٢ تنمية قاعدة الصادرات السلعية الصناعية والزراعية	٩٨
٤-١-١-٢-١ بالنسبة للسياسات الصناعية	١٠٤
٤-١-١-٢-٢ وبالنسبة للسياسة الزراعية	١٠٥
٤-١-٢ السياسات قصيرة الأجل	١٠٧
٤-١-٢-١ سياسة تحرير سعر الصرف	١٠٧
٤-١-٢-٢ سياسة دعم الصادرات	١٠٩
٤-١-٢-٣ سياسة الحوافز الضريبية والتمويل	١١١
٤-٢ السياسات التسويقية والاتفاقيات الخارجية	١١٢
٤-٢-١ السياسات التسويقية	١١٢
٤-٢-١-١ سياسة الجودة التكنولوجية للصادرات	١١٣
– رفع القدرة التصديرية والابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	
٤-٢-١-٢ سياسات الجودة البيئية للصادرات	١١٨
٤-٢-٢ سياسة تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية	١٢١
٤-٢-٢-١ بعض الاتفاقيات الخارجية	١٢١
٤-٢-٢-٢ سياسة مستويات التعاون العربي فى ضوء تنامي دور التكتلات الإقليمية لمواجهة تصاعد الحمائية	١٢٥
٤-٢-٢-٣ سياسة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية	١٢٧
٤-٢-٣ سياسة الاستعداد لمواجهة المزيد من المنافسة الدولية	١٢٨
٤-٣ مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية	١٣٣

النتائج والتوصيات	١٣٦
الملخص	١٤٥
المراجع	١٥١
الملاحق	١٥٧

قائمة الجداول

م	الجدول	الصفحة
١-١	تطور الميزة التنافسية للصادرات المصرية لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦	٩
١-٢	حصة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات غيرالبترولية خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٦)	١٧
١-٣	صادرات الصناعات التحويلية وفقا لدرجة التصنيع عام ٢٠١٦	١٧
١-٢	ترتيب السلع العشرة الأولى على سلم صادرات أفريقيا- ترتيباً تنازلياً فى فترة ٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٥/٢٠١٦	٤٨
١-٣	بعض مؤشرات الأداء الإقتصادى وأداء التجارة الخارجية لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧	٥٥
٢-٣	تنافسية الصادرات السلعية المصرية غير البترولية قطاعيا خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٦	٦١
٣-٣	مؤشرات التنافسية والابتكار لمصرومجموعة دول مقارنة ٢٠١٥-٢٠١٧	٧٢
٤-٣	الابتكار التكنولوجي لتعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة لمصر ودول مقارنة- جنوب شرق آسيا ٢٠١٦- ٢٠١٧	٨١
٥-٣	أهم دراسات دالة محددات الصادرات السلعية المصرية	٨٥
٦-٣	ملخص إحصائي للبيانات المستخدمة فى تطبيق نموذج الجاذبية	٩٠
٧-٣	تقديرات النماذج	٩١

٤-١	تطور عجز الميزان التجاري المصري ونسبة تغطية حصيلة الخدمات للميزان التجاري خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٥ /٢٠١٦	٩٧
٤-٢	النصيب القطاعي لكل من الصناعة التحويلية والزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى وفى الاستثمار ٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٥/٢٠١٦	٩٩
٤-٣	الميزة النسبية لمصر ومجموعة دول مقارنة متوسط الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٥ /٢٠١٦	١٠١
٤-٤	القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية ٢٠١٦ والقطاعات المستفيدة من برامج صندوق تنمية الصادرات وتطور أداؤها ٢٠١٥ /٢٠١٦	١١٠
٤-٥	حجم العجز في الميزان التجاري لمصرمع أهم التكتلات في العالم خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٥/٢٠١٦ ومعدل التبادل التجاري	١٢١
٤-٦	تقييم كفاءة التجارة لمصر وعدد من الدول العربية ٢٠١٥/٢٠١٦	١٢٧
٤-٧	تطورالقيمة الإجمالية للصادرات والواردات والميزان التجاري المصري للسلع غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ والقيمة المتوقعة حتى ٢٠٢٦	١٣٠

قائمة الأشكال

م	الشكل	الصفحة
١-١	تطور قيمة الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦	٦
١-٢	تطورمعدل النمو السنوي للصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦	٧
١-٣	تطور حصة وقيمة الصادرات غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ -٢٠١٦	٧
١-٤	الصادرات المصرية غير البترولية وفقا للمجموعات السلعية عام ٢٠١٦	٨
١-٥	حصة المجموعات السلعية من الصادرات غير البترولية ٢٠٠٥ و٢٠١٦	٨
١-٦	الصادرات المصرية غير البترولية وفقا للتوزيع الجغرافي ٢٠٠ – ٢٠١٦	١١
١-٧	هيكل الصادرات المصرية وهيكل واردات الدول العربية عام ٢٠١٦ واردات الدول العربية من بعض الدول ٢٠١٦	١٢
١-٨	هيكل الصادرات المصرية وهيكل الواردات للاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦ والواردات الأوروبية من بعض الدول النامية عام ٢٠١٦	١٣

١-٩	قيمة الصادرات غير البترولية فى الدول المختارة ٢٠٠٥، ٢٠١٦	١٤
١-١٠	حصة مصر وبعض الدول المختارة من الصادرات غير البترولية عام ٢٠١٦	١٥
١-١١	تطور قيمة صادرات الصناعات التحويلية لمصر خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ حسب درجة التصنيع	١٦
١-١٢	هيكل الصادرات العالمية والمصرية لأكبر ٢٠ منتج لعام ٢٠١٦	١٨
٣-١	الميزان التجاري المصري خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٦	٥٤
٣-٢	التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية المصرية	٦٧
٤-١	نسبة مساهمة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا فى إجمالى القيمة المضافة لمصر ومجموهة دول مقارنة عام ٢٠١٦	١٠٣
٤-٢	الميزان التجاري المصري للسلع غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ والقيمة المتوقعة حتى ٢٠٢٦	١٣١
٤-٣	مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	١٣٣

مقدمة

تتمثل **مشكلة البحث** الرئيسية فى أن انخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل النمو فى الواردات يؤدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى، مما ينعكس سلبا على توفير التمويل اللازم للتنمية. وعلى الرغم أن قطاع التصدير فى مصر يعد أحد دعائم تمويل التنمية الاقتصادية، إلا أن **الصادرات** المصرية لم تسهم بالشكل المناسب فى حل مشكلة البطالة وتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل التنمية، مما يدفع بضرورة السعي لتحقيق طفرة فى الصادرات كقوة دافعة لعملية التنمية. ومن ثم أصبح من الضروري تناول الموضوع بالبحث والدراسة للوصول إلى السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، فقد شهدت الصادرات السلعية المصرية تراجعا خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٥/٢٠١٦) – وفقا لبيانات البنك المركزي المصرى– من حوالى ٢٨.٠ مليار دولار إلى حوالى ١٨.٧ مليار دولار خلال الفترة المذكورة، بينما ازدادت الواردات السلعية من حوالى ٥٠.٨ مليار دولار إلى حوالى ٥٧.٤ مليار دولار عن نفس الفترة . هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي لمصر٤.٣% فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، بالإضافة إلى تباطؤ النمو فى أوروبا الشريك التجارى الرئيسي لمصر. كما أشار البنك الدولي(١) إلى أنه من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر ٣.٩% فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وسيكون محركه الرئيسي الاستثمارات العامة وصافى الصادرات.

ومن ثم يمكن طرح التساؤلات التالية:

-ماهو وضع الصادرات السلعية، وخاصة غير البترولية، مع المستجدات الإقليمية والعالمية ؟

-ماهى أهم معوقات التصدير ؟

-ماهى أهم الأسواق المتنامية والمستهدفة ؟

---

١) البنك الدولى، "تقرير : مصر- الآفاق الاقتصادية" ، أبريل، ٢٠١٧ . www.albankaldawli.org

ويتوقع أن تحقق الإجابة على هذه التساؤلات الأساس لطرح السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، والثورات المصرية والعربية والتغيرات الجيو – سياسية.

أهمية البحث والمستفيدين

إن تنمية الصادرات السلعية المصرية تعتبر من أهم الركائز الأساسية للتنمية الشاملة المستدامة. إذ يسهم قطاع التصدير فى دعم الناتج المحلى الإجمالي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، مما يسهم فى خفض الدين الخارجى . ويتوقع أن يستفيد من نتائج هذا البحث كل من المؤسسات والجهات المعنية والمسئولة عن قطاع التصدير لما يمكن أن تقوم به من دفع وتنمية الصادرات السلعية، ومن ثم توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل التنمية. ويتوقع أيضا أن يستفيد من نتائج هذا البحث الباحثين الاقتصاديين.

أهداف البحث

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى طرح مجموعة من السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية وزيادة قدرتها التنافسية، من أجل النهوض بقطاع الصادرات السلعية المصرية غير البترولية باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية الشاملة المستدامة، وذلك من خلال:

- دراسة الصادرات السلعية والميزان التجاري.
- الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات.
- الاتجاهات الحديثة فى التجارة الدولية.

– اقتراح السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية المصرية، سياسات قصيرة الأجل وسياسات متوسطة وطويلة الأجل، فى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى، وذلك فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، وأيضا المحلية.

منهجية البحث

تتناول الدراسة سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستقصاء المؤشرات وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع البحث لتحديد المتغيرات والمستجدات المؤثرة على أداء قطاع الصادرات السلعية غير البترولية، بالإضافة إلى التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية لبيان أهم نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات للصادرات السلعية المصرية، ومن ثم التوجهات المستقبلية بهدف الوصول لسياسات تنمية الصادرات فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. واستخدام نموذج رياضى لتدفقات التجارة الخارجية. بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية WTO وبيانات البنك الدولي WB الخاصة بمؤشرات التنمية فى العالم، وقاعدة بيانات UNCTAD ، وبيانات التقارير الدولية، والجهات المتعلقة بالتجارة الخارجية فى مصر بالإضافة إلى العديد من الدراسات والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث، بالإضافة إلى استخدام معادلة اتجاه عام لتحديد القيمة المتوقعة للصادرات السلعية غير البترولية حتى ٢٠٢٦.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التى تناولت قضية تنمية الصادرات، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (المعهد العربي للتخطيط)(١) تناولت القدرة التنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى استحالة الحفاظ على تنافسية قطاع الصادرات بسبب تخلف التصنيع وبطء التحول الهيكلي. وتناولت دراسة أخرى (المركز المصري للدراسات الاقتصادية)(٢) تنمية الصادرات كهدف من أهداف السياسة الاقتصادية وذلك عام ٢٠١٠، وخلصت الدراسة إلى طرح مجموعة من المقترحات فى مجال تنمية الصادرات فى مصر تتمثل فى تنويعها ورفع جودتها ومحتواها التقني. كما تناولت دراسة أخرى (معهد التخطيط القومي)(٣) تحقيق التنمية

١) المعهدالعربى للتخطيط، " دراسة تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية باستخدام مؤشرات التجارة " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الخامس عشر ،العدد الثانى ، الكويت ، يوليو ٢٠١١.

٢) المركزالمصرى للدراسات الاقتصادية ، " سياسات مقترحة لتنميةالصادرات فى مصر"،سلسلة آراءفى السياسة،العدد (٢٤)،أبريل ٢٠١٠.

٣) معهد التخطيط القومى، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠/٢٠١١ "،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)،ا لقاهرة، ٢٠١١.

المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠/٢٠١١، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها فى مجال التصدير أن تنمية الصادرات تتطلب تكامل الأدوار المؤسسية والارتقاء بالمستوى التقني للصادرات .ويغلب على الدراسات السابقة تناولها لقضية الصادرات فى الفترة السابقة على التغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية والثورات المصرية والعربية، مما يجعل تناول قضية الصادرات السلعية غير البترولية فى ضوء التغيرات الجيو- سياسية والمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية هو محور اهتمام البحث.

إطار البحث

تتناول الدراسة سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية بالتركيز على الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦، **مع تناول فترات زمنية أخرى وفقا لمقتضيات البحث والدراسة**. وفى إطار هذا السياق تشتمل الدراسة على أربعة فصول، يستعرض الفصل الأول : تطور الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٥ -٢٠١٦) فى ضوء بعض المؤشرات الأساسية، ويتناول الفصل الثانى: المستجدات الرئيسية فى البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الصادرات المصرية، بينما تناول الفصل الثالث : تنافسية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، أما الفصل الرابع : فيتطرق إلى سياسات تنمية الصادرات السلعية في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، ثم يتم عرض النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة .

والله ولى التوفيق ،،،

الباحث الرئيسي

د. نجلاء علام

الفصل الأول

تطور الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٦)

في ضوء بعض المؤشرات الرئيسية (*)

تمهيد

يستعرض الفصل تطور أداء الصادرات السلعية المصرية غير البترولية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتي عام ٢٠١٦، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعكس تطور قيمةالصادرات، وهيكلها السلعي، وتوزيعها الجغرافي. هذا إلي جانب تقييم أداء مصر التصديري مقارنة بمجموعة مختارة من الدول التي تنتمي لفئة الدول متوسطة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي. **واعتمدت الدراسة علي تقييم الأداء من خلال المقارنة سواء بالأداء السابق أو بالدول المختارة والتركيز علي النواحي التي يمكن إصلاحها أكثر من استعراض المشكلات التي تعاني منها منظومة التصدير والتي استحوذت علي اهتمام دراسات عديدة.** هذا بالإضافة إلي تقييم موجز لآخر الاستراتيجيات التي اعلنت لتنمية الصادرات المصرية، ورصد أهم التطورات التي شهدها الإطار المؤسسي للتصدير في مصر سواء علي مستوي القطاع الحكومي أو الخاص، وذلك خلال فترة الدراسة.

وسيتم رصد التغيرات التي طرأت علي الأداء التصديري لمصر خلال فترة الدراسة والذي يعكس مدي قدرة الاستراتيجيات التصديرية السابقة علي تحقيق أهدافها. وجدير بالذكر أن فترة الدراسة شهدت مجموعة من المتغيرات المحلية ومن أهمها، الثورة المصرية والثورات العربية، ويسبقها تغيرات عالمية، ومن أهمها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي بكل تأكيد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر علي هذا الأداء. وتنتهي بمجموعة من الاقتراحات المحددة التي تستكمل الجهود المتعددة لتحسين أداء منظومة التصدير في مصر.

(*) أعد هذا الفصل د. سحر عبود

١-١ الوضع الراهن للصادرات السلعية المصرية غير البترولية: مؤشرات رئيسية

فيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي تعكس الوضع الحالي للصادرات المصرية غير البترولية

١-١-١ تطور قيم الصادرات المصرية وهيكلها السلعي والجغرافي:

انعكست الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها مصر منذ التسعينات خاصة في مجال السياسات التجارية في زيادة قيمة الصادرات المصرية من ١٠.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ لتصل إلي نحو ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨. ثم انخفضت الصادرات المصرية عام ٢٠٠٩ نتيجة الآثار السلبية التي تسببت فيها الأزمة الاقتصادية العالمية وحققت الصادرات المصرية معدلات نمو سالبة ثم عادت للتعافي مرة أخري خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ومنذ ٢٠١١ وما شهده الاقتصاد المصري والعديد من الدول العربية من تغيرات سياسية حدت من النشاط الاقتصادي بالإضافة إلي استمرار تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلي انخفاض قيمة الصادرات وتراجع معدلات نموها مرة أخري حتي عام ٢٠١٥، إلا أنها بدأت في التحسن الطفيف خلال عام ٢٠١٦. وهو ما يوضحه شكل رقم (١-١) وشكل رقم (١-٢).

شكل رقم (١-١)

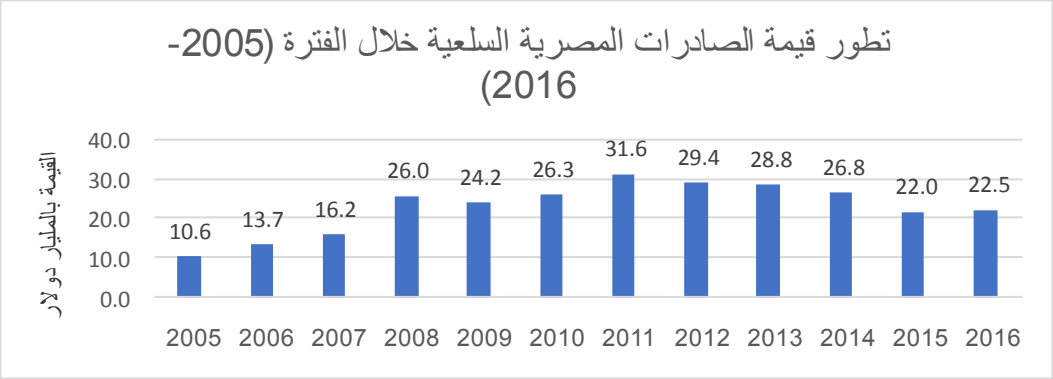

المصدر: وفقا لبيانات UN Comtrade Statistics Database

شكل رقم (١-٢)

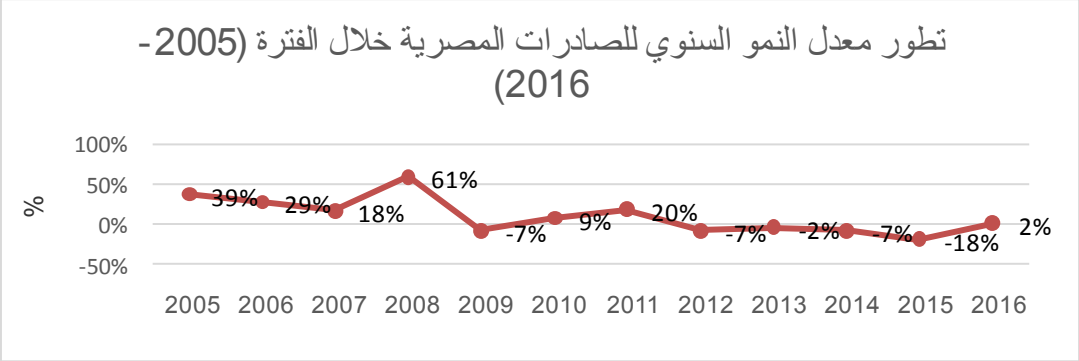

المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UNComtrade Statistics Database

١-١-١-١ تطور قيمة وحصة الصادرات البترولية مقابل غير البترولية:

تحسن وضع الصادرات غير البترولية حيث ارتفعت من نحو ٥.٢ مليار عام ٢٠٠٥ إلي نحو ١٩.٣ عام ٢٠١٦ بما يمثل ٨٦% من إجمالي الصادرات المصرية السلعية. كما يتضح من الشكل التالي .

شكل رقم (١-٣)

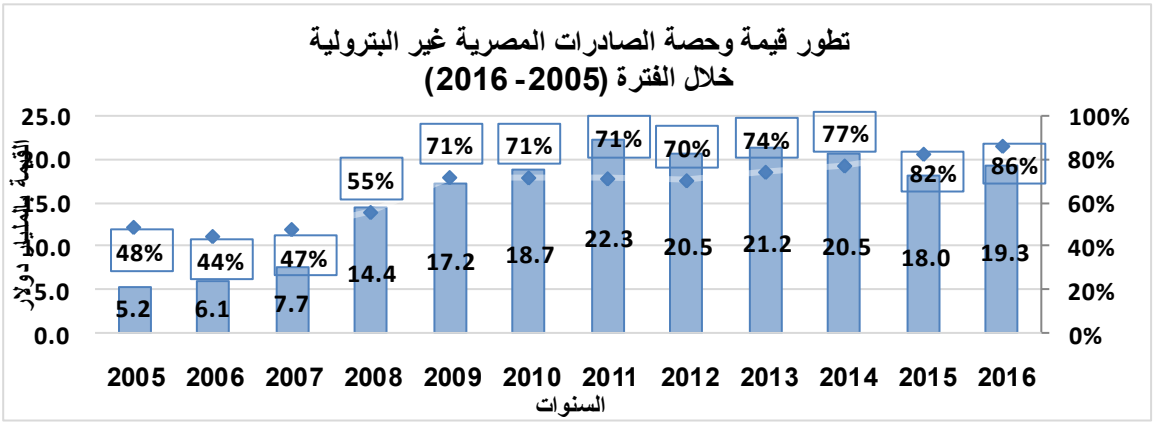

المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدوليةUN Comtrade Statistics Database

١-١-٢ الهيكل السلعي للصادرات غير البترولية:

تهيمن الصادرات من مجموعات سلعية معينة علي هيكل الصادرات غير البترولية وتحديدا الصناعات التعدينية غير المعدنية مثل السيراميك والزجاج، وصناعة الحديد والصلب كمعادن أساسية، يليها الصناعات الكيماوية، ثم الحاصلات الزراعية، يليها المنسوجات والملابس الجاهزة. كما فى شكل رقم(١- ٤).

شكل رقم (١-٤)

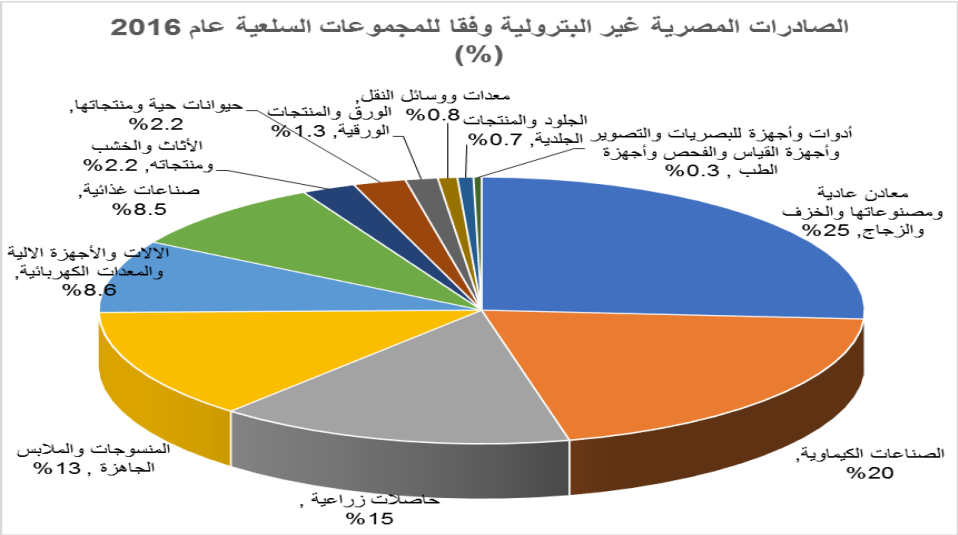

المصدر: بواسطةالباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدوليةUN Comtrade Statistics Database

وللتعرف علي مدي حدوث تغير في هيكل الصادرات السلعية غير البترولية فسوف نقارن حصة كل مجموعة سلعية لعام ٢٠١٦ بمثيلتها عام ٢٠٠٥. يتضح من **الشكل التالي** أن هناك تطوراً كبيراً في حصة بعض المجموعات السلعية وهي الآلات والأجهزة الكهربائية يليها الصناعات الغذائية وأخيراً الصناعات الكيماوية.

شكل رقم (١-٥) ([1])

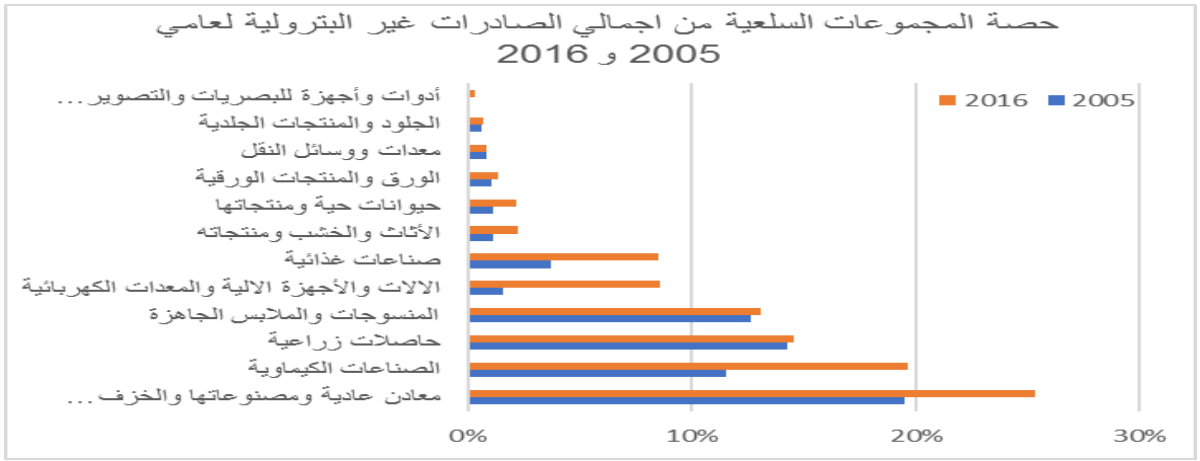

المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدوليةUNComtrade Statistics Database

ووفقا لبيانات المركز الدولي للتجارة International Trade Center وبحساب معدل نمو الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٩ وحتي ٢٠١٤ نجد أن معدل النمو بلغ ١٩% ، نحو ٩٢% منه ، أي

[1]) مجموعات مختارة .

١٧.٥ % يرجع بالأساس إلي زيادة صافي عدد المنتجات التقليدية التي تصدرها مصر إلي الأسواق التقليدية أي أنه يعتبر هامش كثيف للصادرات Intensive Growth ونحو ٨% فقط أي ١.٥ من هذا النمو يرجع الي زيادة عدد المنتجات الجديدة إلي الأسواق الجديدة ويعبر عن النمو الواسع للصادرات Extensive Growth(١) وهذه المجموعةالأخيرة هي التي تحتاج أن تكون محل اهتمام من قبل صانعى

السياسات التصديرية لأنها تفتح آفاقا تصديرية جديدة. ويتم استكمال هذا التحليل من خلال متابعة تطور الميزة التنافسية للصادرات المصرية، ولتقييم مدى حدوث تغيرات في طبيعة المنتجات التي تصدرها مصر وفقا لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة. تم تقسيم المنتجات التي تصدرها مصر إلي ثلاث مجموعات من المنتجات،المجموعة الأولي منتجات تقليدية لمصر فيها ميزة نسبية عام ٢٠٠٥ وازدادت عام ٢٠١٦، والمجموعة الثانية منتجات حققت مصر فيها ميزة نسبية عام٢٠٠٥ انخفضت أو زالت عنها في ٢٠١٦،والمجموعة الأخيرة منتجات لم يكن لمصر فيها أي ميزة نسبية عام٢٠٠٥ واستطاعت ان تكتسب ميزة نسبية فيها عام ٢٠١٦. ويوضح الجدول (١-١) الثلاث مجموعات.

جدول (١-١) تطور الميزة التنافسية للصادرات المصرية لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦

منتجات لم يكن لمصر فيها ميزة نسبية فى ٢٠٠٥ واكتسبت ميزة نسبية فى ٢٠١٦				منتجات تقليدية لمصر ميزة نسبية فيها عام ٢٠٠٥ وزادت عام ٢٠١٦				منتجات تقليدية لمصر فيها ميزة نسبيةعام ٢٠٠٥ وزالت عنها فى ٢٠١٦			
رمز code	السلع	RCA ٢٠٠٥	RCA ٢٠١٦	رمز code	السلع	RCA ٢٠٠٥	RCA ٢٠١٦	رمز code	السلع	RCA ٢٠٠٥	RCA ٢٠١٦
'57	سجاد وغيره	٠.٣	١٤.٧	'31	سماد مخصبات	١.٣	١٢.١	'25	الملح،السلفور	١٧.٣	٥.٥
'13	صمغ لك	٠.١	٨.٠	'07	نباتات جذور أكل	٦.١	٩.٨	'53	ألياف نباتية	٤.٣	٣.٤
'58	ألياف وأنسجة	٠.١	٣.٩	'08	فواكه ومكسرات	٢.٤	٧.٨	'63	مواد نسيجية	٤.٠	٢.٧
'51	مواد مصنعة	٠.١	٣.٣	'17	سكر	٣.٦	٦.٦	'14	مواد نباتية	١٧.٥	١.٩
'96	جلود خام	٠.١	٣.٣	'52	قطن	٦.٠	٦.٢	'27	زيوت معدنية	٣.٨	١.٥
'41	مطاط	١.٠	٣.٢	'20	مستحضرات خضروات وفواكه	١.٤	٤.٥	'72	حديد وصلب	١.٩	١.١
'70	زجاج	٠.٦	٣.٢	'11	زجاج وألياف	١.٢	٤.٠	'10	الحبوب	٦.٩	٠.٢
'04	منتجات ألبان	٠.٩	٣.٢	'69	منتجات سيراميك	٢.١	٣.٦	'99	سلع أخرى	٤.٦	٠.٠

[1]) International Trade Centre, Egypt Trade Performance, 2016 at:http://www.intracen.org/country/Egypt/General-Trade-Performance/

'71	لآلئ طبيعية أوزراعية	٠.١	٢.٩	'68	مواد الأحجار والأسمنت	١.٦	٣.٥					
'33	زيوت عطرية	٠.٥	٢.٧	'34	صابون تنظيف	٢.٠	٣.٣					
'06	أشجار وغيره	٠.٣	٢.٦	'12	بذور زيتية	١.٦	٢.٥					
'62	اكسسوار ت زينة	٠.٧	٢.٥	'76	ألمونيوم	١.٢	١.٨					
'24	تبغ	٠.٠	٢.٤									
'21	مستحضرات أكل	٠.٣	٢.١									
'78	مواد رصاص	٠.٧	١.٨									
'05	منتجات حيوانية	٠.٢	١.٨									
'18	كاكاو	٠.١	١.٦									
'55	أسلاك يدوية	٠.٠	١.٦									
'39	بلاستيكيات	٠.٨	١.٥									
'19	دهون حيوانية	٠.٢	١.٥									
'28	ملابس كروشيه	٠.٧	١.٥									
'56	دباغة وصباغة	٠.٣	١.٥									
'15	أثاث	٠.٥	١.٣									
'61	اكسسوارات زينة	٠.٦	١.٣									
'32	دباغة وصباغة	٠.١	١.٢									
'94	الأثاث	٠.٤	١.١									
'35	نشا وأنزيمات	٠.٣	١.١									
'48	ورق وكرتون	٠.٤	١.١									
'54	خيوط يدوية	٠.٢	١.١									

المصدر: بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UN Comtrade Statistics Database

يتضح من الجدول ان مصر بالفعل استطاعت أن تكتسب ميزة تنافسية في تصدير مجموعة من السلع ومنها : السجاد وأغطية الأرضيات، أنواع معينة من الألياف، منتجات الزجاج، منتجات الألبان والزيوت. وبالتالي ينبغي **استهداف الحفاظ علي الميزة التنافسية لمصر في هذه المنتجات**

وتوجيه السياسات التصديرية لتوسيع نطاق وتنوع هذه المجموعة بحيث تتضمن منتجات ذات قيمة مضافة أعلي ومحتوي تكنولوجي وابتكاري أكبر.

١-١-٣ التوزيع الجغرافي :

يوضح الشكل (١-٦) التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية علي الأقاليم الجغرافية المختلفة خلال فترة الدراسة. ومنه يتضح أن اعتبارات القرب الجغرافي والاتفاقيات التجارية التفضيليةهي العوامل الحاكمة في الأسواق التي تصدر إليها مصر وبالتالي قد لا تكون هذه الأسواق هي الأسواق الرئيسية للمنتجات المصدرة. وقد وقعت مصر العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع شركائها التجاريين ومن أهمها: اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية اغادير، اتفاقية الشراكة الأوروبية، بروتوكول المناطق الصناعية الحرة، واتفاقية التجارة الحرة مع الميركسيور، وفي يونيو ٢٠١٥ وقعت مصر علي الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية لأفريقيا، وبدأت منذ ديسمبر ٢٠١٦ في مفاوضات اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي الاوراسي الذي يضم روسيا وكازخستان وأرمينيا وبيلاروسيا وقيرغيزستان. وهذا التوجه لا يقتصر علي مصر فقط بل تتبناه الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وهو ما أكدته تقارير التجارة الدولية من ارتفاع نسب تجارة الجنوب-الجنوب([1])

شكل رقم (١-٦)

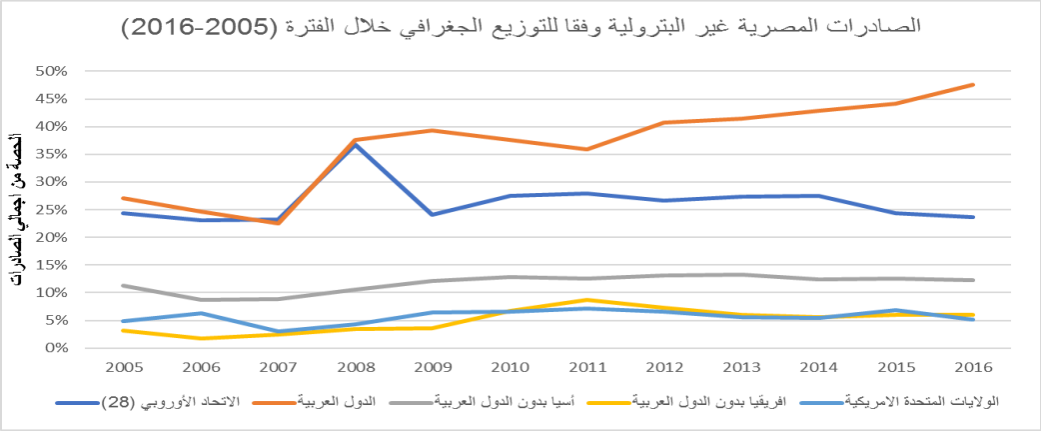

المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UNComtrade Statistics Database

[1]) World Trade Organization,(2016),” World Trade Statistical Review2016”, WTO, Geneva, P.54.

ويتضح من الشكل (١-٦) تصاعد نصيب الدول العربية من الصادرات المصرية غير البترولية خلال فترة الدراسة؛ حيث وصل نصيب الدول العربية لنحو ٤٨% من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية عام ٢٠١٦.

إلا أن مصر تواجه منافسة العديد من الدول ومنها دول نامية تستحوذ علي حصة سوقية تفوق حصة مصر فيها. ويمكن إرجاع أحد الأسباب وراء ذلك أيضا إلي اختلاف هيكل صادرات مصر عنه بالنسبة لواردات الدول العربية علي النحو المبين بالشكل رقم (١-٧) التالى.

شكل رقم (١-٧)

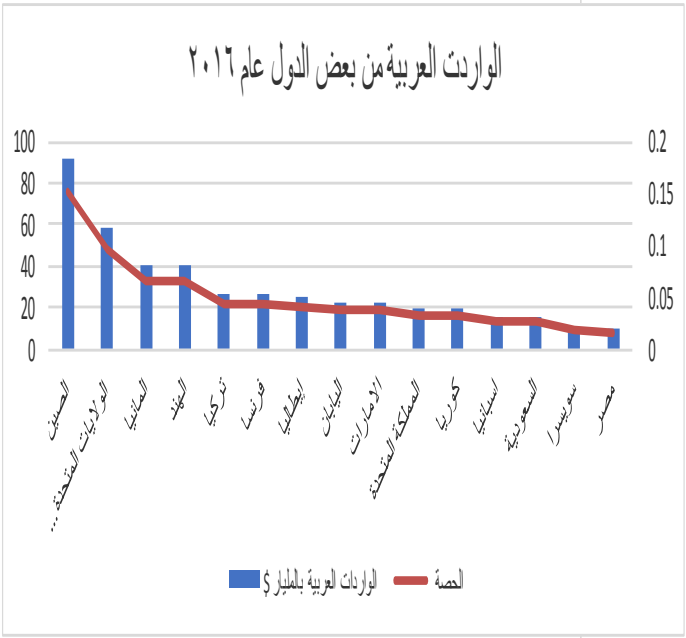

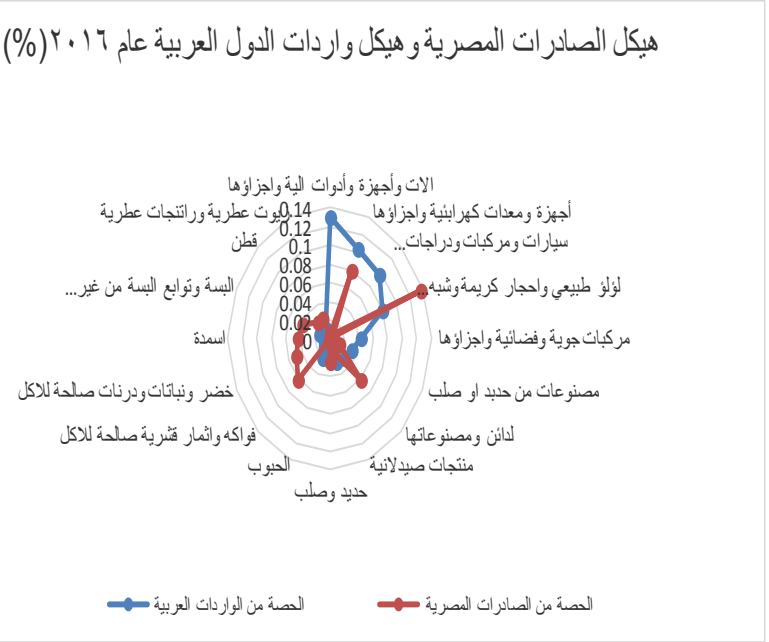

المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدوليةUN Comtrade Statistics Database

بينما تراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات غير البترولية الأمر الذي يمكن إرجاعه إلي انخفاض الطلب نتيجة الإضرابات التي يشهدها الاقتصاد الأوروبي من جانب، والقيود غير التعريفية التي تتطلب التزامات فنية صارمة لم تستطع الصادرات المصرية الالتزام بها من جانب آخر. ويعتبر

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين من أكثر الدول التي تفرض قيوداً فنية علي المنتجات الواردة إليها.([1])

بالإضافة إلي ما سبق يختلف هيكل الصادرات المصرية عن هيكل الطلب في الاتحاد الأوروبي كما فى شكل (١-٨) وذلك كما يتضح من مقارنة حصة أكبر عشر سلع تصدرها مصر وأكبر ١٠ سلع يستوردها الاتحاد الأوروبي والتي تتركز في الآلات والمعدات، ثم الأجهزة الاليكترونية، يليها وسائل النقل والمنتجات الصيدلانية. تواجه الصادرات إلي الاتحاد الأوروبي– باعتباره الشريك التجاري الأول لمصر – منافسة شرسة من دول نامية أخري وباستبعاد الصين التي بلغت صادراتها إلي الاتحاد نحو ٤٥٢ مليار دولار بما يمثل ٩% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦، نجد العديد من الدول النامية الأخرى استطاعت أن تصدر للاتحاد الأوروبي بقيم تفوق الصادرات المصرية إليه، وتستحوذ علي حصة تفوق حصة مصر في هذا السوق، ومن أهمها تركيا والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا. **شكل (١-٨)**

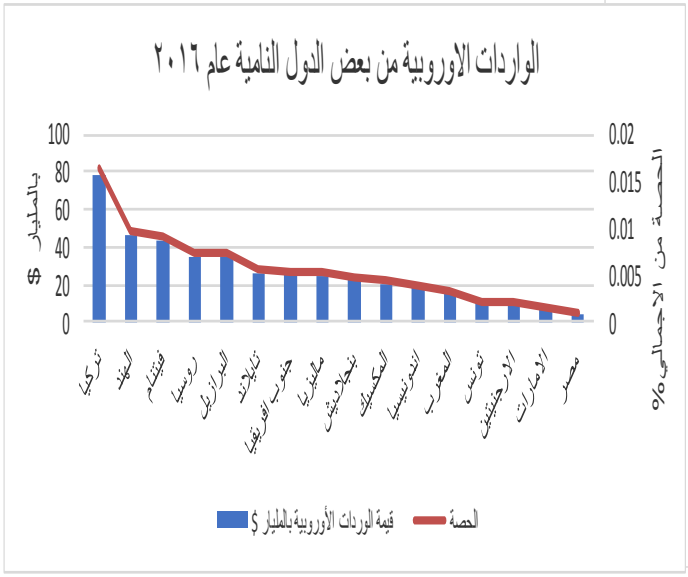

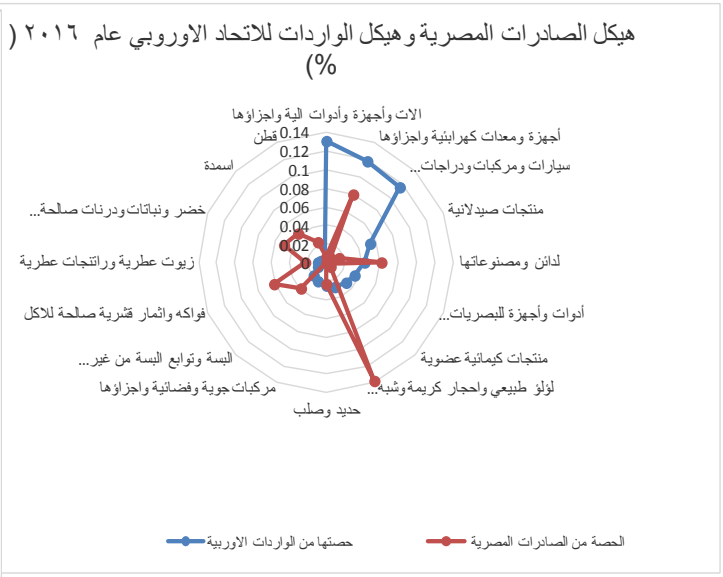

المصدر: بواسطة الباحثة باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدوليةUN Comtrade Statistics Database

[1])UNCTAD,(2016),"Key Statistics and Trends in Trade policy", United Nations, Geneva.

١-٢ مقارنة أداء الصادرات المصرية بمجموعة من الدول

بالرغم من زيادة قيمة الصادرات المصرية غير البترولية خلال فترة الدراسة إلا أن وضع مصر لازال متأخراً عنه في العديد من الدول النامية. **وقد تم اختيار مجموعة من الدول النامية متوسطة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي** وتضم (الصين، الهند، تركيا،المكسيك، ماليزيا، جنوب أفريقيا، تايلاند، الأرجنتين، فيتنام، المغرب، تونس) .

١-٢-١ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية وحصتها من الصادرات العالمية:

علي الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات المصرية غير البترولية من نحو ٥ مليار $ عام ٢٠٠٥ إلي ١٩ مليار $ عام ٢٠١٦ كما هو مبين بالشكل (١-٩)، إلا أنها لم تزد عن ٠.١% من إجمالي الصادرات العالمية غير البترولية وتسبقها كافة الدول المختارة كما يتضح من شكل رقم(١-١٠). ولقد حققت الصين طفرة في صادراتها غير البترولية حيث ارتفعت صادراتها من ٧٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥ أي نحو ٨.٣% من الصادرات العالمية الي ٢٠٧١ مليار دولار عام ٢٠١٦ بما يمثل ١٤.٥% من الصادرات العالمية. يليها كافة الدول محل المقارنة.

شكل (١-٩)

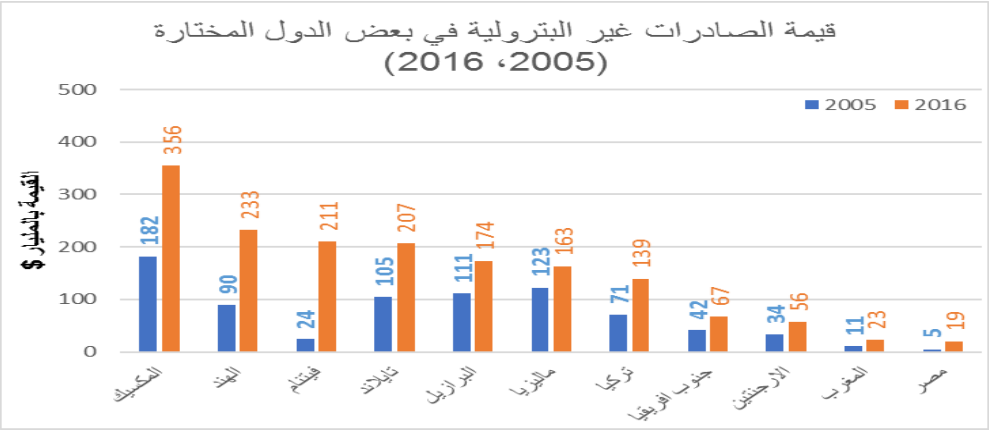

المصدر: وفقا لبيانات UN Comtrade Statistics Database

شكل (١-١٠)

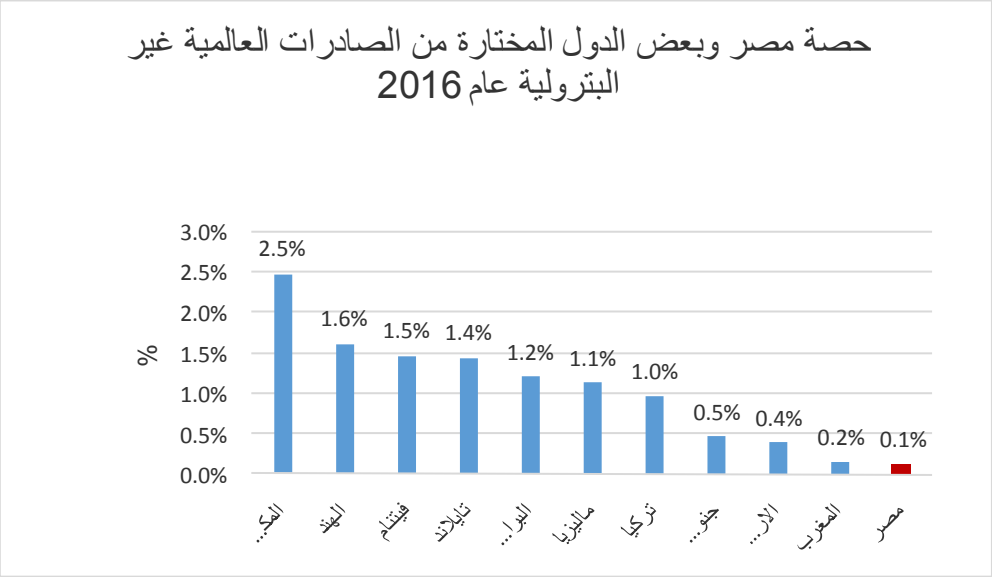

المصدر: حسب بواسطة الباحث باستخدام بيانات UN Comtrade Statistics Database

١-٢-٢ هيكل الصادرات من الصناعات التحويلية :

استطاعت مصر ان تضاعف قيمة صادرات الصناعات التحويلية من ٤.١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلي ١١.٦ مليار دولار عام ٢٠١٦. وبدراسة هيكل صادرات الصناعات التحويلية وفقا لدرجة التصنيع ([1]) ، يتضح حدوث تحسن نسبي في هيكل صادرات الصناعات التحويلية لمصر حيث زادت نسبة الصادرات ذات المستوي المرتفع من المهارات والتكنولوجيا وهذه المجموعة من السلع تضم الإلكترونيات والأجزاء والمكونات الخاصة بالإلكترونيات والأجهزة الكهربائية، وهو ما يتضح من الشكل (١-١١) .

[1]) وفقا لقاعدة البيانات الإحصائية لـUNCTAD، تقسم المنتجات المصنعة إلي أربع مجموعات هي السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية ،السلع ذات المستوي المنخفض من المهارة والتكنولوجيا ،السلع ذات المستوي المتوسط من المهارة والتكنولوجيا وأخيرا، السلع ذات المستوي المرتفع من المهارة والتكنولوجيا.

شكل (١-١١)

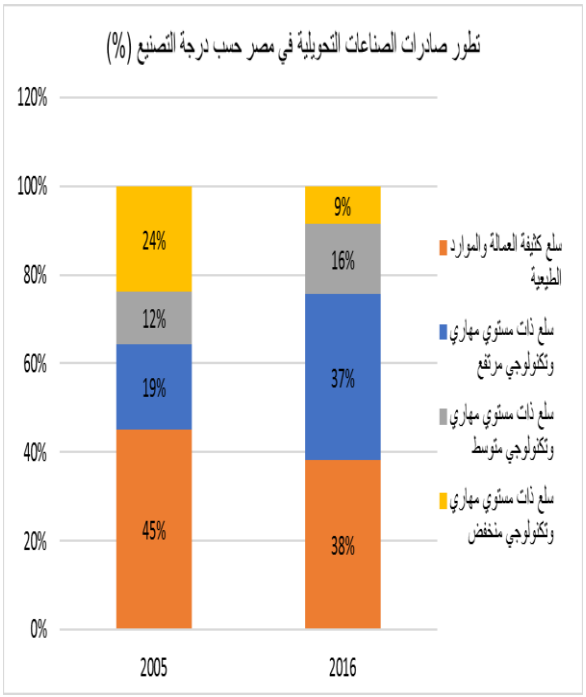

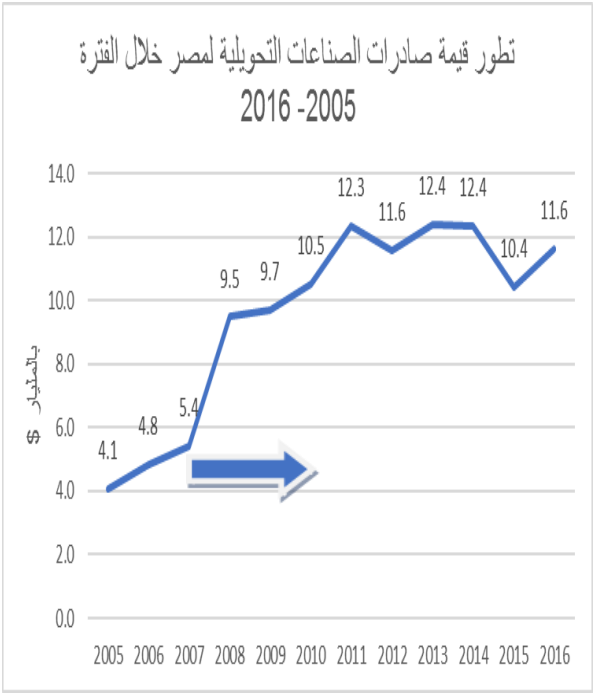

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة بناءعلي قاعدة البيانات الإحصائية للانكتاد http://unctadstat.unctad.org/

وبالرغم من هذا التحسن النسبي في أداء صادرات مصر من الصناعات التحويلية إلا أن أداؤها ما زال متواضعا مقارنة بالدول المختارة بما فيهم بعض الدول العربية مثل الأردن والمغرب وتونس، سواء من حيث حصة صادرات الصناعات التحويلية لإجمالي الصادرات غير البترولية، أو من حيث نصيب السلع ذات المستوي المتوسط أو المرتفع من المهارات والتكنولوجيا. وهو ما يتضح من الجدولين التاليين.

حصة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات غير البترولية

خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٦) (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصين	94%	94%	94%	95%	95%	95%	95%	95%	95%	95%	95%	95%
المكسيك	90%	89%	85%	88%	86%	86%	84%	84%	86%	87%	87%	86%
تونس	86%	84%	83%	87%	87%	89%	86%	86%	86%	89%	82%	86%
فيتنام	67%	68%	69%	68%	69%	72%	72%	76%	79%	80%	83%	81%
ماليزيا	86%	85%	83%	67%	81%	80%	76%	77%	78%	79%	80%	79%
تايلاند	79%	78%	78%	77%	75%	75%	73%	75%	77%	77%	77%	77%
تركيا	84%	84%	85%	84%	80%	81%	81%	74%	80%	80%	77%	77%
الأردن	74%	74%	79%	76%	72%	74%	70%	69%	74%	74%	74%	75%
الجزائر	60%	54%	58%	56%	52%	48%	54%	56%	52%	73%	76%	70%
الهند	65%	67%	65%	66%	65%	63%	62%	67%	64%	68%	68%	70%
المغرب	66%	66%	65%	63%	64%	64%	65%	66%	68%	69%	68%	69%
مصر	54%	55%	50%	66%	61%	60%	60%	62%	63%	64%	62%	56%
جنوب افريقيا	56%	52%	52%	53%	50%	52%	44%	47%	45%	49%	51%	51%
البرازيل	55%	54%	51%	48%	42%	39%	37%	38%	38%	37%	39%	41%
الارجنتين	37%	37%	35%	34%	36%	35%	34%	33%	33%	33%	29%	32%

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة بناءعلي قاعدة البيانات الإحصائية للانكتاد http://unctadstat.unctad.org/

جدول (١-٣) صادرات الصناعات التحويلية وفقا لدرجة التصنيع عام ٢٠١٦ (%)

الدول	سلع كثيفة العمالة والموارد الطبيعية	سلع ذات (B) مستوي مهاري وتكنولوجي منخفض	سلع ذات(C) مستوي مهاري وتكنولوجي متوسط	سلع ذات(D) مستوي مهاري وتكنولوجي مرتفع	(C)+(D)
المكسيك	7%	6%	57%	30%	87%
ماليزيا	10%	4%	20%	66%	85%
تايلاند	10%	7%	42%	42%	84%
الارجنتين	10%	7%	52%	31%	84%
جنوب افريقيا	8%	22%	46%	24%	70%
المغرب	31%	2%	36%	31%	68%
الصين	25%	10%	26%	39%	65%
الأردن	32%	4%	11%	53%	64%
البرازيل	14%	22%	38%	26%	64%
تونس	35%	5%	37%	23%	60%
الهند	28%	13%	23%	36%	59%
تركيا	33%	13%	39%	14%	54%
مصر	38%	9%	16%	37%	53%
فيتنام	42%	6%	12%	40%	52%

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة بناءعلي قاعدة البيانات الإحصائية للانكتاد http://unctadstat.unctad.org/

١-٢-٣ تحليل التنافسية - الصادرات المصرية وهيكل الطلب العالمي:

وبدارسة أكبر ٢٠ منتج من حيث نصيبهم من إجمالي الطلب العالمي، وأكبر ٢٠ منتج من حيث نصيبهم في هيكل الصادرات المصرية، يتضح وجود فجوة كبيرة بينهما؛ فبينما تتركز الصادرات العالمية في صناعات مرتفعة القيمة المضافة والمكون التكنولوجي تحديداً الآلات والأجهزة ووسائل النقل، في المقابل الصادرات المصرية تتركز في عدد من الصناعات

منخفضة / متوسطة المكون التكنولوجي وكثيفة الطاقة وتحديداً الأسمدة والسيراميك وصناعات الحديد والصلب بالإضافة إلي بعض المنتجات ذات المكون التكنولوجي المرتفع ومنها الآلات والأجهزة الاليكترونية والكهربائية وأجزاؤها.

شكل(١-١٢) : هيكل الصادرات العالمية والمصرية لأكبر ٢٠ منتج لعام ٢٠١٦ (%)

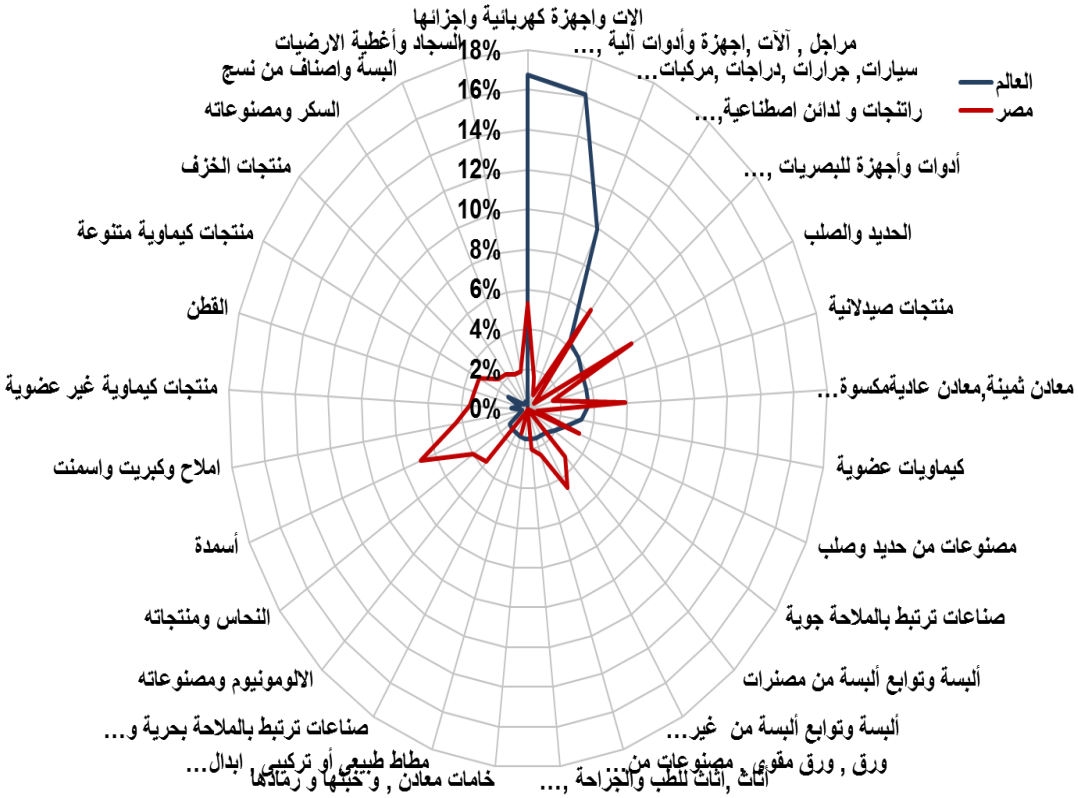

المصدر: حسب بواسطة الباحثة باستخدام بياناتUN Comtrade Statistics Database

والعديد من العوامل تكمن وراء تواضع أداء الصادرات المصرية : هناك العديد من العوامل وراء تواضع أداء التجارة الدولية عموماً والصادرات المصرية خصوصاً، حيث يواجه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات منذ الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ ٢٠٠٨ وتسببت في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي ، وما تلاها من أزمات لاحقة وتحديداً الاضطرابات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي من تفاقم المديونيات بمنطقة اليورو، ومؤخراً خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وعدم استقرار اليورو وغيرها من المتغيرات التي أدت إلي تباطؤ حجم وقيمة ومعدل نمو التجارة العالمية الذي بلغ ١% خلال الستة أشهر الأولي من عام ٢٠١٦ وهو أبطأ معدل تحقق منذ

الأزمة.([1]). تعددت الأسباب التي أدت إلي هذا التباطؤ لعل من أهمها انخفاض الطلب الكلي من الاقتصاديات المتقدمة وتأثير الإصلاحات الهيكلية في الصين التي تستهدف زيادة الإنتاج المحلي والتصدير وخفض الواردات الصينية، وكذلك انخفاض أسعار السلع عالميا (أسعار الطاقة وحدها انخفضت بنحو ٤٥% عام ٢٠١٥)، قيام العديد من الدول بتخفيض قيمة عملاتها أمام الدولار

الأمريكي علاوة علي ازدياد التدابير الحمائية وتباطؤ سياسات تحرير التجارة في الدول المتقدمة وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وكذلك شهدت الفترة محل الدراسة العديد من التغيرات المحلية منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تبع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وان كانت الصادرات لم تتأثر مباشرة خلال هذا العام نظرا لوجود تعاقدات سابقة لكن التغيرات التي تبعت هذه الثورة أثرت فيما بعد سواء علي مؤشرات الاقتصادي الكلي وكذلك مؤشرات التجارة الخارجية. كذلك شهدت الفترة تغيرات إقليمية كبيرة أدت إلي توقف الصادرات المصرية إلي دول بعينها نتيجة ظروفها السياسية. والاقتصاد المصري تأثر بالتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي والتغيرات الإقليمية والمحلية أسفرت عن تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة عجز الميزان التجاري خاصة في ظل انخفاض تنافسية الصادرات المصرية والتي يرجع جزء منها لارتفاع قيمة الجنيه مقابل العملات الأخرى بشكل مبالغ فيه([2]). وقد أدت التغيرات والمستجدات العالمية والإقليمية والمحلية بالإضافة إلي الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وتحديداً اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي من منظور ضعف الوزن النسبي للصناعات التحويلية فيه، وتركز الصناعات التحويلية في مجالات محدودة إلى انخفاض حجم الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمكون التكنولوجي الكبير وتلك التي تقوم علي الابتكار ([3]). وبالإضافة إلي ما سبق ما زالت الصادرات المصرية تواجه العديد من المعوقات الداخلية التي تحد من قدراتها التوسعية وتنافسيتها في الأسواق الخارجية. وتتعلق هذه المعوقات بالضرائب

[1])World Trade Organization, (2017),” World Trade Statistical Review2017”, WTO.P.18.

[2]) وجديربالذكران مصرقد قامت بتحريرسعرالجنيه مقابل الدولار الأمريكي في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ .

[3]) معهد التخطيط القومي، " تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتي عام ٢٠١٠/ ٢٠١١"،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٣٠، القاهرة،٢٠١١، (بحث جماعى).

والجمارك ، والتسويق، والتمويل، البنية التحتية للتصدير. (١) هذا علاوة علي العديد من الصعوبات التي تعوق بيئة الأعمال وتحد من تنافسية الاقتصاد المصري بشكل عام (الذي يعكسه تواضع أداء مصر في مؤشري بيئة الأعمال والتنافسية). إلي جانب ارتفاع حدة المنافسة التي يواجهها المصدر المصري نتيجة برامج الدعم المتنوعة التي تقدمها الدول الأخرى لمصدريها. وأخيرا، غياب آلية واضحة تساعد على التحول التدريجي في هيكل الصناعة والصادرات نحو الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة ومرتفعة المكون التكنولوجي. – وسوف تتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد– . ومن ثم أسهمت كافة المستجدات والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية السابقة في عدم حدوث طفرة في الصادرات المصرية خاصة غير البترولية، سواء من حيث القيمة أو الحجم أو تحسين الهيكل السلعي أو الجغرافي أو زيادة تنافسيتها وظل أداء مصر التصديري أقل منه في العديد من الدول النامية.

١-٣ تطور الإطار المؤسسي والتشريعى لدعم الصادرات المصرية

مما لا شك فيه ان قضية تنمية الصادرات المصرية برزت بشكل كبير ضمن أولويات السياسة الاقتصادية في مصرمنذ عقود ماضية وأصبحت أكثر إلحاحاً الآن. لذا فقد تعددت الجهود المبذولة لتحقيق هذه التنمية واطلقت الاستراتيجيات التي تستهدف تحقيق طفرة تصديرية وتنويع المنتجات والأسواق. وتعد استراتيجيه تنمية الصناعة والتجارة التي أعلنتها وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠١٦ هي الأحدث وتستهدف نمو الصادرات المصرية غير البترولية بمعدل ١٠% سنويا لتبلغ قيمتها نحو ٣١ مليار دولار بحلول ٢٠٢٠. وتأكيدا لأهمية الارتقاء بنوعية الصادرات المصرية، بالإضافة إلي حجمها، استهدفت استراتيجيه التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ زيادة نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي إلي ٦% من إجمالي الصادرات المصرية.

ويضم الإطار المؤسسي لقطاع التصدير العديد من الجهات والمؤسسات علي المستويين الحكومي والخاص. يضم الإطار الحكومي كل من الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية، جهاز التمثيل التجاري، الهيئة العامة لمركز تنمية

(١) لمزيد من التفاصيل حول المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية يمكن الرجوع الي:
معهد التخطيط القومي،(٢٠١٣)،" بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصادالمصري "،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٤٨،القاهرة، ص ١٠٥-١١٣.

الصادرات المصرية، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقيات، صندوق تنمية الصادرات، بنك تنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات، نقطة التجارة الدولية، مركز تدريب التجارة الخارجية، جهاز نقطة الاتصال لشئون حماية الملكية الفكرية.([1]) بينما تعد المجالس التصديرية هي الإطار المؤسسي الرئيسي الممثل للقطاع الخاص فيما يتعلق بالتصدير.

١-٣-١ فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الحكومي:

فاذا قسمنا المهام المتعلقة بالتصدير الي مجموعتين رئيسيتين من المهام وهما:

١-٣-١-١ المهام المتعلقة بسياسات تنمية الصادرات: وتشمل وضع السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية وتقييمها ومراجعتها، متابعة التطورات فى المنظمات الدولية وإبرام الاتفاقيات، تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١-٣-١-٢ المهام المتعلقة بخدمات المصدرين: الفحص والرقابة على الصادرات والواردات ومدى مطابقتها للمواصفات، الترويج للصادرات من خلال تنظيم المعارض والبعثات التجارية، تدريب المصدرين حول الأساليب الحديثة في التسويق الدولي، وضع الآليات اللازمة لضمان توفير التمويل للصادرات وضمان ائتمان الصادرات، توفير المعلومات عن الفرص التصديرية، وتقديم الدراسات السوقية، توفير قاعدة بيانات عن الصادرات والواردات وغيرها من البيانات التجارية، وضع قاعدة بيانات عن المصدرين والمستوردين والقيد في سجل المصدرين والموردين وإصدار شهادات المنشأ، حل المشاكل التي يتعرض لها المصدرين، خفض الأعباء التمويلية عن المصدر.

ويتبين بمراجعة الأدوار التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية في هاتين المجموعتين من المهام نجد أن هناك تداخلاً كبيراً ما بين اختصاصات هذه الجهات . تؤدي أكثر من جهة نفس المهمة وبالتالي يصبح الإصلاح المؤسسي الذي يستهدف مزيد من التنسيق وإزالة التداخل وتحقيق التكامل بين أدوار مختلف الجهات وتحسين كفاءتها في أداء الدور المنوط بها أمراً ضرورياً لتنمية الصادرات المصرية.

لذا ورد ضمن برامج المحور الخاص بالحوكمة والتطوير المؤسسي في إستراتيجية وزارة الصناعة والتجارة ٢٠١٦- ٢٠٢٠ وتحت مشروع إعادة الهيكلة أن الإستراتيجية تستهدف إيجاد كيان متخصص لتنمية الصادرات المصرية يعمل كنقطه محورية للتعامل مع كافة أعمال الصادرات بما

[1]) معهد التخطيط القومى، " تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠/ ٢٠١١"،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٣٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة،٢٠١١، ص ١٢٣، (بحث جماعي).

فيها الترويج والتسويق للصادرات المصرية والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة من المصدرين والمجالس التصديرية والممثليات التجارية ويتابع تنفيذ مختلف استراتيجيات الوزارة يندمج فيه المؤسسات الحالية التابعة للوزارة والتي تعمل في هذا المجال لضمان توحيد الجهود واستخدام أفضل للموارد المخصصة لهذا الملف. ومن ثم فقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ ، بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، وذلك بهدف تفعيل دوره في تحقيق أهداف الإستراتيجية. وقد ضم التشكيل تمثيلا لكافة الجهات المرتبطة بالعملية التصديرية[١] . وتتركز مهام الهيئة في ثلاثة محاور رئيسية وهي: سياسات تنمية الصادرات، ترويج الصادرات، بناء القدرات التصديرية. وفي سبيل تحقيق هذه المهام تم ضم بعض الجهات التابعة للوزارة إلي الهيئة (نقطة التجارة الدولية ومركز تدريب التجارة الخارجية).[٢]

على الرغم من الإيجابيات التي نتجت عن إعادة تشكيل هيئة تنمية الصادرات من ضم العديد من الجهات المرتبطة بالتصدير تحت كيان مؤسسي واحد مما يضمن التنسيق ما بين هذه الجهات وإزالة التداخل في المهام فيما بينها وتيسير كافة مراحل العملية التصديرية، إلا أنه يوجد العديد من الملاحظات التي ينبغي توضيحها:

– لم تمثل القطاعات التصديرية بشكل عادل في هذا التشكيل؛ فقد ضم أكثر من ممثل لكل من قطاع الملابس الجاهزة وقطاع الصناعات الهندسية بينما غاب تمثيل الصناعات الغذائية والصيدلانية والأثاث عن التشكيل الجديد للهيئة.كذلك إن المهمة الأساسية للهيئة تتمثل في تنمية الصادرات من سلع وخدمات علي الرغم من أن التشكيل الحالي لم يضم أي ممثلين للقطاعات الخدمية.

– بالإضافة إلي أن التشكيل يثير التساؤل إلى أى مدى قد يوجد تعارض مصالح نتيجة لضم جمعية المصدرين المصريين إلي المجلس وهي تعتبر منافس مباشر للهيئة المصرية للمعارض والمؤتمرات من القطاع الخاص، أيضاً مدى قدرة الكيان المؤسسي الجديد علي الاستفادة من خبرات القطاع الخاص فيما يتعلق بتطوير منظومة المعارض الحالية .

– وكذلك عدم ضم صندوق تنمية الصادرات[١] المنشأ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ للهيئة، علي الرغم من أنه الأداة المتاحة التي يمكن توجيه استخدامها بشكل مباشر لتحقيق أهداف تنمية

---

[١]) حيث ضم رؤساء كل من البنك المصري لتنمية الصادرات ، والشركة المصرية لضمان تنمية الصادرات ،الهيئة العامة للرقابة عليا لصادرات والواردات ، الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات ،الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، الجهاز التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات ومصلحة الجمارك وجهاز التمثيل التجاري وقطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية ، بالإضافة الي ٩ من القطاع الخاص .

[٢]) الهيئة العامة للاستعلامات ، ٧ فبراير ٢٠١٧ علي الموقع الالكتروني:

http://www.sis.gov.eg/Story/134111?lang=ar

الصادرات، بل ويمكن أن تساهم في إحداث تحول تدريجي في هيكلها من خلال التركيز علي دعم الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمحتوي التكنولوجي المرتفع أو تلك التي لها أبعاد اجتماعية معينة أو القطاعات التي تعتمد علي الطاقة المتجددة على سبيل المثال .

– أيضاً لم تعلن الهيئة عن الآليات التي سوف تستخدمها لتوسيع قاعدة المصدرين، سواء من خلال دعم المصدرين الجدد وصغار المصدرين خاصة، وأن مشاكلهم التصديرية تختلف عن تلك بالنسبة لكبار المصدرين. مع ملاحظة أن القطاع الخاص الممثل في مجلس إدارة الهيئة لم يضم ممثلين لصغار المصدرين من الأساس.

١-٣-٢ فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الخاص :

تتمثل أبرز التغيرات التي طرأت علي المجالس التصديرية[٢] في إصدار بعض القرارات من أجل مزيد من تفعيل دورها في خدمة مجتمع المصدرين. فقد وافق مجلس الوزراء في ١٩ أبريل ٢٠١٧ علي تعديل القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير. تتضمن التعديل إضافة مادة إلي هذا القانون – مادة رقم ٣ مكرر – تخص إنشاء مجالس قطاعية استشارية تسمي المجالس التصديرية، تهدف إلي تقديم المشورة والدراسات الفنية والخدمات اللازمة لتنمية التصدير، ويكون لها الشخصية الاعتبارية الخاصة، ويحدد اختصاصاتها ومواردها وأوجه إنفاقها ونظام العمل والعضوية بها بحسب كل قطاع وسائر شئونها القرار الصادر بإنشائها.

وبالرغم من إيجابية هذا القرار من حيث منح مزيد من المرونة للمجالس التصديرية من حيث التصرف في مواردها بما يمكنها بالقيام بمزيد من الخدمات لدعم قطاع التصدير، بالإضافة إلي اشتراط ثلث عدد الأعضاء يكون من اتحاد الصناعات وبالتالي يضمن أن يكون هناك تمثيل للمصنعين والمصدرين فى المجلس بما يدعم الصناعة الوطنية. إلا أنه إلي أي مدي تعد التعديلات التي تمت في قانون تنمية التصدير تمثل فرصة حقيقية لتفعيل دور هذه المجالس في تنمية الصادرات المصرية .

---

[١]) انشيء الصندوق بموجب قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢،

[٢]) أُنشأت المجالس التصديرية بموجب القرار الوزاريرقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٧ بتشكيل المجالس السلعية والتي تعد إطارا تنظيميا يربط بين المصدرين والمنتجين ويهدف تنمية الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها. تم تعديل مسمي هذه المجالس السلعية إلي المجالس التصديرية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٤٣ لسنة ٢٠٠٥ . نص القرار الوزاري رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٨ في مادتها الأولى علي اعتبار المجالس التصديرية مجالس استشارية تختص بإعداد الاستراتيجيات والخطط لزيادة الصادرات ورفع كفاءتها من أجل تعزيز المركز التنافسي للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية.

فالقرار الوزاري المُنشئ لهذه المجالس يعد خطوة هامة لتقنين أوضاع المجالس التصديرية ، مما يعطيها المرونة اللازمة للقيام بمهامها في خدمة مجتمع المصدرين بشكل عام، والقيام بدور اكبر لتنمية الصادرات المصرية، فيحق لها علي سبيل المثال إنشاء شركات للترويج بالخارج أو إقامة معارض دائمة بالخارج ومناطق لوجيستية وهو أمر هام خاصة في حالة التصدير للدول الأفريقية التي يقوم التصدير إليها علي مفهوم البضاعة الحاضرة أو أي أنشطة أخري داعمة للتصدير.

ومن ناحية أخري، تضع التعديلات المطروحة العديد من التحديات، من أبرزها:

– ما هي الضمانات التي يمكن بموجبها التأكد من أن تمكين المجالس التصديرية ومنحها الشخصية الاعتبارية الخاصة يؤدي لقيامها بإجراءات لخدمة القطاع ككل خاصة صغار المصدرين، مما يتطلب وضع معايير موضوعية إلزامية لاختيار أعضاء هذه المجالس والتي من أهمها توافر الخبرة اللازمة ، والتمثيل القطاعي والجغرافي والنوعي في تشكيل هذه المجالس.

– ينبغي أن يصاحب تقنين أوضاع المجالس التصديرية ومنحها الشخصية الاعتبارية الخاصة إلزامها بمهام واضحة ومحددة تتجاوز المهام المحدودة التي وردت في التعديل(١)، كتمثيل مجتمع المصدرين محلياً ودولياً، واقتراح الخطط والسياسات والبرامج التي تكفل زيادة الصادرات المصرية حجما وتنوعا وابتكارا ورفع قدرتها التنافسية، وإعداد قاعدة بيانات محدثة ومتاحة للجميع تضم المصدرين والمنتجات والأسواق وآخر التشريعات وكذلك مقدمي الخدمات التصديرية المتنوعة والفرص التصديرية المتاحة، أيضاً التشريعات والسياسات الحكومية من حيث انعكاساتها علي الصادرات المصرية، ووضع أهداف كمية لزيادة صادرات كل قطاع صناعي وتعميق التصنيع المحلي وتقوية القاعدة الصناعية الوطنية وخفض الواردات المصرية كهدفاستراتيجيوفقاً لإطار زمني معلن واقتراح مؤشرات متابعة الأداء، ووضع خطط المعارض والبعثات الترويجية والإشراف عليها. وكذلك تفعيل مبدأ المحاسبة في ضوء تحقق الأهداف .

(١) جدير بالذكر أنه سبق وأن حدد القرار الوزاري رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٤ –والذي تم إلغاؤه – هذه المهام.

– وفيما يخص إدارة أي كيانات جديدة يقوم المجلس التصديري بإنشائها، هل سيقوم كل مجلس بإنشاء منطقة لوجيستية علي حده في النطاق الجغرافي محل اهتمامه أم بالتنسيق بين كافة المجالس، وكيفية تنفيذ وإدارة هذه المناطق من الناحية القانونية والمالية خاصة في ظل المخاطر المحتملة اذا حققت هذه الكيانات خسائر، الأمر الذى يتعارض مع كون المجالس التصديرية جهات غير هادفة للربح.

– وأما فيما يتعلق بإلغاء المجالس التصديرية للصادرات غير التقليدية التي تم إنشائها بموجب القرار الوزاري رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١٤ ، فمن الضروري مراجعته خاصة وأنها تهدف إلي توسيع القاعدة التصديرية حجما وتنوعا وابتكاراً وكذلك خلق كوادر تصديرية جديدة قادرة علي المساهمة في وضع السياسات التصديرية المستقبلية في ضوء إستراتيجية تنمية صادرات الصناعات الصغيرة والتي تعد من المهام الأساسية للمجالس التصديرية .

١-٣-٣ استراتيجيات تنمية الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة :

تعددت جهود الحكومات المختلفة لتنمية الصادرات المصرية وأصدرت العديد من الاستراتيجيات التي تتضمن مستهدفات تسعي لتحقيقها ومعوقات تسعي لتذليلها. ونركز في تحليلنا علي الاستراتيجيات الثلاثة التي أعلنتها وزارة التجارة والصناعة خلال فترة الدراسة.

وضعت وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية عام ٢٠٠٩ إستراتيجية لمضاعفة الصادرات المصرية غير البترولية بحلول ٢٠١٣ لتبلغ ٢٠٠ مليارجنيه. وتعتمد الإستراتيجية في تحقيق أهدافها علي القطاعات الرائدة وسريعة النمو وهي الكيماويات والأسمدة ، الصناعات الهندسية، الصناعات المعدنية ومواد البناء، الصناعات الغذائية.([١]) ثم في عام ٢٠١٤ وضعت الوزارة إستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية الصناعية من خلال سيناريوهين الأول يستهدف مضاعفة الصادرات الصناعية بحلول ٢٠١٨ والثاني يستهدف المضاعفة مع حدوث تحول تدريجي في هيكل الصادرات الصناعية تزيد من خلاله الصادرات المصرية من منتجات

[١]) وزارة التجارة والصناعة ،" استراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليارالي ٢٠٠ مليارجنيه (٢٠١٠- ٢٠١٣)"، القاهرة، فبراير ٢٠١٠.

محددة بنسبة ٤٠٠ % خلال فترة الإستراتيجية. وتميزت الإستراتيجية الثانية بأنها استخدمت منهجية واضحة لاختيار القطاعات محل التركيز وتحديد مستهدفات علي مستوي كل قطاع وفي الأسواق الرئيسية بالنسبة له. ورصدت منتجات تفصيلية محددة علي مستوي تكويد رباعي لأهم الصادرات الواعدة.([1])

تتشارك الاستراتيجيات المختلفة في تبني رؤي وأهداف طموحة تسعي لتحقيقها، وغالبا تتمثل الأهداف في مضاعفة الصادرات المصرية غير البترولية أو صادرات الصناعات التحويلية، وكذلك تتشارك في تحديد القطاعات والأسواق المستهدفة. إلا أنها تفتقر التكامل فيما بينها فكل إستراتيجية تبدأ من جديد بدراسة الوضع الراهن للصادرات المصرية والهيكل السلعي والجغرافي ثم اختيار القطاعات وسرد للمشكلات التي تواجه الصادرات والإجراءات المقترحة لحلها. وبالتالي لم تتضمن أي منها أي خطط عمل تفصيلية بآليات تنفيذية محددة وبإجراءات ومسئوليات للأطراف المعنية في اطار زمني معين، وكذلك لم تتضمن أي مؤشرات للتقييم والمتابعة، ونتيجة لذلك لم تستطع أي من الإستراتيجيتين الوصول لأهدافهم المنشودة . كذلك يمكن إرجاع احد أسباب عدم نجاح الاستراتيجيات السابقة إلى الافتقار إلي التكامل ما بين إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، وإستراتيجية التنمية الصناعية التي لم يتم تحديثها منذ أن وضعت عام ٢٠٠٦. بينما استهدفت إستراتيجية التنمية الصناعية ان تصل الصادرات المصرية غير البترولية الي ٧٢ مليار جنيه عام ٢٠١٥، استهدفت استراتيجية تنمية الصادرات لعام ٢٠٠٩ وصول الصادرات المصرية غير البترولية الي ٢٠٠ مليار([2]) عام ٢٠١٣ علي الرغم من ان استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

مؤخرا، أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن استراتيجية لتنمية الصناعة والتجارة عام ٢٠١٥.([3]) تستهدف الاستراتيجية تحقيق معدل نمو صناعي يصل الي ٨% وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الي ٢١% وزيادة الصادرات المصرية الي ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي ١٠%. وتضم الإستراتيجية خمسة محاور رئيسية تعمل عليها الوزارة وهي

[1]) وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،" استراتيجيةت نمية الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨"،القاهرة، ٢٠١٥.

[2]) تم استهداف قيمة الصادرات بالجنيه المصرى .

[3]) وزارة التجارة والصناعة ،" استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠"،القاهرة، ٢٠١٦ .

محور التنمية الصناعية ومحور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ومحور تنمية الصادرات ومحور تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني وأخيرا محور الحوكمة والتطوير المؤسسي.

يتضمن كل محور مجموعة من المشروعات فمحور تنمية الصادرات يتضمن ستة مشروعات وهي مشروع تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير والاستيراد ومشروع تعزيز تنافسية الصادرات ومشروع تحسين المواصفات والجودة والفحص والرقابة الخاصة بالتصدير والاستيراد ومشروع تطوير اللوجيستيات ومشروع تفعيل الاتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق وأخيرا مشروع الترويج والتسويق للصادرات المصرية. وحددت الإستراتيجية القطاعات المستهدفة والتي لم تختلف كثيرا عن تلك الواردة بالاستراتيجيات السابقة وهي الصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية وصناعات الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية ومواد البناء.

– تعد الإستراتيجية الأخيرة **أول إستراتيجية تربط بين السياسات الصناعية والتجارية وتدخل التنمية الإقليمية بما يتناسب مع إمكانيات كل محافظة في التنمية**، وذكرت الإستراتيجية أن الإطار الذي تعمل من خلاله يتركز في محورين أساسين وهما حزمة من التدابير التشريعية والإجرائية والمؤسسية التي يتم العمل عليها لخلق مناخ أعمال مواتي للتنمية المنشودة وحزمة أخري من الحوافز الموجهة لقطاعات بعينها بشرط ربط الحصول عليها بتحقيق تلك القطاعات لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية. **إلا أن الإستراتيجية لم ترصد هذه الأهداف التي ينبغي تحقيقها حتي تحصل القطاعات علي الحوافز وأيضا لم ترصد ماهية الحوافز القطاعية بشكل تفصيلي.**

–تضمنت الاستراتيجية مجموعة من المحاور بأهداف ومخرجات واضحة إلا أن نجاحها في تحقيق هذه الأهداف يظل رهنا بآليات التنفيذ وهو ما افتقدته هذه الاستراتيجية أيضا وبالتالي ينبغي أن تستكمل الاستراتيجية بخطط عمل تنفيذية بمسئوليات واضحة وتوزيع متسق لأدوار مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ الاستراتيجية وإطار زمني معين ومؤشرات أداء للمتابعة والتقييم.

-تثير الأهداف المطروحة التساؤل حول إمكانية تحقيقها في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية التي تمثل تحديات أمام الاقتصادي المصري وبالتالي أمام صادراته علاوة علي استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.

-كذلك الاستراتيجية لم تحدد القطاعات المستهدفة بمنهجية واضحة علاوة علي أن اختيار قطاعات متنوعة وغير متجانسة بحجم الصناعات الهندسية أو الصناعات الكيماوية دون تحديد دقيق للقطاعات الفرعية والمنتجات المستهدفة يجعل من الصعب تحقيق إنجازات ملموسة علي مستوي القطاع ككل وأيضا اختلاف طبيعة المشاكل التي تواجه القطاعات الفرعية تتطلب سياسات أكثر تفصيلا من السياسات العامة التي وردت في الاستراتيجية ولم تخصص للقطاعات كل علي حده.

-وبالتالي لم توضح الاستراتيجية الآليات التي من خلالها تستهدف إحداث تحول هيكلي في طبيعة المنتجات التي تصدرها مصر وهذا يتطلب تعديل منظومة مساندة الصادرات وربطها بالمفهوم الاقتصادي للقيمة المضافة وزيادة المستوي التكنولوجي وتحقيق أهداف بيئية أخري.

وأخيرا، ينبغي التأكيد علي أن نجاح أي استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية يظل رهناً بوجود إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية لمعالجة مشاكل التصدير المتعلقة بالنواحى الإنتاجية، ووضع الحوافز لبناء طاقات إنتاجية جديدة فى المجالات المستهدفة. هذا بالإضافة إلي أهمية توافر العديد من الاعتبارات الأخرى ومنها: استقرار سياسات ومؤشرات الاقتصاد الكلى، زيادة الوعى المجتمعى بأهمية التصدير، تبني مبدأ المشاركة من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية فى عملية صياغة وتنفيذ السياسة الصناعية والتصديرية، التركيزعلى الأداء من خلال التقييم والمتابعة المستمرة .

بعض مقترحات الإصلاح المؤسسي:

ان الهدف من الإصلاح المؤسسي يتمثل في زيادة كفاءة المؤسسات التي ترتبط بالعملية التصديرية من خلال القضاء علي التداخل في المهام ما بين مختلف الجهات، تقديم خدمات أفضل للمصدرين بنظام أكفأ للإجراءات وإتاحة المعلومات ومساندة الترويج، وأخيرا زيادة قاعدة المصدرين من خلال وضع آليات خاصة لخدمة صغار المصدرين والمصنعين المحتمل ان يمارسوا التصدير في المستقبل. هذا وقد بدأت وزارة الصناعة والتجارة بالفعل الإصلاح المؤسسي من خلال تفعيل دور

الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات. وفيما يلي بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في استكمال خطوات الإصلاح المؤسسي لمنظومة التصدير:

– يقترح فصل الصياغة وإعداد سياسات تنمية الصادرات عن التنفيذ والمتابعة بحيث يقوم مركز تنمية الصادرات بالمشاركة مع كافة الجهات بصياغة وإعداد استراتيجية تنمية الصادرات ويحول السياسات والرؤي المتعلقة بتنمية الصادرات إلي برامج محددة بأطر زمنية وجهات مسئولة عن تنفيذها بحيث يتمكن من متابعة تنفيذ الاستراتيجية بصفة دوريةمن خلال مجموعة محددة من مؤشرات الأداءالخاصة بكل برنامج، ويكون التنفيذ للمجالس التصديرية بالتعاون مع مختلف الجهات الأخرى.

– يقترح تكوين مجموعة من المجالس الاستشارية أو اللجان الفنية المتخصصة: تضم ممثلين عن المُصدرين والمصنعين والأكاديميين وممثلي المحافظات المختلفة للمشاركة في إعداد استراتيجيةتنمية الصادرات.

– أيضا إنشاء وحدة تابعة لوزير التجارة مباشرة لفض المنازعات ما بين المصدرين وأي من الجهات الحكومية المرتبطة بالعملية التصديرية. علي ان تتسم الوحدة بالسرعة والموضوعية. وإنشاء وحدة للتقييم والمتابعة وتعمل بآليات واضحة ومؤشرات أداء محددة تهدف لتقييم أداء الجهات المختلفة في تحقيق المهام الموكلة إليها علي أن تضم ممثلين للمصدرين من كل قطاع.

–استمرار التعديل الهيكلي الذى تقوم به الوزارة ، أهمها نقل تبعية الهيئة العامةللرقابة على الصادرات والواردات إلى رئاسة الوزراء حتى تتمكن من القيام بدورها الرقابي على السلع المصدرة والمستوردة.

– أهمية تركيز الجهات القائمة علي تنمية الصادرات بالاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ نظراً لأنها المستفيد الأساسي للخدمات التي تقدمها تلك الجهات وخاصة فيما يتعلق بالتدريب والخدمات الاستشارية والرقابة علي الجودة. والعمل علي زيادة كفاءة جميع الجهات المرتبطة بالعملية التصديرية

خاصة في مجال الفحص والمواصفات وضمان المخاطر وتمويل الصادرات، فلا يمكن نجاح أي استراتيجية لتنمية الصادرات دون فض التداخل ما بين مختلف الجهات، وتقييم أداؤها بشكل مستمر من خلال مؤشرات أداء واضحة،ورفع الكفاءة الفنية للعاملين بها وكيفية التعامل مع المصدرين خاصة الصغار أو الجدد. وضرورة استكمال تبسيط الإجراءات اللازمة لإتمام العملية التصديرية.

الفصل الثاني

المستجدات الرئيسية فى البيئة الدولية والإقليمية

المؤثرة على الصادرات المصرية (*)

تمهيد

يمكن تناول موضوع "المستجدات الرئيسية في البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الصادرات المصرية" من زوايا متعددة وبطرق متنوعة. وفيما يلي إشارة إلى بعض الاعتبارات التي وقع لاهتمام الخاص بها حول نقاط التركيز في موضوع الدراسة :

- تقديم خلفية عريضة من وجهة نظر الاقتصاد الدولي لتجارة الصادرات العالمية ، وفق رؤية تأخذ بعين الاعتبار واقع الانقسام الدولي في "عالم منشقّ"، على حدّ تعبير منظّمي منتدى "دافوس" الاقتصادي العالمي ٢٠١٨. هذا من جهة. و من جهة أخرى، هي رؤية تأخذ في الاعتبار التوزيع القاري والمناطقي للكرة الأرضية، وخاصة للعالم النامي في كتلته العامة دون تخصيص. و أول مقومات البيئة الدولية المعنية ما يتصل بخريطة توزيع الناتج العالمي، منظورا إليه من زاوية معدلات النمو بالذات، وذلك بعد التطرق لعديد السبل المتبعة من أجل التصنيف التحليلي للمجتمع الدولي، فيما يشبه "نظرة طائر محلّق" Bird's Eye Glance. وثاني هذه المقومات، ما يتصل بالصادرات والواردات العالمية، بالتركيز على جانبيْ الكميات التصديرية والأسعار السائدة، مع مراعاة المقارنة الزمنية.

- لأسباب عملية، متعلقة بإتاحة البيانات من المظانّ الدولية، وأسباب موضوعية ، متعلقة بعامل الأهمية النسبية من وجهة النظر المصرية، فقد تم التركيز بصفة خاصة على القارة الإفريقية كمحيط إقليمي. ويتزامن هذا الاختيار مع إعادة توجيه "بوصلة" الاهتمام الاستراتيجي المصري، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، نحو "القارة السمراء–الخضراء" إفريقيا. ذلك دون افتئات على الأولوية المعطاة تاريخيا وحضاريا للدائرة العربية للسياسة المصرية بمعناها الواسع.

(*) أعد هذا الفصل أ.د. محمد عبد الشفيع

- اهتمام خاص بالسلع المصنّعة ضمن "جدول أعمال" السياسة التصديرية ، وقبل ذلك: اهتمام بعملية التصنيع في سياق إحداث "التحول الهيكلي–التنموي" الذي تشتق منه عملية تطوير الصادرات المصنّعة، كما ينبغي لها. وفي عملية التصنيع، ومن بعدها التصدير الصناعي، ثمة تركيز خاص على البعد التكنولوجي–الابتكاري، كمدخل أساسي للتنمية وتطوير الصادرات، في إطار كلي للتوجه العام نحو احتياجات ومتطلبات البلاد، فيما يسمّى In-ward Looking Development.

في ضوء نقاط التركيز الثلاثة آنفة الذكر، وقع تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ عالج أولها ما أطلقنا عليه "متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات"؛ وتناول ثانيها "اتجاهات التغير في الصادرات المصنّعة على المستوى الإقليمي–الإفريقي، والعالمي"، بينما كُرِّس ثالثها للمتغيرات الإقليمية المحيطة بالصادرات المصرية مع إشارة خاصة إلى المحتوى التكنولوجي–الابتكاري للصادرات الإفريقية.

٢-١ متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات

٢-١-١ تصنيفات اقتصاديات العالم :

تتمثل أهم متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية فى عدد من العوامل الرئيسية ، فى مقدمتها الأوضاع المتعلقة بتفاوت مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي بين مناطق العالم المختلفة ، فى ضوء درجات التنمية المحققة فى كل منها عبر التاريخ الحديث والمعاصر وحتى الوقت الراهن. فمن الملاحظ أن العالم ينقسم اقتصادياً إلى مجموعات مختلفة وفق معايير متنوعة، أهمها: معيار درجة التنمية ومعيار مستوى الدخل .

من حيث درجة التنمية يمكن التوصل إلى أنماط تصنيف متعددة لدول العالم ، مع علمنا بالطابع النسبى لهذه الأنماط ، وبالتالى طابعها "التحكمى" ذو الطابع الإجرائى فى أعمال البحوث .

فهناك مثلاً .. التصنيف الذى تبنّاه تقرير التنمية الصناعية فى العالم عن عام ٢٠١٨ Industrial Development Report 2018 ، المعنون : (الطلب على الصناعة التحويلية : دفع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة) والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" .

يقسّم ذلك التقرير اقتصادات العالم إلى المجموعات التالية : مجموعة الاقتصادات المصنّعة Industrialized ومجموعة اقتصادات البلاد النامية والبلاد الناهضة صناعياً Developing and Industrial Emerging Economies والاقتصادات الأقل نمواً Least-developd.

أما من حيث مستوى الدخل فإن التقرير المذكور يصنّف دول العالم إلى ثلاث مجموعات(١) : الدول مرتفعة الدخل High – income ، ومجموعة الدول متوسطة الدخل middle income (مع تقسيمها بدروها إلى دول ذات مستوى متوسط مرتفع ، وأخرى ذات مستوى متوسط منخفض) – وأخيراً مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض Low – income .

أما "مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية" (أنكتاد) فإنه قسم دول العالم من الناحية الاقتصادية تقسيماً عريضاً إلى ثلاث مجموعات : الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان) ، ومجموعة الاقتصادات الانتقالية فى "بلدان الاتحاد السوفيتى السابق" – وأهمها روسيا– بالإضافة إلى حلفائه السابقين فى أوروبا الشرقية ، وأخيراً : البلدان النامية ، التى يعيد توزيعها وفق المعيار الجغرافى حسب الانتماء القارّى .

أما نحن فنميل إلى تقسيم لا يتعارض مع ما سبقه ، ولكنه يختلف إلى حد ما ، إذ يقوم بصفة أساسية على درجة التنمية ، خاصة التنمية الصناعية(٢) ، بحيث يمكن أن يقسم العالم اقتصادياً إلى المجموعات الآتية :

أ– مجموعة الدول الصناعية السبعة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا: الولايات المتحدة – كندا – بريطانيا – ألمانيا – فرنسا – إيطاليا واليابان.

ب– مجموعة الدول الديناميكية الكبيرة عددياً أو نوعياً ، وتمثلها الدول أعضاء تجمع بريكس BRICS وهى – حسب الترتيب الألفبائي اللاتينى :البرازيل – روسيا –الهند – الصين –جنوب أفريقيا

ج– مجموعة البلدان المصنّعة حديثاً Newly-Industrialized وأبرزها كوريا الجنوبية و تايوان والمكسيك .

د– مجموعة البلاد حديثة التصنيع New-industrializing ومن أهمها ماليزيا،تركيا،تايلاند والأرجنتين

---

١) أيضا تصنيف البنك الدولى - تقارير التنمية فى العالم .

٢) التصنيف الذى تبنّاه تقرير التنمية الصناعية فى العالم عن عام ٢٠١٨ والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو".

هـ–ما يسمى بالأسواق الناشئة Emerging Markets مثل العديد من الدول العربية، بما فيها مصر والدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى ، وكل من تونس والجزائر والمغرب .

و– البلاد الأقل نمواً Least-developed والبلاد الأقل أقل نمواً Less-LeastDeveloped وهى الأشد فقراً والمغلقة (بلا منافذ بحرية) والجزرية .

ز– البلاد ذات الظروف الخاصة ، الممزقة بفعل حرب أهلية، أو "عدم استقرار مزمن" أو خاضعة للاحتلال .

ويمكن إجمال هذا التقسيم – إن شئنا المزيد من التبسيط – إلى مجموعتين بينهما استقطاب شديد هما : الدول الصناعية السبعة ، والدول النامية بمختلف درجاتها ، ولو تجاوزاً فى حالة بعضها (مع وضع خاص لكل من الصين وروسيا). وللتغلب على عقبة عدم التجانس بين الدول ، أقرت بعض المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة استحداث تسمية (البلدان النامية والصين) ، اعترافاً بالوزن النسبى الكبير للصين . ولكن هذا يثير أسئلة عن دول كبيرة أخرى وإن كانت نامية ، وخاصة الهند والبرازيل . لذلك، قد يكون من الأجدى الإبقاء على التقسيم الثنائى : الدول الصناعية والدول النامية ، مع التأكيد على طابع "عدم التجانس" لمجموعة الدول النامية ، كمجموعة عريضة جداً تضم – على سبيل التعميم – المجموعات الفرعية السبعة التى تلى "مجموعة الدول الصناعية السبعة" السابقة.

وسوف يتأثر التحليل الذى نقدمه للبيئة الدولية والإقليمية بهذا التصنيف سواء العام أو الموسع. أيا كان التصنيف، فإنه يشير إلى تفاوت مستويات التنمية ومعدلات النمو المحققة بين بلدان العالم المختلفة، وهذا يلقى بانعكاساته القوية على كافة المتغيرات الاقتصادية الإجمالية : مستوى ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، مستوى وتركيب التوظف أو التشغيل، الادخار والاستثمار والتمويل ، والتجارة الخارجية من حيث الأحجام والأسعار وبالتالى القيم .

في ضوء ذلك، يتضح أن التجارة الخارجية بمعناها المحدد ، السلعية والخدمية ، بتياريْها العينى والنقدى ، من صادرات وواردات ، وباستبعاد العناصر الأخرى من "ميزان المدفوعات" ، ضمن حساب رأس المال ، تتأثر بصورة قوية ، إيجاباً وسلباً، بالأوضاع الاقتصادية الدولية السائدة فى مجال المتغيرات الإجمالية المذكورة. أول هذه المتغيرات نمو الناتج العالمى فى الدول الصناعية والنامية ، حسب التوزيع الجغرافى – القارى. وهذا ما نتناوله فى الفقرة التالية .

٢-١-٢ نموّ الناتج العالمى :

نقدم فيما يلى لوحة إجمالية تمثل خريطة الناتج العالمى ، وفق بيان إحصائى تتبّعى لمعدلات النمو للناتج المحلى الإجمالى، خلال فترات متتابعة من عام ١٩٩١ حتى ٢٠١٧ (تقديرى)، وفق حسابات الناتج بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ مقومةّ بالدولار (جدول رقم ١ من الملحق الإحصائىAppendix2)[1] .

من هذا البيان يتضح أن الاقتصاد العالمى – بمؤشر معدل النمو المذكور – حقق نوعاً من النمو المعتدل والمنتظم للناتج المحلى الإجمالى المجمّع على الصعيد العالمى خلال (١٩٩١-٢٠٠٠) و (٢٠٠١-٢٠٠٨) حيث حقق ٢,٩% للفترة الأولى ، و ٣,٢% للفترة الثانية. وترتب على الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ انخفاض المعدل خلال السنوات التالية للأزمة أعقبه تزايد نسبى ليصل إلى ٢,٦% عام ٢٠١٥ ، أى أقل قليلاً من المعدل المحقق حتى ٢٠٠٨ . ويقدر أن الاقتصاد العالمى استمر فى التعافى النسبى ليصل المعدل إلى ٢.٧% عام ٢٠١٧ .

فى العام الأخير (٢٠١٧) حققت الدول المتقدمة أحد أضعف معدلات النمو (١.٩%) خلال ربع القرن الأخير، وخاصة فى اليابان (١.٢%) التى ما زالت تعالج آثار أزمة "الركود الفقّاعى" خلال تسعينات القرن المنصرم و مطلع القرن الجديد ، مقابل ٢,١% للولايات المتحدة لتحقق أعلى معدل بين الدول المتقدمة ، بالمقارنة أيضا مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبى (٢٨ دولة) بمعدل ١.٩%، وهو معدل قريب من ذلك الخاص بدول "الاتحاد السوفيتى السابق" المسماة بالاقتصادات الانتقالية (١.٨%) لينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى1.5% فى روسيا الاتحادية بالذات .

فى المقابل ، يمكن القول إن معدل النمو العالمى المقدر لسنة المقارنة – ٢٠١٧ –حافظ على مستواه المعتدل نسبياً (٢.٧%) اعتماداً على المعدل المرتفع فى المجموعة العامة للدول النامية (٤.٢%) . ولكن هذه المجموعة تتسم بعدم التجانس بين القارات الثلاثة آسيا وأفريقيا و (أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبى)، ما بين أدنى معدل فى هذه الأخيرة (١.٢%) انتقالاً من نمو بالسالب خلال عام ٢٠١٥ (-٠.٣%) بعد أن كان بلغ ٣.٩% عشية الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ومعدل متوسط منخفض فى القارة الأفريقية (٢.٧%) بعد أن كان ٥.٧% فى الفترة السابقة على الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ مما يدل على طول الفترة التى تستغرقها استعادة التعافى فى القارتين الإفريقية واللاتينية . بالمقارنة، حققت آسيا أعلى معدل مقدر فى العالم ككل لعام ٢٠١٧ (٥.٢%) وهو نفس المعدل المحقق عام ٢٠١٥ ، وإن كان أقل من المعدل الخاص بالفترة السابقة على الأزمة

[1]) UNCTAd, Trade and Development 2017,Beyond Austerity: Towards A Global New Deal, Table 1-1, P.2.

سابقة الذكر (٧.٣%) . وكما أن "عدم التجانس" سمة سائدة فى العلاقات النسبية بين القارات الثلاثة، فإنه سمة سائدة أيضا داخل كل قارة .

فيما يتعلق بأفريقيا، من الأمور المثيرة للانتباه، أن منطقة "جنوب الصحراء" (ما عدا جنوب أفريقيا) حققت نمواً منتظماً Steady growth عند مستوى معتدل طوال ربع القرن الأخير بالمقارنة مع كل من شمال أفريقيا (ما عدا السودان وجنوب السودان) ودولة جنوب إفريقيا .. فقد حققت منطقة (جنوب الصحراء) معدلاً للنمو ٢,٧% خلال فترة ١٩٩١-٢٠٠٠ ، و ارتفع بأقل قليلاً من ثلاثة أضعاف خلال (٢٠٠١-٢٠٠٨) ليصل إلى ٦.٨% . بالاتساق مع موجة الركود المتذبذبة بعد ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، حافظت المنطقة المذكورة على "اتزانها" فأنجزت ٣,٨% عام ٢٠١٥ ، مع انخفاض طفيف مقدر لعام ٢٠١٧ ليبلغ ٣.٢%.

ولكن منطقة شمال أفريقيا (من المفترض أن تضم مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب –ولكن مصر تندرج في منطقة غرب آسيا) كان أداؤها متذبذباً، فقد حققت معدل ٢.٨% خلال (١٩٩١-٢٠٠٠) – وهو مقارب لمعدل النمو العالمى فى نفس الفترة (٢.٩) و أعلى قليلاً من المعدل الأفريقي الوسطى (٢.٦%) . و يبدو أنه، مع ارتفاع أسعار النفط بعد سنة ٢٠٠٠ فقد ارتفع المعدل إلى ٥% لفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨ . ولكن بعد انخفاض أسعار النفط مجدداً، بالإضافة إلى عوامل سياسية معروفة (أحداث ٢٠١١ وما بعدها فى كل من مصر وليبيا وتونس) انخفض معدل النمو إلى النصف تقريباً على مستوى المنطقة (شمال أفريقيا) ليبلغ ٢.٩% . ومع شيء من الاستقرار السياسى والاقتصادي، ارتفع المعدل قليلاً ليقدر بنحو ٣,٢% عام ٢٠١٧ .. وهو نفس المعدل المقدر لجنوب الصحراء . وهذا هو الأمر المثير للانتباه ، فكيف حافظت دول جنوب الصحراء على معدل (مرتفعا بشكل معقول) وصل إلى ٦.٨% لفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) مقابل ٥% لشمال أفريقيا. ورغم الانخفاض فإنها حققت عام ٢٠١٥ معدلاً أعلى من شمال أفريقيا بنحو ١% (٣.٨% مقابل ٢.٩%) .. ثم تساوى المعدل فى المنطقتين حسب تغيرات ٢٠١٧ (٣.٢%) .

كيف حافظت (جنوب الصحراء) على معدلات النمو المذكورة بالمقارنة مع شمال أفريقيا برغم عدم حيازتها لأهم مادة أولية فى العصر الحالى وهى البترول والغاز الطبيعى ؟ مع التسليم بأثر العاملين السابق الإشارة إليها فى معرض البحث عن تفسير لتذبذب معدل النمو فى منطقة شمال أفريقيا خلال السنوات العشرة الماضية (٢٠٠٨-٢٠١٧) وهما : تذبذب أسعار النفط ، والتغيرات السياسية الأخيرة،

إلا أنه لا يسعنا إلا التسليم بأن الأداء الاقتصادى للدول الأفريقية جنوب الصحراء حقق تحسناً ملموسا فى الداخل والخارج. وهذا ما تؤكده دراسات عديدة فى هذا الصدد ([1]).

بالإضافة إلى "عدم التجانس" فى القارة الأفريقية ، تبدو نفس الظاهرة في قارة آسيا . فمن الواضح أن المنطقة الفرعية لشرق آسيا تقود عملية النمو الاقتصادى فى القارة ، بل وعلى مستوى العالم ككل . فقد حققت معدلاً وسطياً ٨.٢% خلال (١٩٩١-٢٠٠٠) مقابل ٦.٢% للقارة ككل ليبلغ أعلى معدل بين مناطق العالم خلال (٢٠٠١-٢٠٠٨) وهو ٨.٤% (مقابل ٧.٣% للقارة) .. وكما هو الحال فى بقية مناطق العالم ، انخفض المعدل فى شرق آسيا إلى ٥,٥% تقريباً فى كل من ٢٠١٥ و ٢٠١٧ ، وهو مستوى مقارب للقارة الآسيوية ككل (٥.٢%).

وكما أن شرق آسيا تقود آسيا، فإن الصين قادت شرق آسيا خلال ربع القرن الأخير؛ فقد حققت الصين أعلى معدل للنمو بين كل دول العالم خلال فترة ١٩٩١-٢٠٠٠ وهو ١٠.٦% ليرتفع إلى قرابة ١١% (١٠.٩%) فى فترة ٢٠٠١-٢٠٠٨. ولكن لأسباب متصلة بالركود العالمى بعد ٢٠٠٩ ، وبالتالى انخفاض مستوى الصادرات الصينية إلى الخارج ، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا ، والضغط عليها من أجل رفع سعر (اليوان) بالإضافة إلى الدعوة العالمية إلى تشجيع الطلب الداخلى فى الصين كآلية لقيادة النمو الاقتصادى فيها ، فقد انخفض معدل النمو فى الصين ليبلغ نحو ٧% (٦.٩%) عام ٢٠١٥ ، ويبقى عند نفس المستوى تقريباً ، بانخفاض طفيف ، حسب تقديرات ٢٠١٧ (٦.٧%) . ويلفت الانتباه تحسن أداء الهند فى مجال معدل النمو الاقتصادى (دون النظر إلى المؤشرات الأخرى للأداء الكلى) حيث لم يقل معدل النمو المسجل طوال ربع القرن الأخير عن ٦%، ليزيد عن ٧% أحياناً (٧.٢% عام ٢٠١٥) مع تقدير بانخفاض محدود عام ٢٠١٧ إلى ٦.٧%([2]) .

ننتقل إلى منطقة غرب آسيا – التى تشمل وفق تصنيف الأمم المتحدة إيران ودول مجلس التعاون الخليجى والشرق العربى وجمهورية مصر العربية ، وحيث يتماس موقع مصر مع كل من "غرب آسيا" هذه و "شمال أفريقيا" – فقد سجل هبوطاً ملحوظاً ، بتأثير انخفاض الطلب العالمى على النفط والتغيرات السياسية. فقد انخفض المعدل إلى ٣.٧% عام ٢٠١٥، ومعدل مقدر بنحو ٢.٧% لعام ٢٠١٧ وهو، للمقارنة، مساوٍ للمعدل الأفريقى الوسطى المقدر للعام الأخير، وللتذكرة فإنه أقل قليلا من كل من شمال أفريقيا وجنوب الصحراء (٣.٢% لكل منهما).

---

[1]) أنظر : معهد التخطيط القومى، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموماً والاقتصاد المصري خصوصا "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٨٣) ، – الفصل الأول، القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٦. (بحث جماعى) .

[2]) IMF, World Economic Outlook, 2017.

٢-١-٣ الصادرات والواردات العالمية : الكميات والأسعار :

٢-١-٣-١ الكميات (أحجام الصادرات) :

من الجدول رقم(٢-٢) فى الملحق الإحصائى(٢) (١) نستطيع التوصل إلى عدد من الحقائق، بالإشارة إلى حساب التغير السنوى بالنسب المئوية لكميات الصادرات والواردات بين عامى ٢٠١٣ و ٢٠١٦. على المستوى العالمي، حدث تناقص فى معدل نمو الصادرات من ٣.١% عام ٢٠١٣ إلى ١.٧% عام ٢٠١٦ ، مقابل ٢.٣% و ٢.١% فى حالة الواردات .

فى مجموعة الدول المتقدمة بالتحديد، كان معدل نمو الصادرات عام ٢٠١٦ أقل بنحو ٢٥% من عام ٢٠١٣ بينما ارتفع معدل نمو الواردات من صفر عام ٢٠١٣ إلى ٢.٧% عام ٢٠١٦ . وعموماً ، يلاحظ السلوك الإيجابى للواردات فى معظم الدول المتقدمة فى العام الأخير للمقارنة ، مقابل سلوك سلبى أو أقل إيجابية للصادرات فى نفس العام . كما يلاحظ الطابع المتجانس لأداء التجارة الخارجية بين أعضاء المجموعة المتقدمة اقتصادياً من العالم (اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي) مع فروق طفيفة، مع اتجاه عام لصالح الواردات على كل حال .

أما فيما يتعلق بالمجموعة العريضة للدول النامية فيبرز عدم التجانس بوضوح . و فيما يتصل بالقارة الأفريقية كان معدل النمو فى حجم الصادرات عام ٢٠١٣ بالسالب (-١.٦%) مقابل زيادة بنحو ٣% (٢.٩%) عام ٢٠١٦ .أما الواردات فقد حققت تطوراً سالباً من زيادة فى المعدل بنسبة ٦.٨% عام ٢٠١٣ إلى نقص بنسبة ٤.٦% عام ٢٠١٦ . إذن كان سلوك الصادرات بين سنتى المقارنة معاكساً لسلوك الواردات لصالح الصادرات. ولكن فيما يتعلق بمنطقة جنوب الصحراء بالذات ، انخفاض معدل نمو الصادرات (من (٢.٨%) إلى (-٠.٣%)) مقابل نقص للمعدل بين السنتين فى حالة الواردات بنسبة أكبر (من (٧.٥%) عام ٢٠١٣ إلى (-٦٦%) عام ٢٠١٦). هذا يعنى تناقص الطاقة الاستيرادية لدول أفريقيا جنوب الصحراء بصورة أكبر من نقص معدل نمو القدرة على التصدير .

و إذا كنا لاحظنا سابقا تحسن الأداء الاقتصادى الكلى لدول إفريقيا جنوب الصحراء حيث تحقق معدل نمو منتظم عند مستوى معتدل طوال ربع القرن الأخير، فإن الأمر المثير للانتباه تعثر أداء التجارة الخارجية، مما يعنى حدوث نوع من التوجه الخارجى مقابل قدر من الانتعاش أو التوسع

[1]) - UNCTAD, op.cit, Table 1-2, P.8.
- WTO, World Trade and GDP growth in 2016 and early 2017.

الداخلى. هل يعنى هذا أن الدول الأفريقية المشار إليها قد اختارت، وربما فرض عليها، قدر من (التوجه نحو الداخل) Inward looking حيث أدى نقص حصيلة الصادرات نسبياً (ربما بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية والتى تشكل الكتلة الرئيسية الأكبر من الصادرات الأفريقية) إلى نقص أكبر مسيطر على سلوك الواردات . تحتاج هذه المنطقة إذن إلى تحقيق زيادة قوية فى التصدير من أجل تمويل الواردات و إحداث المزيد من النمو الاقتصادى الكلى، ولعل هذا ما دفع دول إفريقيا – جنوب الصحراء – إلى تنمية المعاملات التجارية المتبادلة فى إطار التكتلات الاقليمية الفرعية (كوميسا–سادك–إياك) وفق ما تمت ملاحظته فى الدراسات الخاصة بالتكامل الإفريقى البيني ([1]).

فى حالة أمريكا اللاتينية والكاريبى حافظت معدلات نمو الصادرات على تطورها المعتدل (٢.٤% و ٢.٣% فى سنتى المقارنة) بينما تناقصت معدلات نمو الواردات بطريقة ملفتة (من زيادة بنسبة ٣٨% عام ٢٠١٣ إلى تغير بالسالب بنسبة ٤.٢% عام ٢٠١٦). ويفيد فى تفسير هذا السلوك فى هذه الحالة –وفي حالة أفريقيا جنوب الصحراء أيضا – أن البيان المقدم هنا يتعلق بالكميات وليس بالأسعار، فربما يمكن تفسير انخفاض الواردات (ومعظمها من السلع الرأسمالية والوسيطة وأسعارها ذات ميل اتجاهى نحو الارتفاع عبر الزمن فى الأسواق الدولية) بانخفاض العائد من الصادرات. وقد انخفضت الإيرادات المحصلة من الصادرات بفعل هبوط ملحوظ فى الحجم ، لتناقص الطلب على المواد الأولية، من الألياف والمعادن بصفة أساسية، مقابل تزايد استخدام المواد التخليقية والتركيبية واللدائن وما يسمى بالمواد الجديدة New Materials كتغير رئيسى فى أنماط الاستخدامات العالمية فى إطار التطورات التكنولوجية المتلاحقة خلال ربع القرن الأخير. وقد تفاعل انخفاض الحجم التصديرى الأفريقى مع ميل أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية للانخفاض، مما أدّى بالتبعية إلى نقص حصيلة التصدير ليؤدى إلى نقص أكبر فى معدل نمو الواردات. مع ملاحظة انخفاض أسعار السلع الصناعية منخفضة المحتوى العلمى والتكنولوجى أيضا، والتى تمثل غالبية صادرات الدول النامية عموماً ([2]) .

تقدم منطقة شرق آسيا مثالاً مختلفاً، حيث تناقص معدل نمو الصادرات بشكل قوىّ ومفاجىء بين سنتى المقارنة من ٦.٧% إلى ٠.٦%، نظراً لتزايد النزعة الحمائية فى الدول المتقدمة اقتصادياً ، وخاصة الولايات المتحدة، باتجاه الصادرات القادمة إليها من شرق آسيا. ترتب على ذلك نقص فى معدل نمو الواردات، ولكن بنسبة أقل ما حدث فى حالة التصدير، من ٧% عام٢٠١٣ إلى ٢.٢% عام ٢٠١٦. تقدم الصين مثالاً دالاً على الظاهرة السابقة بدرجة عالية، فبينما حقق التصدير زيادة

[1]) معهد التخطيط القومى، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها....."، مرجع سابق .

[2]) See : UNIDO, Industrial Development Report 2018, p.170.

بمعدل ٨.٥% عام ٢٠١٣ فإنها في عام ٢٠١٦ لم تزد، إذ بلغ معدل نمو الحجم التصديرى صفرا. وانعكس الهبوط فى معدل نمو الصادرات على الاستيراد ولكن بنسبة أدنى ، فقد اتجه من ٩.١% عام ٢٠١٣ إلى ٣.١% عام ٢٠١٦، مما يدل على قوة ارتباط الاقتصاد الصينى بالاقتصاد العالمى الذى تقوده الدول المتقدمة، حيث يلاحظ التركيز من جانب هذه الدول الأخيرة على المطالبة بخفض نسبى للصادرات الصينية نحو الخارج مقابل الضغط على الصين من أجل توسيع نطاق الطلب الداخلى على منتجاتها المحلية، من ناحية أولى ، ومزيد من فتح الأسواق الصينية للسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكى والأوروبى ، وصولاً إلى الخدمات المالية، من جهة أخرى .

فى داخل القارة الآسيوية ، نشير إلى حالة المنطقة الفرعية لغرب آسيا (التى تنتمى إليها مصر – عضو "إسكوا" ، اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لمنطقة غرب آسيا) حيث لوحظ انخفاض طفيف فى الصادرات (من النفط بصفة أساسية) من ٣.٧% إلى ٣.٥% بين سنتى المقارنة ، وفى المقابل : انخفضت الواردات بشدّة نسبية، من معدل للنمو بنسبة ٦.٧% فى العام الأول إلى نمو بالسالب فى العام الأخير (-٢.٤%) [1]. فكأن حالة غرب آسيا تقدم مثالاً مختلفاً عن حالة شرق آسيا ، ومشابهاً نسبياً لحالة "أفريقيا جنوب الصحراء"، حيث ترافق انخفاض التصدير من غرب آسيا مع انخفاض بنسبة أكبر بكثير فى حالة الاستيراد . ويمكن تفسير هذا السلوك المزدوج للتجارة الخارجية فى غرب آسيا –بما فى ذلك مصر كما أشرنا – بعاملين هما تذبذب أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية ، و كذا بالسياسات النقدية المحلية فى عدد من الدول، ومنها مصر، والتى تميل إلى إحداث خفض للواردات (دون تحقق زيادة فعلية مناظرة فى الصادرات) وذلك كأثر لخفض قيم العملات المحلية Devaluation والمصاحب في بعض الحالات لما يسمى بالتعويم الحرّ أو النظيف كأسلوب لإدارة سياسة الصرف.

وإذا كان التذبذب السعري مفسراً لحالة الدول المصدرة للنفط فى منطقة الخليج ، فإن السياسة النقدية تملك قوة تفسيرية أكبر فى حالة بعض الدول الأخرى، مثل مصر: معدل معتدل لنمو الصادرات – مع اتجاه محتمل إلى انخفاض طفيف فى بعض الحالات أو الأحيان، يرافقه معدل قوى لهبوط الميل للاستيراد فى الأجل القصير والمتوسط على الأقل.

[1]) - ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), EXTERNAL TRADE BULLETIN OF THE ARAB REGION,Twenty-fifth Issue, UN-New York, 2017.

٢-١-٣-٢ التغير فى الأسعار العالمية للسلع الأولية :

نعتمد فى تحليل اتجاهات التغير فى أسعار السلع الأولية أو الأساسية خلال العقد الأخير ، على الجدول رقم (٣) من الملحق الإحصائى Appendix 2، والذى يتتبع تغير الأسعار بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٧ بالنسبة المئوية على أساس سنوى . وقد اخترنا التركيز على نقاط زمنية مفصلية خلال فترة السنوات العشرة الذى يغطيها الجدول، وهى السنوات : ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و٢٠١٦ و ٢٠١٧ (تقديرى) ([1]) .

وقد أشرنا فى سياق الدراسة إلى أهمية المتغير السعرى فى سلوك التجارة الخارجية، سواء من منظور الصادرات أو الواردات، وخاصة بالنسبة للبلاد النامية ، حيث تستمد الأسعار أهميتها الخاصة من واقع الاتجاه التاريخى الملاحظ لانخفاض أسعار الموارد الأولية والسلع الأساسية، والميل الثابت لارتفاع أسعار السلع المصنّعة ، خاصة ذات المحتوى الكثيف من العلم والتكنولوجيا ، وبصفة أخص: التكنولوجيا الرقمية فى الوقت الحالى .. أو أن الأسعار تتناسب فى علاقة طردية موجبة مع مدى كثافة المحتوى التكنولوجى والابتكارى للسلع وللخدمات ، سيّما وأن العالم يعيش الآن فيما يسمى بعصر ما بعد الصناعة ، أو "الثورة الرقمية". واعتماداً على بيانات الجدول المذكور آنفاً، يمكن ملاحظة ما يأتى :

١- لأول وهلة يتضح لنا أن الأسعار العالمية للسلع الأولية ككلحققت فى عام ٢٠٠٨ زيادة عن العام السابق بنسبة ٣٣.٨%. هذا يعكس الانتعاش الظاهر للاقتصاد العالمى قبيل الأزمة المالية العالمية فى أواخر ٢٠٠٨ ، وبالتالى توسع الطلب الدولى على السلع الأساسية والمواد الأولية المستخدمة فى كافة الأغراض.بعد أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أخذت أسعار المواد والسلع المذكورة اتجاهاً نزولياً منتظماً حيث حققت فى عام ٢٠١٢ تناقصاً بنسبة ٣.٥% عن العام السابق. وحدث تغير بالسالب عام ٢٠١٦ ليسجل هبوطاً بنسبة ٨.٧%. وكان التغير أكثر وضوحاً فى حالة سلع الطاقة – وخاصة الزيت الخام – والتى كانت بلغت إحدى ذُرَى ارتفاعها فى عام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٨.٧% (٣٦.٤% فى حالة البترول الخام) ، وتحت وطأة تخمة الإنتاج النفطى فى السوق الدولية وانخفاض الطلب لدى المشترين الرئيسيين وخاصة الصين – التى سبق أن لاحظنا (من تحليل الجدول رقم (٢) فى الملحق الإحصائى) أن واردتها عام ٢٠١٦ لم تزد سوى بنسبة ٣.١% (مقابل ٩.١% عام

[1]) Op.cit, Table 1-3, P.9.UNCTAD,

٢٠١٣) – مع ثبات معدل نمو صادراتها عام ٢٠١٦ دون تغير(١). لذلك وجدنا أن أسعار السلع الطاقوية انخفضت عام ٢٠١٦ بنسبة ١٧.٧% (١٥.٧% فى حالة البترول الخام).

ويقدر أنه قد حدث نمو موجب عام ٢٠١٧ تحت تأثير الإجراءات التى اتخذتها الدول المصدرة للبترول، من خلال منظمة (أوبك) فى أغسطس– سبتمبر ٢٠١٦ وما تبعه من توافق مع منتجين آخرين كبار فى مقدمتهم روسيا، للحد من الإنتاج ، و لتحقيق توازن سوقى معتدل.

بيْدَ أن حالة النفط ربما تمثل استثناء من السلع الأساسية، بالنظر إلى أن لها احتكارا قويا يحميها، ممثلا في "منظمة الدول المصدرة للبترول"–أوبك(٢) .

٢– لم تنجُ السلع الأخرى، السلع غير الطاقوية non-fuel، من الاتجاه النزولى العام للأسعار العالمية للمواد الأولية، فبعد أن حققت نمواً للأسعار عشية الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بنسبة ٢١.٧% اتخذت مساراً هابطاً لتصل إلى تغير بالسالب فى عام ٢٠١٢ بنسبة ١٢.٧% .

فى عام ٢٠١٦ حققت السلع غير الطاقوية زيادة سعرية بنحو ١.٧% (مقابل انخفاض نسبته ١٧% لأسعار السلع الطاقوية فى نفس العام) لتزيد زيادة معتدلة مقدرة عام ٢٠١٧ بنسبة ٩.٨% (مقابل ٢٢% لسلع الطاقة كما أشرنا) . وفي ٢٠١٦ حققت السلع التعدينية، وكذا السلع المعدنية كالحديد والألومنيوم والنحاس– بالتوافق مع اسعار سلع الطاقة – تغيراً موجباً فى الأسعار بنسبة ٢٣.١%.. علماً بأن مصر تحقق ميزة نسبية ظاهرة فى مجال الحديد الخام (تصدره لتستورد خام الحديد، بيليت) هذا، و تتأثر صادرات البلاد النامية ، وخاصة الأفريقية ، ومن بينها مصر العربية، تأثراً كبيراً بالتغير السعرى للسلع الأساسية، فما تزال مصر تعتبر دول مصدرة للبترول الخام، رغم أنها "مستورد صاف" لسلع الطاقة ككل. أما عن السلع الغذائية وخاصة من الأصل الزراعى التى تعتبر موطن ميزة نسبية لمصر ، فقد هبطت أسعارها من الذروة التى كانت بلغتها عام ٢٠٠٨ (مع نمو موجب بنسبة ٣٢.٩%) لتنقص عام ٢٠١٢ بنسبة ٦.٥% وتعاود الزيادة بنسبة معتدلة عام ٢٠١٦(٢.٥%) ويستمر تذبذب أسعارها مع اتجاه نزولى ليقف التغير بالزيادة عند حدود ١% حسب تقديرات ٢٠١٧ . وقد هبطت أسعار المواد الخام الزراعية (بما فيها القطن الذى يمثل أهم سلعة

---

١) أضف إلى الصين، الولايات المتحدة التى حققت اكتفاءً ذاتياً من النفط مع تزايد إنتاج النفط الصخرى وتشغيل المزيد من "الحفّارات" تحت ضغوط (لوبى) رجال الأعمال الكبار والشركات الكبرى المنتجة للزيت الصخرى فى الولايات المتحدة . كما يلاحظ أن الموردين الرئيسيين للنفط (دول مجلس التعاون الخليجى + روسيا) لم يحققوا التوافق الضرورى لضبط الطاقة الإنتاجية ، والكف عن لعب دور "المورّد المتمم" بطريقة غير منتظمة من جانب بعض دول (أوبك). ونضيف دخول إيران إلى سوق الإنتاج النفطى بعد الاتفاق النووى ٢٠١٥، بموجب اتفاق (٥+١) ورفع العقوبات الاقتصادية عنها نهائياً منذ سنتين تقريباً؛ وكذا دخول العراق، وليبيا إلى حد ما، ولو جزئياً، (مزادات) العرض البترولى العالمى .

٢) وإن كان هذا سلاحا ذا حدّين، فحين ينفرط عقد الاحتكار أو يضعف، تقل إلى درجة خطيرة مقدرته على المساهمة الفعالة في "صنع الأسعار"Price making .

زراعية خام تصدرها مصر باستثناء البطاطس) من ذروة عام ٢٠٠٨ (٨.٧%) لتنخفض عام ٢٠١٦ بنسبة ٠.٧% .

٣-إن فى الجدول رقم (٢-٣) من الملحق الإحصائى – محل الدراسة فى هذه النقطة – صفّا مخصصا لتغير أسعار السلع المصنّعة، يشير إلى السلوك السعرى للسلع المصنّعة غير التى تتخصص فيها الدول المتقدمة اقتصادياً عادةً، ويستفاد منه أن أسعار السلع المصنّعة التى تحقق فيها الدول النامية ميزة نسبية ظاهرة – أو صريحة – كانت زادت بنسبة ٤.٩% عام ٢٠٠٨ ثم اتخذت مساراً هابطاً فى عام ٢٠١٢ (-١.٧%) ، وفى عام ٢٠١٦ أيضا (-١.٩%) (ولم يتوفر تقدير لعام ٢٠١٧ بعد). علماً بأن هذه السلع الصناعية ذات الميزة النسبية للبلاد النامية تشتمل على المصنوعات ذات الميزة النسبية فى الحالة المصرية وأبرزها المنتجات الكيماوية والبترو-كيماوية، المنسوجات، الملابس الجاهزة . و**الخلاصة** أن الأسعار العالمية للسلع الأولية خلال العقد الأخير، اتسمت بالتذبذب مع ميل إلى الهبوط. وإن انخفاض كميات الصادرات للبلاد النامية خاصة فى أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، بالتفاعل مع الاتجاه النزولى،أو المتذبذب بشدة، للأسعار العالمية للسلع التى تتخصص فيها البلاد المذكورة، يفسر جانباً كبيراً من تواضع معدلات النمو المحققة (إن وجدت) واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات (رغم بعض التحسن فى الميزان التجارى لبعض الدول ولفترات معينة) وتزايد أعباء الدين المحلى والخارجي.

٢-٢ اتجاهات التغير فى الصادرات المصنّعة على المستوى العالمى والإقليمى – الإفريقى

يرتكز التحليل فى الفقرة الراهنة على الجدولين رقم (٢-٤) ورقم (٢-٥) من الملحق الإحصائى ، حيث نستنتج ما يأتي :

بادىء ذى بدء، حققت الصادرات العالمية المصنّعة نمواً منتظماً خلال عقدين (١٩٩٦-٢٠٠٥) وخاصة خلال السنوات العشرة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ (١). أما فى السنوات التالية فقد حدث انقطاع نسبى فى مسار نمو الصادرات، بأثر من نشوب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ -٢٠٠٩

(١) UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development, Table 7-7, 7-8, pp. 171-173 .

ثم استؤنفت الزيادة بصورة متقطعة لتبلغ الذروة عام ٢٠١٤ عند مستوى ١٤٢٣٠ مليار دولار ، ثم انخفضت عام ٢٠١٥ إلى ١٢٨٥٤ ملياراً .

وتبعاً لما سبقت الإشارة إليه (الفقرة ٢-١-٣-٢) من هبوط أسعار السلع الأساسية فى الأسواق الدولية بشكل مضطرد بعد ٢٠٠٩ ، وحتى ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، فقد انخفض نسبياً معدل نمو الصادرات العالمية ، مدفوعاً أيضا بتقلبات أسعار الصرف للدول المصدرة الرئيسية ، وخاصة بتراجع معدل نمو الصادرات فى الصين ، صاحبة أكبر مساهمة نسبية منفردة فى الصادرات من الدول النامية والدول الناهضة صناعياً.

٢-٢-١ الصادرات العالمية المصنّعة : إن الكتلة الرئيسية من الصادرات العالمية تمثلها الصادرات من السلع المصنّعة Manufactured goods والتى أسهمت بنسبة ٨٨.٦% من إجمالى الصادرات السلعية العالمية عام ٢٠١٥ بينما أسهمت صادرات قطاع التعدين بنحو ٨% ، والصادرات الزراعية ٣.٢% (١) . يستنتج من ذلك أن الاتجاه العالمى المواكب لطفرات التطور التكنولوجى وخاصة فى ظل ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة ، يؤكد هيمنة الصادرات من المصنوعات على حركة الصادرات الكلية فى السوق الدولية.

للمقارنة ، يبدو فى المقابل أن الصادرات الإجمالية من مصر إلى الأسواق الخارجية تهيمن عليها المواد الأولية الزراعية والمعدنية والخامات البترولية .

وفى داخل الصادرات المصنّعة العالمية، فإن معظمها يتكون من المنتجات ذات التكنولوجيا العالية high-tech ، والتكنولوجيا العالية المتوسطة medium-high ، وكلتاهما يتمثلان فى فئات سلعية معينة فى مقدمتها الآلات والمعدات، ووسائل ومعدات النقل، ومعدات الاتصالات، والكيماويات، وقد أسهمت معا بنسبة ٦٠% من إجمالى الصادرات المصنّعة العالمية عام ٢٠١٥. وللمقارنة أيضا، فإن معظم الصادرات المصنّعة من مصر يتكون من المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة .

٢-٢-٢ توزيع الصادرات العالمية المصنّعة : تأتي قوة الدفع الرئيسية للصادرات العالمية، لاسيما الصادرات المصنّعة، من البلاد النامية والبلدان الناهضة صناعياً من بينها، وذلك بالمقارنة مع الدول الصناعية أنفسها ، كما يتضح من البيانات المتاحة (٢) .

---

[1]) Ibid, p. 172 .

[2]) Ibid, pp.170-172, Table No.7-7, 7-8 .

صحيح أن الدول الصناعية تقدم الشطر الأكبر من الصادرات المصنّعة فى العالم، حوالى الثلثين ، فقد بلغت صادراتها المصنّعة عام ٢٠١٥ ما قيمته ٨٣٩٥ مليار دولار من إجمالى الصادرات المصنّعة فى نفس السنة (١٢٨٥٤ ملياراً) مقابل ٤٤٥٩ مليار دولار للدول النامية والناهضة صناعياً بنصيب نسبى يقارب الثلث من الإجمالى العالمى . ولكن من جهة أخرى ، فإن الدول النامية والناهضة تمتعت بمعدل للنمو لصادراتها المصنّعة أعلى بكثير من الدول الصناعية ، فقد حققت معدلاً مقدراً بـ ١١.٧% خلال فترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ مقابل ٤.٨% للدول المصنّعة ، و ٦.٥% للعالم ككل .

والأمر المثير للانتباه، أنه فى داخل المجموعة العريضة للبلدان النامية والناهضة صناعيا، فإن هذه الأخيرة، أى الناهضة صناعياً، تستأثر بمعظم الصادرات المصنّعة الكلية للمجموعة العريضة ، وأهمها الصين . فمن إجمالى الصادرات المذكورة للبلدان النامية والناهضة والبالغة قيمتها عام ٢٠١٥ نحو ٤٤٥٩ مليار دولار ، قدمت البلدان الناهضة وحدها نحو ٤٠٢٥ ملياراً ، بينما لم يزد النصيب المجمع لسائر البلاد النامية عن ٣٧١ ملياراً . وليس ملفتاً للأنظار، حسب رأينا، للأسف! ، أن فئة البلاد الأقل نمواً لم تسهم إلا بما قيمته ٦٣ ملياراً فقط .

ويذكر أن مصطلح "الدول الناهضة صناعيا" يقترب عمليا مما يسمى فى مصادر أخرى بالدول النامية الديناميكية الكبيرة Great Dynamic Developing Countries ، فقد أنجزت عملية "التحول الهيكلى" فى سباق التنمية ، اعتماداً على قطاع رائد أو قائد keysector هو الصناعة التحويلية ذات التكنولوجيا العالية و "العالية المتوسطة" .. بينما لم تنجز بقية البلدان النامية هذه العملية حتى الآن، وهو ما يفسر تعثرها التنموى عموماً، وتعثر أدائها التجارى خصوصاً.

تجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن الدول الناهضة صناعياً ، تقودها مجموعة البلدان المصنّعة حديثاً فى شرق آسيا على وجه الخصوص ، وهى التى قامت خلال العقود الأخيرة بالتجربة التنموية المدفوعة بالصادرات export-led على أساس استغلال ميزة العمل الرخيص ، بصفة رئيسية، ثم ارتفعت على مدارج "دورة الحياة للمنتجات" Product life cycle حتى حققت تفوقاً نسبياً عالياً فى المنتجات ذات التكنولوجيا رفيعة المستوى . ولكن مع اشتداد النزعة الحمائية فى الدول الصناعية الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) فى الثمانينات وحتى أوائل التسعينات ، أخذت تجربة النمو الصناعى المدفوع بالتصدير، تفقد جزءً من قوة اندفاعها. وبعد قيام منظمة التجارة العالمية (١٩٩٣) ، وبرغم البدء فى مسيرة كان يفترض أن تؤدي إلى التحرير التدريجي المتواصل للتجارة، انطلاقا من الاتفاق الأساسى للمنظمة والاتفاقات المكملة ، فقد بدأت النزعة الحمائية تطلّ مرة

أخرى، وهو ما يستدل عليه من إخفاق ما يسمى بجولة الدوحة القائمة على الاتفاق المبدئى لعام ٢٠٠١ ، وحتى الآن . لذلك بدأ معدل نمو الصادرات الصناعية من البلاد الناهضة فى الانخفاض ، خاصة عام ٢٠١٦.

ونخلص من ذلك إلى أن الصادرات المصنّعة العالمية من الدول النامية وأخواتها من الدول الناهضة باتت تواجه بيئة حمائية متصاعدة باستمرار عبر الزمن خلال السنوات الأخيرة ، ويتأكد ذلك من التوجه التقييدى للتجارة الذى تتبناه الإدارة الأمريكية الجديدة[١] بدليل انسحابها من "اتفاق التجارة الحرة عبر المحيط الهادى""، وإبداء الاستعداد لمثل ذلك مع أوربا من خلال اتفاق التجارة عبر الأطلنطى.

- هذا يضع الصادرات المصرية أمام ضغوط متصاعدة داخل النظام التجارى الدولى

مما يفرض على مصر ضرورة التوجه نحو العمل على تقوية شبكات التكامل الإقليمية والعابرة للأقاليم، وفى مقدمتها "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ، واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا –كوميسا–ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية TFTA التى عقد اتفاق تأسيسها بمدينة شرم الشيخ فى ١٠ يونيو ٢٠١٥ لتجمع كلاً من كوميسا–وسادك (الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى) و "إياك" (تجمع شرق أفريقيا). ونشير أيضا إلى التعاون مع جماعة (ميركسور) فى أمريكا الجنوبية .

٢–٢–٣ توزيع الصادرات المصنعة للبلاد النامية حسب الأقاليم : الوجه الآخر للحقائق السابقة

يظهر، فى بعض قسماته، من خريطة توزيع الصادرات المصنّعة للبلاد النامية والناهضة حسب الأقاليم الجغرافية. ففى عام ٢٠١٥ بلغت القيمة الإجمالية لصادرات البلدان المذكورة (٤٤٥٩) مليار دولار، كما سبقت الإشارة ، وقد توزعت كالتالى:

- آسيا والمحيط الهادى ٣١٦٨ ملياردولار
- أمريكا اللاتينية ٦٣٢ ملياردولار
- أوروبا النامية (البلقان) ٥١٤ ملياردولار
- أفريقيا ١٤٥ ملياردولار

بذلك يبلغ نصيب أفريقيا نحو ٣% من إجمالى صادرات العالم النامى بما فيه الدول الآسيوية المصنّعة حديثاً ، مما يشير إلى ضرورة العمل على اتخاذ المزيد من الخطوات فى مجال التحول

[١]) فى ظل الرئيس الحالى

التنموي– التصنيعي، وليس بالضرورة من خلال التوجه للتصدير، وإنما قد يكون الأجدى، فى ظروف أفريقيا، دمج الجهد التصديري ضمن توجه أساسى عام نحو الداخل in-ward looking ليس فقط داخل كل بلد على حدة، ولكن داخل القارة الإفريقية ككل من خلال التكامل الاقتصادي([1]).

٢-٣ البيئة الإقليمية – الإفريقية للصادرات (مع إشارة خاصة إلى المحتوى التكنولوجى – الابتكارى للصادرات)([2])

٢-٣-١ الأداء التنموى الكلى فى أفريقيا:

رأينا أن القارة الإفريقية سجلت النصيب النسبى الأقل بين أقاليم العالم فى إجمالى قيمة الصادرات المصنّعة عام ٢٠١٥([3])، وهى حققت معدلاً وسطاً لنمو الصادرات المصنّعة فى فترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ بين أقاليم العالم النامى والناهض : ٩.٣% لأفريقيا مقابل ٦.٢% لأمريكا اللاتينية ، ولكن مقابل ١٣.٧% لمنطقة آسيا والباسيفيكى ، و ١٢.١% لبلدان البلقان الأوربية النامية. هذان المؤشران يدلان على الضعف النسبي لأداء القارة الأفريقية فى مجال التصدير الصناعى .

وقد سبق أن قدمنا محاولة تفسيرية لضعف الأداء التصديرى تقوم على ضعف الأداء الكلى التنموى ، وخاصة من حيث التحول الهيكلى الحقيقى structural transformation . إيراد كلمة "الحقيقى" هنا كوصف للتحول الهيكلى، مقصود بذاته، فأحياناً يحدث نوع من التغير الهيكلى structural change ولكنه لا يكون مؤشراً قوى الدلالة لحدوث تقدم مستدام على طريق"التنمية الشاملة"عموماً، و "الإدماجية اجتماعياً" على وجه الخصوص comprehensive & Inclusive .

بهذا المعنى ، حدث تغير هيكلى لاشك فيه فى اقتصادات القارة الإفريقية، مقاساً بنصيب مختلف القطاعات المولّدة للناتج المحلى الإجمالى من القيمة المضافة ، وقوة العمل . ولكن هذا التغير لا يمثل "التحول الهيكلى –التنموى" خير تمثيل ، فهذا التحول الأخير إنما يقاس خاصة بالارتفاع الجوهرى–النسبى– لنصيب قطاعىْ الصناعة التحويلية والخدمات العلمية –التكنولوجية المتطورة سواء من حيث القيمة المضافة أم التشغيل . أما إن حدثت زيادة عبر الزمن فى الأنصبة النسبية لكل من الزراعة التقليدية (لا الزراعة المصنّعة – إن صح التعبير) والتعدين والمناجم والصناعات

[1]) معهد التخطيط القومى، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها....."، مرجع سابق .

[2]) Patrick N.Osakwe & Nicolc Moussa," Innovation, Diversification and Inclusive Development in Africa", UNCTAD, Research paper No.2, UNCTAD/SER, RP, 2017/2, pp. 3-12 .

[3]) World Trade Policy Review, 'Trends in trade policy making', 2017.WTO document WT/TPR/OV

الاستخراجية إجمالاً (لا الصناعات التحويلية) ، والخدمات التقليدية (لا الخدمات العلمية والتكنولوجية) فإن هذا يمكن أن يمثل تغيراً هيكلياً وليس "تحولاً هيكلياً –تنمويا" بالضرورة. وقد لوحظ – فيما يتعلق بأفريقيا – حدوث زيادة فى النصيب النسبى لقطاع الخدمات فى القيمة المضافة الإجمالية من ٣٨% عام ١٩٧٠ إلى ٥٧% عام ٢٠١٤. وفى السنة الأخيرة للفترة محل الإشارة – سنة ٢٠١٤ – أسهمت الزراعة بنصيب نسبى مقدر بنحو ١٥% بينما لم يزد نصيب الصناعة التحويلية عن ١٢% – وهو أقل من نقطة الذروة التى حدثت فى منتصف الثمانينات بنسبة مقدرة بنحو ١٤% ، أى أنه نصيب متناقص عبر الزمن .

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نصيب القطاع الخدمى قد حدث باتجاه الأنشطة الخدمية ذات الإنتاجية المنخفضة نسبياً وهى الخدمات الاجتماعية والشخصية، وخدمات القطاع الحكومي، والتجارة الداخلية، ولم يحدث باتجاه الأنشطة الخدمية ذات الإنتاجية المرتفعة مثل خدمات المال والتأمين والنقل وخدمات الأعمال[1] . وبالمقارنة مع غلبة الخدمات التقليدية على توليد القيمة المضافة الكلية، يلاحظ غلبة القطاع الزراعى على هيكل التشغيل، حيث ينخرط نحو ثلثىْ قوة العمل الإفريقية فى الزراعة . ونقص التحول الهيكلى – التنموى فى البلدان الإفريقية على وجه الإجمال ، يفسر إلى حد كبير – من بين عوامل أخرى – ضعف الأداء فى مجال التجارة الخارجية عموماً، وتجارة الصادرات خصوصاً ، وفى الصادرات المصنّعة بصفة أخص .

٢-٣-٢ الأداء التجارى : الهيكل السلعى للصادرات الإفريقية :

إذْ يقاس الأداء فى مجال التجارة الخارجية بمؤشرىْ الكم والكيف ، أى زيادة الحجم والقيمة الكلية للصادرات من جهة أولى ، والتركيب الجغرافى والسلعى للصادرات – والواردات أيضا بمعنى معين– من جهة أخرى؛ فإننا نكتفى هنا بالتركيب السلعى كمؤشر على جودة الأداء التجارى الإفريقى . ونستدل على ذلك بالإشارة إلى بيان الصادرات السلعية العشرة الأولى للقارة الإفريقية فى فترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦ [2] على النحو الآتى :

جدول (٢-١): ترتيب السلع العشرة الأولى على سلم صادرات أفريقيا- ترتيباً تنازلياً فى فترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦

[1]) Patrick N.Osakwe ," Innovation, Diversification and Inclusive Development in Africa Ibid, p.6 .

[2]) Ibid, Table No.1, p. 10.

١-البترول والمواد الخام الأخرى	٤١.٣%	٦-النحاس	١.٨%
٢-الزيوت البترولية	٦.٢%	٧- الكاكاو	١.٦%
٣-المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	٥.١%	٨-الحديد الخام ومركزاته	١.٥%
٤-الذهب غير النقدى	٣.١%	٩-البروبان والبوتان المسال (بتروكيماوية)	١.٤%
٥-المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	١.٩%	١٠-الفواكة والجوز غير الزيتى	١.٣%
النصيب الإجمالى للسلع العشرة ٦٥.١%			

Source : Patrick N.Osakwe & Nicolc Moussa," Innovation, Diversification and Inclusive Development in Africa", UNCTAD, Research paper No.2, UNCTAD/SER, RP, 2017/2

من هذا البيان يتضح أن صادرات المواد الخام البترولية وغير البترولية هيمنت على الهيكل السلعى للصادرات الإفريقية العشرة الأولى ، بينما لم نجد من بينها صادرات مصنّعة ، فهذه تأتى تالية للعشرة ، حيث تتقاسم مع فئات سلعية أخرى نصيباً كليا مقدراً بنحو ٣٥% من إجمالي الصادرات السلعية (بالنظر إلى استحواذ السلع العشرة الأولى على ٦٥% منها). ويمكن، لغرض المقارنة بين فترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وفترة١٩٩٥-٢٠٠٠، مطالعة الجدول التكميلي رقم (٢-٧) من الجدول الإحصائي.

- **الصادرات الإفريقية المصنّعة**

تبيّن مما سبق مباشرة غياب السلع المصنعة من بين السلع العشرة الأولى للصادرات الإفريقية . ولكن البيانات التفصيلية المتاحة تشير إلى أنه خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٥ أسهمت السلع المصنّعة بنسبة ٣٠% من الصادرات السلعية الإجمالية فى (١٥) دولة إفريقية (من بينها مصر) وأسهمت أربع دول فقط بأكثر من ثلاثة أرباع الصادرات الصناعية الإجمالية خلال فترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ، و هى : جنوب أفريقيا (٣٩%) ، المغرب (١٤%) ، تونس (١٢%) ومصر (١٢%) .

ويلاحظ أنه داخل الفئة العامة للصادرات المصنّعة، فإن السلع ذات المستوى المتوسط من المهارة والكثافة التكنولوجية حققت أعلى معدل للنمو (١١%) بينما حققت السلع ذات الكثافة النسبية المرتفعة للعمل والموارد الطبيعية أقل معدل (٥%) خلال فترة ١٩٩٥-٢٠١٥ . ووفقا لبيانات

الجدول رقم (٢-٦) من الملحق الإحصائى (١) ، يتبين فيما يتعلق بمصر– فى الفترة المذكورة و على مدى عقدين – سجل معدل النمو السنوى لصادرات السلع المصنّعة ككل بنسبة ١٦% ، مقابل ١٢% للسلع كثيفة الاستخدام لعنصرىْ العمل والموارد الطبيعية ، و١٦% للسلع منخفضة المحتوى التكنولوجى –الابتكارى ، و ٢٠% للسلع متوسطة المحتوى مقابل ٢١% للسلع مرتفعة المحتوى .
قد يثور التساؤل حول السبب المحتمل لارتفاع النصيب النسبى للسلع عالية التكنولوجيا فى الصادرات المصرية . و قبل محاولة الإجابة على السؤال نجد نفس الحقيقة منطبقة على الحالة الإفريقية ككل إلى حد كبير، فقد بلغ معدل نمو الصادرات المصنّعة ككل لإفريقيا فى فترة الدراسة نحو ٨% مقابل ٥% فقط للسلع كثيفة العمالة والموارد ، و ٩% للسلع منخفضة المحتوى التكنولوجى والابتكارى ، و ١١% للسلع متوسطة المحتوى ، و ٩% للسلع مرتفعة المحتوى . وقد يكون مفهوماً ارتفاع نصيب السلع مرتفعة المحتوى التكنولوجى نسبياً فيما يتعلق بمصر (٢١%) مقابل نصيب متواضع على مستوى القارة الإفريقية ككل (٩%)، فمصر تظل فى خاتمة المطاف من بين الدول الإفريقية ذات المستوى الأعلى نسبيا على سلّم التطور العلمى والتكنولوجى .. ولكن ما هو تفسير انخفاض النصيب النسبى للسلع كثيفة العمالة والموارد الطبيعية ، سواء بالنسبة لمصر ، أو بالنسبة للقارة إجمالاً ؟

يبدو لنا التفسير مزدوجاً : من جهة أولى ، إن البلاد الإفريقية لم تبذل الجهد الضرورى والكافى لتطوير المنتجات التقليدية التى تملك فيها ميزة نسبية محتملة ، بهدف جعلها أكثر تواؤماً مع مطالب واحتياجات الأجيال الجديدة من أبناء أفريقيا ، ومطالب احتياجات الأسواق الخارجية . وهذه – فى مصر مثلاً – حال "المصنوعات اليدوية" و "أشغال الإبرة" مثلاً ، والمنتجات المصنوعة من الجلود الطبيعية ، ومن النحاس لأغراض الزينة الشخصية والمنزلية، وغير ذلك فيما يقال له فى مصر "منتجات خان الخليلى" الموجهة للمواطنين والسائحين العرب والأجانب، وأعمال "الأسر المنتجة" ..إلخ . وعلى العكس، فإن المنتجات متوسطة المحتوى التكنولوجى ، والعالية ، تلقى اهتماماً أكبر بكثير، ويتم استيراد مستلزمات الإنتاج الخاصة بها من الخارج، سواء كانت من السلع الوسيطة (خامات ومواد نصف مصنعة وأجزاء قابلة للتركيب على هيئة أجهزة كهربائية وغير كهربائية ووسائل النقل) أم كانت من السلع الرأسمالية (آلات ومعدات). وتقدم تسهيلات جمركية لاستيراد الأطقم المفككة والأجزاء بغرض التجميع واستكمال مراحل التصنيع. ولذلك تزيد نسبة الصادرات المصنّعة

(١) Ibid .

فى مصر من الأجهزة الكهربائية وأجهزة الطبخ المنزلى وأدوات المائدة ، بالإضافة إلى المنسوجات من القطن المستورد (قصير التيلة) كالمفروشات وبعض الملابس– من الأقمشة (الرجالية)– وكذلك بعض المصنّعات الغذائية.وصادرات الخدمات (مثل البرمجيات والأنشطة محل التعهيد outsourcing) ممالا يدخل فى فئة الصادرات السلعية على وجه التعيين.وما يصدق على الحالة المصرية تخصيصاً، تكون له مصداقية عالية ، وقوة تفسيرية ذات مغزى، بالنسبة للحالة الإفريقية، على سبيل التعميم. وقد **خلص الفصل إلى** ان النمو العالمى يشكل أهم متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الدولية المصرية وخاصة الصادرات. وأن الدول المتقدمة اقتصادياً فى العالم تقود حركة التجارة الدوليةعموماً ، والصادرات خصوصاً، والصادرات من السلع المصنّعة بصفة أخص. والدول النامية الناهضة صناعياً فى منطقة شرق آسيا تمثل أكبر قوة دافعة للنمو العالمى للتجارة والصادرات فى العالم النامى عموماً، وخاصة الصين . ومن ثم تحقيق مزيد من التوسع التصديرى مقروناً بمزيد العناية بالصادرات من السلع المصنّعة، ورفع القدرة التنافسية للصادرات السلعية يتطلب تعظيم الاهتمام بالتعميق الصناعى المحلى، للانتقال من صناعات التجميع والتعبئة للأجزاء والمواد المستوردة إلى التصنيع الكامل المحلى، إلى جانب الاهتمام بالابتكار. وهو ما سوف نتناوله فى الفصل التالى.

الفصل الثالث

تنافسية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية (*)

تمهيد

يشير بورتر(M. Porter 1990)(١) إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد وتتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة أو إنها دالة عكسية فى تكلفة العمل. وقد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة أو إلى التوازن الموجب للميزان التجارى والقدرة على توفير فرص العمل. كما يشير إلى أن المفهوم الوحيد الشامل للقدرة التنافسية للدولة هى القدرة على زيادة الإنتاجية بمعدل أسرع من الدول الأخرى بما يؤدى إلى خلق نمو مستمر فى القيمة المضافة مقارنة بالدول المنافسة، وزيادة القدرة التنافسية على المنافسة المحلية والخارجية. ويعرف المعهد الدولي للتنمية الإدارية(IMD2002)(٢) التنافسية باعتبارها قدرة الدولة على توليد القيمة المضافة. فقد وضع المعهد محددات التنافسية فى أربعة محددات رئيسية : كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال توافر المنافسة العالمية والمحلية، وكفاءة الحكومة وتحقيق الاستقرار فى السياسات الاقتصادية الكلية وضمان مرونة التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية، وكفاءة بيئة الأعمال التى تعمل على توفير قطاع مالي متطور ومتكامل مع العالم، أما المحدد الرابع فيتمثل فى توافر البنية الأساسية المتطورة متضمنة التكنولوجيا والمعلومات والاستثمار فى الـ R&D والعناصر البشرية الماهرة والقدرة على التعامل مع البنية الأساسية المتقدمة. وبالتالي يرتبط مفهوم التنافسية بقدرة الدولة على الاستجابة للأسواق العالمية هذا بالإضافة إلى استهداف التنافسية أى استهداف النمو الاقتصادي. والتنافسية

(*) أعد هذا الفصل د. نجلاء علام

[1]) ME, Porter, 'The Competitiveness Advantage of Nations', New York, The Free Press, 1990.

[٢]) المعهدالدولى للتنمية الإدارية، "تقريرالتنافسيةالعالمى"، ٢٠٠٢.

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, Territorial Review 2006)(١)– ولا تختلف كثيرا عن معهد التنافسية الدولية– هى قدرة الدولة على زيادة حصتها فى الأسواق العالمية من السلع والخدمات التى تنتجها بكفاءة عالية فى ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ودفع مستوى دخل الفرد الحقيقى. ولقد ركزت أغلب الدراسات الاقتصادية (التنافسية تحدى الاقتصادات العربيةarab-api2007)(٢)على البحث والتطوير R&D والابتكار كعامل جوهري لخلق الميزة التنافسية في ظل التغيرات العديدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، مع التأكيد على الطبيعة الديناميكية للقدرة التنافسية. ويشير تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٤– ٢٠١٣ The Global Competitiveness Report (الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى) إلى أن الدول أصبحت ترتكز إلى تنوع الصادرات السلعية وتطوير بيئة الأعمال وتحسين مؤشرات الحوكمة وتحرير الأسواق وتطوير التعليم وتدعيم البنية التحتية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار والبحث العلمي في تطوير القدرة التنافسية(٣) .

٣-١ تنافسية الصادرات السلعية غير البترولية المصرية والتحليل الرباعى (٤)

٣-١-١ الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية والميزان التجارى:

ان الاتجاهات الحديثة فى التجارة الدولية تعكس التباطؤ فى التجارة العالمية، ووفقاً لتقرير " WTO, World Trade and GDP growth in 2016 and early 2017"(٥)، فقد تباطأ النمو فى التجارة السلعية العالمية إلى ١.٣% عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٢.٦% فى ٢٠١٥، وذلك فى ضوء تراجع الناتج القومى الإجمالي العالمى من ٢.٧% عام ٢٠١٥ إلى ٢.٣% عام ٢٠١٦(٦) وفقاً لدلائل تصاعد الحمائية المتمثلة فى التدابير المطبقة حسب بيانات مبادرة مراقبة التجارة العالمية " Global Trade Alert" انخفض عدد المنتجات المتأثرة لصافى التدابير (التحريرية والتمييزية) من –١ عام ٢٠١٢

---

١) اعتمدتOECD منهجية حساب مؤشرات التنافسية عند قياس التنافسية بتقدير المؤشرات وفقا للمنهجيات المعتمدة لذلك ثم ترتيبها تنازليا من الأفضل ضمن المجموعة

OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, METHODOLGY AND USER GUIDE ,2008

للمزيدمن التفصيل : صندوق النقد العربى، " تقرير تنافسية الاقتصادات العربية"، يناير ٢٠١٦ و٢٠١٧ .

٢) المعهد العربى للتخطيط، "التنافسية تحدى الاقتصادات العربية - محددات القدرة التنافسية للأقطارالعربية فى الأسواقا لدولية"،الكويت ، مايو ٢٠٠٧.

٣) مؤشر تنافسية القطاع الخارجى يتكون من عدد من المؤشرات الفرعية تعكس أهم التطورات الاقتصادية والمالية فى هذا القطاع ومدى قابليتها للتكيف مع المستجدات والتغيرات فى الاقتصاد العالمى ، وهى : الانفتاح التجارى والحساب الجارى والميزان الكلى ،وتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية فى الدول – العربية – للواردات السلعية بالأشهر .

4) SWOT ANALYSIS

5) World Trade Statistical Review,'Latest trends and driving forces', 2017

6) Comtrade, imf, (Temporary Trade Bariers).

إلى –٥ عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، أيضاً تزايدت نسبة المنتجات المتأثرة بالنسبة للحواجز التجارية المؤقتة (الإغراق والرسوم التعويضية والضمانات الوقائية) من ١.٣% عام ٢٠١٢ إلى حوالى ٢.٥% عام ٢٠١٥/٢٠١٦. وانخفاض أسعار السلع عالميا وانخفاض أسعار الطاقة بنحو ٤٥% عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، وتذبذب اليورو وقيام العديد من الدول بتخفيض قيمة عملاتها أمام الدولار الأمريكي، أيضاً ساهمت السياسات التجارية والمشاركة فى سلاسل القيمة العالمية (بدور أكثر محدودية) فى حدوث التباطؤفى تجارة السلع (والذى غالبا ما يتم التنبؤبه من خلال ضعف مكونات الطلب كثيفة الاستخدام للواردات، مثل الاستثمار). ومن ثم أصبح الاستثمار والتجارة الخارجية أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين.كما أعلنت الولايات المتحدة فى ٢٠١٨ فرض رسوم على واردات الصلب ٢٥% والألمنيوم ١٠%(١). وهذا الاتجاه بدأ فى الإعلان عن نفسه منذ عام ٢٠١٢، ويعود بصفة أساسية إلى ضعف التعافي فى النمو العالمي منذ الأزمة المالية العالمية(٢)، ومن ثم إجراءات زيادة التنافسيةوالتسهيلات أصبحت لها أولوية أولى فى سياسات التجارة الخارجية، خاصة بالإقتصادات المتقدمة. كما أصبح زيادة الحصة من الأسواق العالمية هدف صانعي السياسات، ودفع التجارة الخارجية بالتعويل أساساً على النمو الإقتصادى، واتجهت الحكومات إلى تشجيع التجارة الإقليمية بصورة كبيرة واتفاقيات الاستثمار كاتجاه لدفع التجارة وتكامل الإقتصادات، فى ضؤ تراجع أداء النمو العالمى فى ٢٠١٦ محققاً ٣.١%بعد إعلان"البريكسيت"، مقارنة بـ ٣.٧% فى ٢٠١٤ و٢٠١٥.ويشكل النموبالإقتصادات الناشئة كالصين والبرازيل(٣) والمكسيك المحرك لتوقعات النمو العالمية، إذ إرتفع النمو بها من ٤.١ % عام ٢٠١٦ إلى ٤.٥% فى ٢٠١٧ ومتوقعاً ٤.٨%، وذلك فى ظل مخاطر عدم اليقين،ومدفوعاً بسياسات تعزيز النمو والاستدامة .

ولقد بلغت صادرات دول العالم السلعية حوالى ١٥.٤٦ تريليون دولار عام ٢٠١٦ مقارنة بحوالى ١٨.٤٩٤ عام ٢٠١٥، وحوالى ١٤.٨٥ تريليون عام ٢٠١٤، كما بلغت الصادرات السلعيةالمصنعة حوالى ١١.٢ تريليون دولار فى ٢٠١٦، مقارنة بنحو ١٢.٢٥٠ فى ٢٠١٥، بما يمثل حوالى٧٢%،

---

[1]) https://arabic.rt.com arabic.news.cn/2018-06/15/c_137256685.htm
https://www.imf.org/.../News/.../2018/.../sp-lagarde-creating-a-bette...
www.imf.org/~/media/Files/.../PP/.../2018/.../pdf

٢) سمى عام ٢٠٠٩ بعام تباطؤ التجارة، كما يتضح من **شكل رقم (٣-١) بالملحق رقم (٣).**

3) -UN, 'Trade And Development Report,2016', Chapter1 Current Trends And Challenges In The World Economy, New York and Geneva,2016.
-World Trade Policy Review, 'Trends in trade policy making', 2017.WTO document WT/TPR/OV/19
- www.imf.org

و٦٦% من إجمالى الصادرات السلعية على التوالى. واستحوذ أكبر ١٠ دول فى التجارة السلعية على حوالى نصف هذه الصادرات، بنسبة ٥٣% عام ٢٠١٦،على رأسها الصين (بقيمة ٢٠٩٨ مليار$)، تليها الولايات المتحدة(١٤٥٥)، ثم ألمانيا(١٣٤٦)، اليابان (١٦٤٥)، هولندا(٥٧٠)، هونج كونج الصينية(٥١٧)، فرنسا(٥٠١)، كوريا الجنوبية(٤٩٥)، ايطاليا(٤٦٢)، وبريطانيا(٤٠٩)(١). وقدبلغت نسبة إسهامات دول «بريكس» في نمو الاقتصاد العالمي ما يقارب٥٠%،كما زاد نصيبها من التجارة الدولية من ١١% إلى١٦% خلال الفترة٢٠١٤–٢٠١٧. وتوقعت «ماكينزي آندكومباني» الإستشارية فى ٢٠١٧، بأنه على مدى الأعوام العشرة المقبلة، ستزيد مبادرة " الحزام والطريق" من حجم التجارة العالمية بنحو ٢.٥ تريليون دولار، كما ستدفع المبادرة قدماً مفاوضات الصين مع الدول الواقعة على طول المبادرة بشأن إقامة مناطق تجارة حرة ونقل عملية المفاوضات بشأن اتفاقيات الاستثمار إلى مستوى عالمي. كما وافقت اليابان والاتحاد الأوروبي على اتفاقيةجديدة للتجارة الحرة كخطوة ضد تصاعد السياسة الحمائية (سور المكسيك والبريكسيت) فى ٢٠١٧.هذا وتبلغ إجمالى صادرات مصر السلعية حوالى ٢٥.٤ مليار دولار عام ٢٠١٦ بنسبة ٠.١٦ % من إجمالي الصادرات العالمية،بينما تبلغ الواردات السلعية حوالى ٥٥.٩ مليار دولار مقارنة بحوالى ٧٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ /٢٠١٦ بنسبة ٠.٥%(٢)،**كما يتضح من الجدول رقم (٣–١) بالملحق رقم (٣)**(٣)، كما يوضح الشكل التالى عجز الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٦.

شكل رقم (٣–١) : الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٦

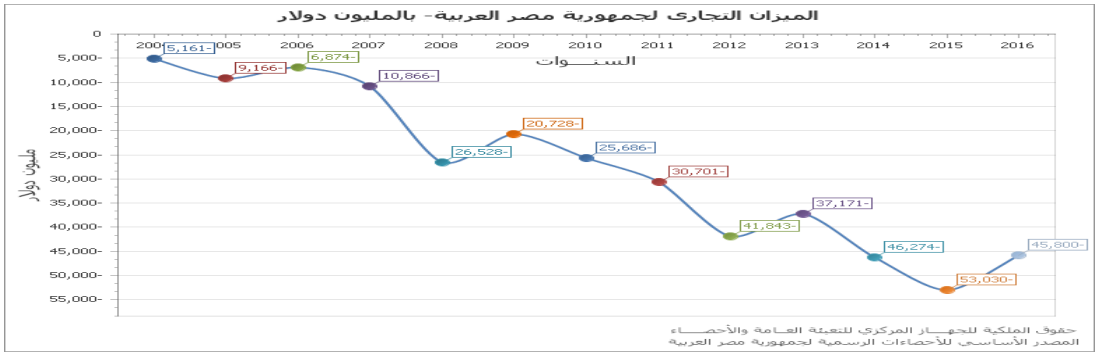

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. www.capmas.gov.eg

1) World Trade Policy Review, 'Trends in trade policy making', 2017
WTO document WT/TPR/OV/19
2) www.WTO, Trade Profiles, Statistics Database

٣) الذى يوضح تطور الصادرات السلعية والواردات السلعية لمصر خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦، وكذلك عجز الميزان التجارى المصرى خاصة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ ، نتيجة المستجدات والثورات المصرية والعربية. وسوف نتناول بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى وأداء التجارة الخارجية السلعية لمصر ومجموعة دول مقارنة إقليمياً وعالمياً عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

٣-١-٢ بعض مؤشرات الأداء الإقتصادى وأداء التجارة الخارجية لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ : يوضح الجدول التالى بعض مؤشرات الأداء الإقتصادى وأداء التجارة الخارجية السلعية، لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

جدول رقم (٣-١) : بعض مؤشرات الأداء الإقتصادى وأداء التجارة الخارجية لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧

	مصر	تونس	المغرب	تركيا	الهند	كوريا الجنوبية	ماليزيا	سنغافورة	الفلبين
معدل النمو %	٤.٣ (١)	١.٢	١.١	٢.٩	٧.١ مقارنة بـ ١٠.٣ فى ٢٠١٠	٢.٨ مقارنة بـ ٦.٥ فى ٢٠١٠	١.٩ مقارنة بـ ٧.٧ فى٢٠١٠	٢.٠ مقارنةبـ١٥.٢ فى ٢٠١٠	٦.٩
معدل التضخم %	١٢ ٣٣.٢%أغسطس ٢٠١٧	١.٢	٠.٢	٧.٧	٣.٦	١.٨	١.٩	١.٤-	١.٧
معدل البطالة %	١٣.٢	١٣.٣	١٠.٢	٩.٣	٣.٦	٣.٦	٣.٤		٧.١
الاتسنثمارالأجنبى المباشرFDI صافى التدفق(مليون دولار)	٦.٨٨٥ (٢)	٠.٩٦٦	٢.٣١٨	٢.١٤٤.٨	٤٤.٠٠٩	١٠.٨٢٧	١٠.٩٦٣	٦١.٥٩٧	٧.٩٣٣
نسبةالتجارة/للناتج المحلى الإجمالى% متوسط ٢٠١٤-٢٠١٦	١٦.٦ (٥)	٤٧.٠	٣٧.٣	٢٤.٤	٢٢.٤	٤٣.٣	٦٦.٩	٩١.٥	٢٤.٤
قيمة الصادرات السلعية(مليار$)	٢٥.٤ (٦) الواردات السلعية ٥٥.٩	١٣.٦ الواردات السلعية ١٩.٤	٢٢.٧ الواردات السلعية ٤١.٥	١٤٢.٥	٢٦٤.٠	٤٩٥.٤	١٨٩.٤	٣٣٠	١٤٢.٥
معدل نمو الصادرات السلعية% (٨)	٢٠- (٧)	٤-	٢	١-	١-	١-	٥-	٥-	١-
الصادرات السلعية %الصادرات العالمية	٠.١٦	٠.٠٩	٠.١٤	٠.٨٩	١.٦٥	٣.١	١.٢	٢.١	٠.٨٩
الترتيب فى التجارة العالمية(الصادرات السلعية)	٦١	٧٣	٦٧	٣١	٢٠	٨	٢٤	١٤	٣١
نسبة صادرات الصناعة التحويلية/إجمالىالصادرات السلعية(٢٠١٥)%(٣)	٤٨.٩ (٩) بقيمة ٩.٣١ مليار$	٧٦.٥	٦٨.٧	٧٤.٥	٦٨.٤	٨٩.٤	٦٦.٥	٧٥.٨	٧٤.٥
القيمة المضافة الصناعية % من الناتج المحلى الإجمالي	٣٣ مقارنة بـ ٣٨ فى ٢٠١٠	٢٨ مقارنة بـ ٣٢ فى٢٠١٠	٣٠ مقارنة بـ ٣٩ فى٢٠١٠	٣٢	٢٩ مقارنة بـ ٣٢ فى٢٠١٠	٣٩	٣٦ مقارنة بـ ٣٨ فى ٢٠١٠	٢٦ مقارنة بـ ٢٨ فى ٢٠١٠	٣١

أهم الشركاء التجاريين % للصادرات السلعية(٤)	الإتحاد الأوروبى ٢٥.٩ (١١) الإمارات ١٢.٦ (١٢) السعودية ٧.٨ تركيا ٦.٤(١٣) الولايات المتحدة ٤.٥	الإتحاد الأوروبى ٧٤.٦ الجزائر ٤ ليبيا ٣.٨ الولايات المتحدة ٢.٥ المغرب ١.٣	الإتحاد الأوروبى ٦٤.٩ الولايات المتحدة ٣.٥ الهند ٣.٣ تركيا ٣.٣ البرازيل ٢.٦	الإتحاد الأوروبى ٤٧.٩ العراق ٥.٤ الولايات المتحدة ٤.٦ الإمارات٣.٨ إيران ٣.٥	الإتحاد الأوروبى ١٧.٦ الولايات المتحدة ١٦.١ الإمارات ١١.٥ هونج كونج ٥.١ الصين ٣.٤	الصين ٢٥.١ الولايات المتحدة ١٣.٥ الإتحادالأوروبى ٩.٥ هونج كونج ٦.٦ فيتنام ٦.٦	سنغافورة ١٤.٦ الصين ١٢.٥ الولايات المتحدة ١٠.٢ الإتحاد الأوروبى١٠.٢ اليابان ٨.٦	الصين ١٣ هونج كونج ١٢.٦ ماليزيا ١٠.٦ الإتحاد الأوروبى ٩ اندونيسيا ٧.٨	
أهم الصادرات السلعية ٢٠١٦ مليارددولار($BillionUS)	-ذهب٢.٧(١٠) - أسمدةنيتروجينية ٠.٧ -أشباه موصلات كهربائية٠.٧ -عصائر فاكهة٠.٦	- أشباه موصلات اليكترونية١.٦ -زيت زيتون ٠.٩ - زيت نفط٠.٦ - بدل رياضة٠.٥ -موانع موصلات كهربائية٠.٤	-موتور سيارات ملاكى٢.٩ -أشباه موصلات كهربائية٠.٥ -أسمدة كيماوية١.٨ - أكسيد فسفور١.٠ -بدل حريمى١.٠ -خضروات (طماطم) ٠.٥	-موتور سيارات ملاكى٨.٥ - موتور سيارات نقل٤.٥ - اجزاء موتور سيارات٣.٨	-أدوية (مادةفعالة) ١١.٦ -موتور سيارات ملاكى٦.٤	- دوائر اليكترونية متكاملة٥٢.٣ -سيارات (ملاكى) ٣٧.٥	- دوائر اليكترونية متكاملة٢٦.٧ -أجهزة ترانزيستور٨.٢ -ماكينات تشغيل بيانات اوتوماتيكيا٧.٨	-دوائر اليكترونية متكاملة٧٢ -ماكينات تشغيل بيانات اوتوماتيكيا١٠	- موتور سيارات ملاكى٨.٥ - سيارات نقل(لوريات) ٤.٥ -اجزاء موتور سيارات٣.٨

Sources: Trade Profiles - WTO Statistics Database, wto.org › Resources › Statistics › Statistics database
WB, World Development Indicators, country profile, 2017 .
WTO, World Trade Statistical Review 2017, p., 110.
www.cbe.gov.egwww.eces.org.egwww.dhaman.org

تحليل :

(١) بلغت نسبة المساهمة القطاعية فى معدل النمو لمصر: الصناعة التحويلية حوالى ١٧.١%، وقطاع الزراعة ١١.٩%، الخدمات العقارية ١٠.٥%،التعدين ٨.٠%. هذا وقد بلغت الأنصبة للقطاعات المذكورة من الاستثمارات: الصناعة التحويلية حوالى ١٢.٤%، والزراعة ٤.٢%، الخدمات العقارية ١٠.٠%، بينما التعدين ١٥.٤% وذلك عام ٢٠١٦/٢٠١٧(١).

(٢) تبلغ نسبة الدول الغربية فى الـ FDI حوالى ٧٠% (٦٣% EU و ٧% USA)، بينما ١٨% للدول العربية، و١٢% أخرى.

(٣) يتسم الهيكل السلعى للصادرات المصرية بالتركز(٢) ويبلغ ٠.٠٣٨ فى عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٠.٠٤ فى ٢٠١٥، كما يتضح من **الشكل رقم (٣-٣) بالملحق رقم (٣)**،(تشكل الصادرات

(١) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، استراتيجية ٢٠٣٠.
(٢) وفقاً لمؤشر التركز

Concentration Index(H)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{1/I}}{1-\sqrt{1/I}}$$

المصنعة ٤٨.٩% من إجمالى الصادرات السلعية، وصادرات المنتجات الزراعية ٢٦.٠%، منتجات الوقود والتعدين ٢٥.٢%، لعام ٢٠١٥/٢٠١٦)(١). وقد بلغ **نصيب القطاع الخاص** ٧٢% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية (**البترول الخام** منها ١٤.٧%)، وبلغ نصيب القطاع الاستثماري ١٣.٩%(تشكل البترولية منها ٤٦%)، بينما بلغ نصيب القطاع العام ١٣.٧% (تشكل البترولية منها ٢٧.٣%).

هذا وقد أشار احد التقارير العالمية (٢) إلى أن حوالى نصف الشركات التصنيعية للقطاع الخاص بالسوق المصرية لا تمارس نشاط التصدير والاستيراد حيث توجه إنتاجها للسوق المحلية مما يؤثر على المنافسة بالشركات المصرية مقارنة بنظائرها العالمية(٣)، أيضا فقدان أسواق رئيسية بسبب تردى الأوضاع الأمنية بسوريا والعراق واليمن وليبيا، انخفاض إمدادات الغاز لبعض الصناعات وارتفاع أسعارها، أيضا الافتقار إلى الكوادر المدربة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين نسب توزيع الإنتاج فى القطاعات التصنيعية ففى قطاع الملابس الجاهزة تقوم نسبة ٥ إلى ١٠% بتحقيق المعدلات التصديرية السنوية للقطاع والتى تصل لـ٢.٥ مليار دولار سنويا فيما لا تتعدى نسب الشركات المصدرة بقطاع الأدوية الـ٢٠ % من الطاقات المتواجدة بالسوق المصرية.

(٤) مازالت الصادرات السلعية المصرية تتسم بتركز الهيكل الجغرافى، حيث يشكل الإتحاد الأوروبى والدول العربية وجهة التصدير الرئيسية لمصر، إذ شكلت الصادرات للإتحاد الأوروبى ٣٢% فى ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بـ ٤٣% فى ٢٠١٠/٢٠١١، والدول العربية ٣١% مقارنة بـ ١٨% ، وحيث تستحوذ أسواق الاتحاد الأوروبى والدول العربية وحدها على حوالى ٦٣% من اجمالى الصادرات

- وفقالمؤشرتنوع/تركزالصادرات(الذى يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع) باستخدام **مؤشر هيرشمان** Hirschman،
- حيث :
- Xi = قيمة الصادرات من السلعة i
- X = اجمالى الصادرات
- I = اجمالى عدد السلع الممكن تصديرها
- H= 0 تنوع كامل
- H= 1 تركز كبير

- أ.حسان خضر، "مؤشرات أداء التجارة الخارجية" ،ا لمعهد العربى للتخطيط ، الكويت، ابريل ٢٠٠٥ .

[1]) WB, World Development Indicators, country profile, 2017

البنك المركزى المصرى ،التقرير السنوى ٢٠١٥/٢٠١٦. www.cbe.gov.eg

٢) تقريرصدرعن البنك الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى لتقييم العراقيل أمام تطوير القطاع الخاص فى مصر خلال عامى ٢٠١٣ و٢٠١٤، من خلال مسح شمل قرابة ٦٠٠٠ شركة بـ٨ اقتصادات متوسطة الدخل فى المنطقة– بالإضافة إلى مصر-

www.almalnews.com/.../

[٣]) من ناحية أخرى ، تظهر المرونات للفرق بين الإنتاج الفعلى والمخطط ان تأثيرات الدورات الاقتصادية وضغط الطلب المحلى ليست مؤثرة بقوة على التوجه للأسواق نظرا لضعف إستراتيجية توجه هذه الصناعات نحو الأسواق العالمية.

- معهد التخطيط القومى، " بناء قواعد تصديرية" ، مرجع سبق ذكره.

المصرية عام ٢٠١٦ –٢٠١٧، مما يعنى عجز الصادرات المصرية على اختراق أسواق جديدة. وجدير بالذكر ان الصادرات السلعية المصرية للسوق الروسى قد حققت زيادة بنسبة ٣٥% للعام ٢٠١٧ مقارنة بالعام ٢٠١٦ ، إذ بلغت حوالى ٠.٥ مليار دولار نتيجة التنوع فى بنود الصادرات المصرية للسوق الروسى، "وفقا لتقرير المكتب التجارى المصرى بموسكو"(١)، مما أسهم فى تعزيز الصادرات المصرية لهذا السوق .

(٥) نسبة التجارة / للناتج المحلى الإجمالى عن متوسط الفترة ٢٠١٤–٢٠١٦، لمصر أقل معدل بالنسبة لجميع دول المقارنة.

(٦) معدل تغطية الصادرات/ للواردات المصرية حوالى ٤٥.٤ %، مقابل حوالى ٧٠.١% لتونس، و٥٤.٧% للمغرب.

(٧)معدل نمو الصادرات السلعية لمصر (– ٢٠%) عام ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بحوالى ٩% فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠% عام ٢٠١١/٢٠١٢.

(٨) بلغ معدل النمو السنوى للصادرات السلعية المصنعة لكمبوديا(٢) حوالى ٢٥% عام ٢٠١٥، وحوالى ١٨% عام ٢٠١٦، وحوالى ٨% لكل من بنجلاديش وفنزويلا عام ٢٠١٦(٣).

(٩) تصدرت تونس قائمة الدول العربية فى الصادرات المصنعة/ إلى إجمالى الصادرات السلعية بنسبة ٧٦.٥%، تليها الأردن بنسبة ٧١.٣%، ثم المغرب٦٨.٧%. وفيما يتعلق بأكبر المصدرين للمنتجات المصنعة على مستوى الدول العربية من حيث القيمة، فقد جاءت الإمارات ثم السعودية يليها المغرب، بقيم ١٢١ و٤٢ و١٥ مليار دولار على التوالى(٤).

(١٠) يوجد تركز فى الصادرات السلعية المصرية (وفقاً للكود الرباعى) خلال النصف الأول من ٢٠١٧، وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(٥)، حيث تبلغالأهميةالنسبية لصادرات أهم ١٥ سلعة ٤٦.٤٤% من إجمالى قيمة الصادرات، مقارنة بحوالى ٣٩% خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٦، يأتى الذهب على رأسها (خام– نصف مشغول– مسحوق) بأهمية نسبية ١٢.٧% من إجمالى قيمة الصادرات السلعية.

---

١) مشارا إليه فى : وزارة التجارة والصناعة، الصفحة الرئيسية، ٢٠١٧. www.mti.gov.eg

٢) (دول أقل دخلاً (١٠٤٠)).

3) WTO, World Trade Statistical Review 2017, p., 110

٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، "التجارة الخارجيةا لعربية- مؤشرات الأداء والتطور "، السنة الرابعة والثلاثون– العدد الفصلي الأول (يناير - مارس.) 2016

٥) ويلاحظ انخفاض الواردات المصرية من أكبر ١٠ دول خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ بنسبة ٢١% ،وهى الصين والولايات المتحدة وروسيا والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند وألمانيا وإيطاليا وتركيا وأوكرانيا. من خلال وضع قواعد وسياسات لمواجهة ظاهرة الاستيراد العشوائى .

(١١) **ايطاليا** الشريك التجارى الأول للصادرات المصرية داخل الإتحاد الأوروبى بأهمية نسبية حوالى ٧% عام ٢٠١٧/٢٠١٦، يليها أسبانيا ، مما يعكس **أهمية البعد الجغرافى** – ممثلا فى تكلفة النقل والاتصالات واللوجيستات – للصادرات المصرية .

(١٢) ظهرت **الإمارات** أكبر سوق للصادرات المصرية (كشريك تجارى) وفقاً لاتجاهات الصادرات خلال عام ٢٠١٦ وعام٢٠١٧ – وكما يتضح من **الجدول رقم(٣-٢) بالملحق رقم (٣)** مما يعكس الاعتبارات السياسية، وحوالى ١٤% زيادة فى الصادرات المصرية للإمارات خلال العام ٢٠١٦، حيث سجلت الصادرات المصرية إلى الإمارات خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦ زيادة بنسبة ٧% مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٥، بقيمة ١.٢٠٤ مليار $ مقارنة بـ ١.١٢٦ مليار $، (تمثلت في عدد من السلع منها الذهب، أجهزة التليفزيون، شاشات مونيتور، الكابلات الكهربائية، أسلاك نحاس والفحم، الأثاث، البرتقال، البصل، البطاطس، الخضروات المجمدة والجبن)(١). **ويليها السعودية** كشريك تجارى لمصر، مما يوضح أهمية دور اللغة والثقافة فى الصادرات .

(١٣) بلغ نصيب تركيا ٦.٤% مقارنة بـ ٢.٨% نصيب للهند من الصادرات السلعية المصرية. هذا وقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات للتجمعات الدولية التى تتضمن مصر ارتفعت من ٢٩.٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ١٧١.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنسبة ٤٨٦.٩%(٢)، وأن إجمالى قيمة الواردات للتجمعات الدولية التى تتضمن مصر زادت من ٤٣.٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣١.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنسبة ٤٣٠.٩%. فى حين بلغ عدد المجموعات السلعية التى بها ميزة تنافسية للصادرات (٦ مجموعات)(٣) أهمها : وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، أثاث ومنشآت جاهزة الصنع، لدائن ومصنوعاتها، محضرات حبوب ودقيق ونشا. بلغ عدد المجموعات السلعية التى ليس بها ميزة تنافسية (١١ مجموعة) منها: ورق ومصنوعات من عجائن الورق، مطاط ومصنوعاته، شحوم ودهون وشموع نباتية وحيوانية، خلاصات للدباغة وأصباغ، حديد وصلب فولاذ، مصنوعات من حديد أو صلب أو فولاذ.

---

[1]) - m.moheet.com/.../2017 www.alittihad.ae/

- Trade Profiles - WTO Statistics Database, wto.org › Resources › Statistics › Statistics database

[٢]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)"، القاهرة، سبتمبر٢٠١٧. www.capmas.gov.eg

[٣]) للمزيد من التفصيل أنظر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)"، القاهرة، سبتمبر٢٠١٧. www.capmas.gov.eg

– تجارة المنتجات المصنعة العربية البالغ قيمتها ٤٨٧.٢ مليار دولار لاتمثل سوى ١.٩٥% فقط من الإجمالي العالمي، تشكل الصادرات منها ١٠٢.٨٠، وقد جاءت الإمارات ثم السعودية ثم المغرب في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ ٨٤.٩٣ ، ٤٥.٣ ، ١٥.٨٦ مليار $ على التوالى(١).

٣-١-٣ بعض مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية قطاعيا خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٦:

تبدو أهمية الدور الذي تؤديه التجارة الدولية في دفع وتيرة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية المختلفة **حسب المواصفات التي تفرضها الأسواق العالمية**، مما يستلزم تحفيز وتشجيع تنافسية الصادرات، وزيادة الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية من أجل تنويع الصادرات السلعية. وتتمثل أهم مؤشرات التجارة لمصر عام ٢٠١٥/٢٠١٦ كما يلى: بلغ مؤشر التركز حوالى (٠.٠٤)، ومؤشر نفاذ الصادرات للأسواق قد بلغ حوالى (٦.٢٦)(٢). هذا ويوضح الجدول التالى الصادرات السلعية المصرية قطاعيا، وبعض مؤشرات تنافسيتها خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٦.

جدول رقم(٣-٢) بعض مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية المصرية قطاعيا خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٦

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*الميزة النسبية الظاهرة RCA 2016-2015	الحصة ** السوقية 2016	أهم الدول المنافسة وأهم الأسواق
إجمالى الصادرات السلعية(مليون$)	٣٠٥٢٨	٢٩٤٠٩	٢٩٠١٨	٢٦٨٥٢	٢١٣٤٩	٢٥٤٦٨			
صادرات النفط الخام ومنتجاته % ***	٩.٢٣٧ ٣٠.٥	٨.٨٥٠ ٣٠	٧.٥٤٨ ٢٦	٦.٢٦١ ٢٣	٣.٥٤٤ ١٦.٥	٣.١٨٥ ١٢.٥			

1) www.dhaman.org

2) Trade Indicators for Egypt in 2015/2016

- Hirschman Herfindahl market concentration index (0.04)
- Index of export market penetration (6.26)

World Growth in percentage (-7.87) , Egypt (-12.22)

Source : WITS - UNSD Comtrade, 2016.

الحاصلات الزراعية بدون قطن %	٢٧٥١ ٩	٢٤٩٤ ٩	٢٧٩٦ ١٠	٢٩٠٧ ١١	٢٩٢٦ ١٤	٢٨٠٩ (١) ١١	٣.١٥	٠.١٧ عام ٢٠١٥ مقارنة بـ: ٠.٣٥ للمغرب و٠.١٦ لتونس و٣.٢٤ اسبانيا ٥.١٢ايطاليا ٣.٠١ تركيا	المنافسين الأساسيين: السعودية وايران بالنسبة للتمور (الأولى على مستوى العالم) اسبانيا والمغرب واليونان بالنسبة للموالح والبطاطس والعنب والفراولة والمانجو .أهم الأسواق الحالية: الاتحاد الأوروبى،روسيا،الدول العربية. أسواق جديدة:الدول العربية والصين
الصناعات الغذائية %	١٣٣٠ ٤	١٢٢٠ ٤	١٤١٢ ٥	١٤٤٣ ٥	١٣٢٢ ٦	١٤١٥ ٥.٥	٢.٥٩ مقارنة بـ: ٢.٣٠ للمغرب و٠.٨٣ لتونس و١.٧٣ لأسبانيا و١.٤٢ لتركياو١.٣٢ لإيطاليا	٠.٢٥ (٢) أعلى من تونس٠.٠٧ ومقاربةللمغرب٠.٣١ وأقل من:تركيا ١.١٧ وأسبانيا٢.٩٣ وايطاليا٣.٤٨	المنافسين الأساسيين: المغرب،تونس،تركيا،اسبانياوالبرازيل. أهم الأسواق الحالية: الدول العربية. أسواق جديدة: روسيا وأفريقيا.
معادن ومصنوعاتها%	٣١٦١ ١٠	٢٥٠١ ٩	٢٥٩١ ٩	١٩٤٩ ٧	١٤٤٦ ٧	١٣٣٣ ٥	٣.٢١	٠.٢٥	
كيماويات وأدوية(٣) %	٤٨٣٨ ١٥	٤٧٩٤ ١٠	٥٠٥٩ ١٨	٤٧٧٠ ١٨	٣٣٩٥ ١٦	٢٤٠٧ ٩ لا تتجاوز صادرات الدواء ٢٥٠ مليون$ عام ٢٠١٦	١.٥٩	٠.٢٠	أهم المنافسين:الأردن والسعودية (الصادرات حوالى ٤ مليار دولار لكل منهما) محدوديةالتواجدالمصري بالسوق الأفريقى الذى تبلغ وارداته الدوائية حوالى ١٧ مليار دولار سنويا، تشكل الصادرات المصريةمنها أقل من١%
جلود ومنتجاتها %	١٥٩ ٠.٥	١٢١ ٠.٤	١٧٦ ١	١٩٨ ١	١٥٦ ١	١٢١(٤) ٠.٥		٠.٠٧	المنافسين: ايطاليا – الصين
أثاث ومنتجاته %	٢٨٩ ٠.٩	٣٣٠ ١	٣٧٧ ١	٣٦٥ ١	٣٦٩ ٢	٣٦٣(٥) ١.٥	١.١٨	٠.٠٢	المنافسين الأساسيين(٦) الصين وتركيا،ايطاليا.

قطن ومنسوجات ملابس ومفروشات%	٣٤٣٧ ١١	٢٩٠٨ ١٠	٣٠٩٨ ١١	٣٠١٤ ١١	٢٧٥٨ ١٣	٢٤٢٥ ٩.٥ (تشكل الملابس الجاهزة منها ٦%)(٧)مقارنة بـ٦.٥%المغرب، و١٢.٦٥تونس	٢.١٩ مقارنة بـ : ٥.٤٥ لتونس و٤.٤٩للمغرب، و٣.٦٨ لتركيا، ٢٤.٧ كمبوديا، ٣٤.١١بنجلاديش، ٥.٣١ قيتنام	٠.٣ (٨) مقارنة بـ : ٦.١% بنجلاديش، ٤.٥ فيتنام، ٣.٣ تركيا، ١.٣ كمبوديا، ٠.٥ تونس، ٠.٦ المغرب	أهم الدول المنافسة: الصين وباكستان، فيتنام، بنجلاديش وتركيا، سبقت مصر إلى السوق الأفريقى. أهم الأسواق الحالية: تونس تركيا، ايطاليا، البرتغال، ألمانيا، سويسرا. فتح أسواق جديدة فى: تونس، التشيك، من خلال المعارض الدولية.
السلع الهندسية والالكترونية %	١٥٩٩ ٥	١٥٨٩ ٥	١٦٣٧ ٦	٢٣٨٧ ٩	٢٠٤٠ ١٠	١٨٦٧(٩) ٧	١.٠٣	٠.٠٧ (١٠)	المنافسين الأساسيين: الحاسبات الاليكترونيات: ماليزيا، كورياالجنوبية، جنوب أفريقيا،والهند. وبالنبسبة للهندسية: دول اقليمية منافسة : تركيا،السعودية،والجزائر. أهم الأسواق المستهدفة :الامارات، غانا.
الكتب والورق %	٤٩٤ ١٤	٤٧٧ ٢	٤٠٨ ١	٣٢٢ ١	٢٥٨ ١	٢٥٢ ١	١.١٢	٠.١٣	
أخرى %	٤٢٧٩ ١٤	٤٠٥٥ ١٤	٣٦٣٣ ١٣	٣١٥٥ ١٢	٢٧٤٠ ١٣	٥٦٥٥ ٢٢			

المصادر:- الأهرام الاقتصادى، "مدينة دمياط للأثاث.. هل تعيد النشاط إلى خريطة الصادرات العالمية؟"، القاهرة، ٢٨ مايو ٢٠١٧.
- مركز النظم للدراسات ،"اقتصاديات صناعة الأثاث ...www.alnodom.com/.../
- STED Furniture book1.pdf - ILO
https://www.ilo.org/wcmsp5/.../wcms_483513.pdf
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "كتاب الإحصاء الصناعى السنوى"، القاهرة ٢٠١٦. www.capmas.gov.eg
- المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "مرصد التنافسية –صناعة النسيج والملابس الجاهزة"و "الصناعات الغذائية"، القاهرة ٢٠١٧.
www.eces.org.eg
Trade map, ITC .
- المجلس التصديرى للصناعات الهندسية www.ceiegypt.org
- Trade Competitiveness Map, Trade Performance Index (by sector)

ملاحظات :

*** يعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة(١) من الأساليب واسعة الإستخدام لقياس التنافسية الدولية، بناء على الميزان التجارى على المستوى التفصيلى لمجموعات المنتجات المختلفة.**

---

[1]) Revealed Comparative Advantage Index

- RCA ij = (X ij / Xi) / (X wj / xw)
  - Xij : صادرات الدولة i من المنتج j
  - Xi : اجمالى الصادرات فى الدولة i
  - Xwj : صادرات العالمw من المنتج j

**** تعد المعدلات المرتفعة لنمو الصادرات، والزيادة فى الأنصبة السوقية دليلاً إيجابياً على القدرات التنافسية.**
***** تراجع نسبة صادرات النفط الخام ومنتجاته لإجمالي الصادرات السلعية من ٣٠.٥% عام ٢٠١١ إلى ١٢.٥% عام ٢٠١٦ يرجع جزئيا إلى تراجع أسعار النفط العالمية .**

(١) نسبة مصر من النجوم الصاعدة (١) من اجمالى الصادرات المصرية من المواد الغذائية ٥١% وتأتى على رأسها الخضر والفاكهة المجمدة أو المحفوظة والصلصة والأسماك. وحوالى ٤٠% من الصادرات الزراعية المصرية تتجه إلى دول الاتحاد الأوروبى، بالإضافة إلى الدول العربية التى أصبحت أكثر تشددا فى إجراءات الرقابة على وارداتها من المنتجات الزراعية، وهو ما يعنى أن قطاع الصادرات الزراعية يلتزم بالاشتراطات الدولية المعنية بسلامة المنتجات الزراعية، ودور السياسات الزراعية والبيئية فى التصدير.

(٢) حصة مصر السوقية أقل من ٠.٥% على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، مما يعكس عدم قدرة مصر على المنافسة قى السوق العالمى. وصادرات صناعة المواد الغذائية لمصر نجد ١٣% تمثل "فرصا ضائعة" حيث يرتفع الطلب العالمى عليها، بينما تنخفض حصة مصر السوقية منها و ٢٢% "منتجات متراجعة عالميا" حيث ينخفض الطلب العالمى عليها مع انخفاض حصة مصر السوقية منها. هذا ومتوسط الجمارك التى تفرض على صادرات مصر ١١.٩% فى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ أقل من المغرب ١٣%، وتونس ١٥%، تركيا ١٦%، أسبانيا وايطاليا ١٣.٧%، مما يعنى تنافسية أفضل للمنتجات المصرية فى الأسواق الدولية.

وتبلغ نسبة القيمة المضافة فى صناعة المواد الغذائية إلى إجمالى الصناعات التحويلية ١١.١٥% فى ٢٠١٣/٢٠١٤، ونسبة مساهمة الصناعة فى التوظيف حوالى ٢٥.٢% من إجمالى الصناعات التحويلية فى ٢٠١٥/٢٠١٦. هذا وبالرغم أنه مصر لديها ميزة نسبية ظاهرة فى الصناعات الغذائية إلا أنه يلاحظ تراجع أداء مصر فى مؤشر الأداء التجارى للصناعات الغذائية عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١١، حيث تراجعت للمركز (٦٧) مقارنة بالمركز (٥٣) من بين ١٦٧ دولة.

(٣) نسبة تغطية الصادرات للواردات لا تتجاوز ١٣% فى الأدوية عام ٢٠١٦ التى تعد من **أهم صناعات الابتكار العالمى**، كما يعكسه **جدول رقم (٣- ٤) بالملحق رقم (٣)** والذى يوضح نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية المصرية (قطاعيا) عام ٢٠١٦ . فمن أهم المعوقات التي تحد من

- Xw : اجمالى صادرات العالم w

() وإذا كانت القيمة الناتجة > ١ فإن ذلك يعنى وجود ميزة نسبية للدولةRCA فى هذا المنتج ، ويتم ترتيب السلع حسب قيمة هذا المؤشر .ويجدر الإهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط .
أ. حسان خضر، "مؤشرات أداء التجارة الخارجية"،المعهد العربى للتخطيط ، الكويت، ٢٠٠٥.

(١) المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "مرصد التنافسية – الصناعات الغذائية"، القاهرة ٢٠١٧.www.eces.org.eg

تنافسية صادرات القطاع ارتفاع نسبة الخامات المستوردة حوالي ٩٠ %. مما يتطلب بناء قاعدة صناعية متكاملة قائمة لتكنولوجيا إنتاج الخامات الدوائية وربطها بالبحث العلمى والتقدم المتسارع فى علوم وتكنولوجيا الدواء عالمياً. إذ تسهم كل من الصين والهند بنحو ٤% من الابتكار العالمي في مجال الأدوية مقارنة بـ ٥٠% للولايات المتحدة . وجدير بالذكر ابتكار دواء محلى لمعالجة " فيروس C " أسهم فى تخفيض التكلفة بنسبة حوالى ٨٠%. هذا و لا يتعدى الإنفاق على البحث والتطوير ٢% من إجمالى قيمة المبيعات للشركات المصرية المنتجة للدواء ، مقارنة بحوالى ١٢% – ٢٣% للشركات العالمية عام ٢٠١٦ (١). مما يستلزم إنشاء هيئة عليا للدواء فى مصر للنهوض بصناعة الدواء باعتبارها صناعة قومية إستراتيجية.

(٤) أهم مشكلات الورش تتمثل فى إهدار الجلود الطبيعية فى إنتاج منتجات ضعيفة من حيث الجودة – المواصفات القياسية الأوروبية– مما يقلل من فرص التصدير.

(٥) حوالى ١٥٠ ألف ورشة ومنشأة ترتكز فى محافظة دمياط –منطقة صناعية متخصصة–، وتقوم على فكرة العناقيد الصناعية Industry Clusters بما يسهم فى دعم المشروعات الصغيرة. ويعد قطاع الأثاث الأكبر من حيث العمالة–حوالى مليون عامل– ويستحوذ القطاع على ١٣% من القوى العاملة الصناعية، كما يبلغ الإنتاج حوالى مليار دولار(٢)، ويعزى التدهور فى القدرة التنافسية إلى التدهور فى مؤشرات التكنولوجيا سواء على مستوى الصناعات المكملة والمغذية أو على مستوى العامل نفسه.

(٦) اشتداد المنافسة العالمية خاصة من الصين وتركيا فى ضوء برامج دعم منتجيهم، وبلغت صادرات الصين عام ٢٠١٤ من منتجات الأثاث ٦١ مليار دولار بزيادة ٣٦% عن عام ٢٠١١.أما تركيا تضاعفت صادراتها من ١.٧مليار دولار عام ٢٠١١ إلى نحو ٢.٤ مليار دولارعام ٢٠١٤ أى بارتفاع ٤١%، فى حين أنه فى مصر لم ترتفع صادراتها من القطاع سوى بنسبة ٩% فقط مسجلة ٣٥٤ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٤، مع الأخذ فى الاعتبار ما مرت به البلاد فى هذه السنوات.

(٧) تسهم فى التشغيل بنسبة ٧.٧٢% – أعلى من متوسط الصناعات التحويلية (٤.١٧%)، بينما تنخفض نسبة مساهمتها فى القيمة المضافة ١.٤٤% – من إجمالى الصناعات التحويلية(٤.١٧%)

---

١) وفقا " لشركة ماكينزي الاستشارية"، وتقدر مجموعة أبحاث السوق " إيفالويت فارما" الإنفاق العالمي على البحث والتطوير في مجال الأدوية بحوالى ١٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ .

2) . www.alnodom.com/.../ .. مركز النظم للدراسات ،"اقتصاديات صناعة الأثاث

- STED Furniture book1.pdf - ILO
https://www.ilo.org/wcmsp5/.../wcms_483513.pdf

. وتتسم صناعة الملابس الجاهزة بانخفاض تكلفة العمالة ٠.٤ – ٠.٨ $/لكل ساعة، مقارنة بحوالى ٢.٤ $/ لكل ساعة فى تركيا، و ٠.٢ فى بنجلاديش، و٠.٣ لكل من كمبوديا وفيتنام(١).

(٨) تشكل الفرص الضائعة Missed Opportunity لصادرات مصر من صناعة الملابس الجاهزة ٦٣% حيث تنخفض حصة مصر السوقية العالمية، وعدم المواكبة لديناميكية التغير فى اتجاهات الطلب العالمى على الملابس الجاهزة. ويلاحظ ان الحصة السوقية العالمية لمصر متقاربة مع كل من المغرب وتونس، مما يدل على المنافسة.

(٩) تبلغ نسبة تغطية صادرات السلع الهندسية والالكترونية/ للواردات أقل نسبة تغطية إذ لم تتجاوز ١١.٢%فى عام ٢٠١٦. فى حين تشكل صادرات فيتنام من هذه الصناعة حوالى ٣٨ مليار دولار، وحوالى ٧٦.٤ مليار للمكسيك.

(١٠) تحتل مصر المركز ٧١ بين ٨٠ دولة مصدرة للصناعات الهندسية على مستوى العالم– وفقا لتقرير المجلس التصديرى للصناعات الهندسيةعام٢٠١٦ مقارنة بترتيب دول أخرى فى نفس المستوى التكنولوجى – كجنوب أفريقيا تحتل المركز الـ ٣٠ وتركيا تجاوزت صادراتها ٢٠٠ مليار دولار عن نفس العام. ومن ثم يجب التركيز على السوق الأفريقية لتعويض الأسواق العربية التى تراجعت والتى كانت تستحوذ على ٦٦% من اجمالى صادرات القطاع. وسوف نتناول التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية.

٣-١-٤ التحليل الرباعى (SWOT ANALYSIS) للصادرات السلعية المصرية :

يوضح شكل رقم (٣-٢) التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS لبيان أهم نقاط القوة وأهم نقاط الضعف والفرص والتهديدات للصادرات السلعية المصرية، ومن ثم التوجهات المستقبلية بهدف الوصول لسياسات تنمية الصادرات.

(١) المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "مرصد التنافسية – صناعة النسيج والملابس الجاهزة "، القاهرة ٢٠١٧www.eces.org.eg
www.eces.org.eg٢٠١٧

شكل رقم (٣-٢): التحليل الرباعى SWOT ANALYSIS للصادرات السلعية المصرية

أهم نقاط القوة Strength	أهم نقاط الضعف Weakness
* وجود ميزة نسبية ظاهرة، فى صناعة الملابس والمنسوجات (٣.٢٤) والصناعات المعدنية(٣.٢١) وصناعة المواد الغذائية (٢.٦) وذلك عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٠_ ٢٠١٦/٢٠١٥[١]. * إتفاقيات التجارة الحرة [٢] * مساندة الصادرات، وأهم شروط منح الصادرات الدعم الموجه إليها، ألا تقل نسبة المكون المحلى بالصادرات عن ٤٠%[٣].	* تراجع الإعتماد على القطاع الخاص كمحرك للنمو إذ تراجع نصيب القطاع الخاص فى الإستثمارات الكلية المستهدفة إلى ٥١.٠% للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ ٥٦.٩% للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥([٤]). * غياب المواصفات القياسية يهدر الاتفاقيات، إذ تؤكد مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٦/٢٠١٥ تخصص مصر فى الصادرات الأولية المبنية على الموارد، والصادرات ذات المحتوى التكنولوجى المنخفض، وهى صناعات تخضع للمواصفات القياسية الدولية[٥].

[١]) وعلى الرغم من تفوق مصر فى مجال الملابس والمنسوجات، الا أنها تجد منافسة شديدة من تونس(١٠.٧٩)، والمغرب(٩.٦٣)، وتركيا (٦.٢٣)، والصين (٣.٤٦). معظم الدول الآسيوية التي حققت تقدما اقتصايا وصناعيا.. كوريا.. ماليزيا.. سنغافورة.. تايلاند والصين، أعطت أولوية قصوي لتدريب العنصر البشري والتعليم Wto, world trade report 2013, factors shaping the future of world trade
WITS - UNSD Comtrade

٢) رغم أنه أعلنت مصلحة الجمارك عن تحقق ١٢ مليار جنيه فاقد سنوى من إعفاءات الاتفاقيات. فعلى سبيل المثال تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المستوردة للملابس الجاهزة فى العالم بنصيب نسبى حوالى ٢٠.٨٠% من إجمالى صادرات العالم، حصة مصر السوقية منها حوالى ٠.٧٥% وذلك مقارنة بـ ١١.٢٧% لفيتنام، و٢.٠٩% لكمبوديا بالرغم من اتفاقية "الكويز"، وتحتل اسبانيا وايطاليا المركزين السادس والسابع على مستوى العالم بنصيب نسبى ٣.٩١% لكل منهما، حصة مصر السوقية منها ٠.٤٧% لأسبانيا و ٠.٢٢% لايطاليا، بالرغم من اتفاقية الشراكة الأوروبية. هذا ومتوسط الجمارك التى تواجهها صادرات مصر من الملابس الجاهزة تعد منخفضة نظراً للإتفاقيات التجارية، إذ تبلغ ٨.٨% مقارنة بتركيا ١٠.٧%، وتونس ١٠.٨%، والمغرب ١١.١%.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "كتاب الإحصاء الصناعى السنوى"، القاهرة ٢٠١٦.
- المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "مرصد التنافسية"، القاهرة ٢٠١٧.
www.eces.org.eg www.capmas.gov.eg Trade map,ITC www.customs.gov.eg/About/Organization

٣) هذا وقد بلغت المساندة خلال العام المالى ٢٠١٥/ ٢٠١٦ حوالى ٧.٢ مليار دولار، مقابل ٥.٣ مليار عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة زيادة قدرها ٣٦%، وزاد عدد الشركات المستفيدة من ١٩٢٦ شركة إلى ١٩٧٣، بنسبة زيادة قدرها ٢.٤**%**، كما وافق صندوق تنمية الصادرات على القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، وفق الميزانيات المخصصة لبرامج دعم التصدير، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل فى سياسة دعم الصادرات- فيما بعد-.
ik.ahram.org.eg/www.sis.gov.eg/rwww.fedcoc.org.eg/

[٤]) كتيب الإحصاءات الإقتصادية ، ج م ع ، ٢٠١٧.www.eces.org.eg

٥) أشار مركز التجارة العالمية "ITC" إلى أن حوالى ٤٠ % من المصدريين المصريين يواجهون مشاكل فنية عند إتمامهم عملية التصدير للخارج، مؤكداً ضرورة مواكبة التغيرات الخاصة بالمواصفات خاصة فى مجال السلع الزراعية والغذائية والهندسية ووضع نظام بنية تحتية للجودة للشركات المصدرة الصغيرة ومتوسطة.- مشروع جودة البنية التحتية - الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة/www.eos.org.eg/ar

*** الموقع الإستراتيجى واللوجيستى الهام وكنقطة محورية على طول طريق الحرير البحرى، والأهمية التجارية والاستثمارية لمنطقة قناة السويس، في دعم وتسهيل حركة التجارة الدولية.** *** قانون الاستثمار الجديد يتضمن عدد كبير من الحوافز والضمانات الاستثمارية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأيضا تغيرات بيئة الاستثمار بعضها ايجابى.** *** الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات بصورة مستدامةعلى المدى الطويل.**[1]		*** تفتت قاعدة البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تسهم بحوالى ٤% فقط فى الصادرات**[2]. *** وجود معوقات للتصدير، تتمثل فى:** **– عدم ربط المصدرين إلكترونيا بالمراكز اللوجيستية المنشأة بالعواصم والمدن الرئيسية بقارة إفريقيا** **– ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات** **–طول زمن انتظارالحاويات، والإفراج الجمركي والمستندات** **–تدنى خدمات شركات النقل والسكك الحديدية–بوابة إلكترونية تتضمن جميع القرارات المتعلقة بقطاع الاستيراد والتصدير** **–الانخفاض الواضح فى الكوادر الفنية المؤهلة نتيجة التراجع الكبير فى أداء المنظومة التعليمية.** **–تدنى الاهتمام بالبحث والتطوير.الإنفاق على R&D ٠.٧٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠١٥**[3]

١) وهوما يشير إلى أهمية رفع نصيب السلع المصنعة من إجمالى الصادرات السلعية المصرية .
معهد التخطيط القومى، " بناء قواعد تصديرية صناعية للإقتصاد المصرى"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٨)، القاهرة ٢٠١٣.

٢) رغم أنه هذا القطاع يمثل حوالى ٨٠% من هيكل الاقتصاد المصرى ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة، إلا أنه لايسهم فى الصادرات إلا نسبة ١٧% فقط، كما تضمن القرار الوزاري رقم (٤٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والخاص بالهيكل التنظيمي لوزارة التجارة الخارجية والصناعة إنشاء قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
www.mti.gov.eg/.../SMEExportDevelopment PoliciesSector/

٣) مقارنة بحوالى ٢.٠٧% فى الصين، و١.٣٠ % فى ماليزيا، و٢.٨٨% ألمانيا،٢.٧٩% الولايات المتحدة، ١.٣٣% ايطاليا،١.٣٢% أسبانيا ، ٠.٨٧% الإمارات، ٠.٦٣% تونس، أما كوريا الجنوبية حوالى ٤.٢٣%.
Research and development expenditure (% of GDP) | Data
https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

أهم التحديات والفرص Opportunities		أهم التهديدات Threats
* انخفاض الحصة السوقية[١]، ومن ثم وجود فرص ضائعة.		* تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات.
*جهود محدودة فى تغيير هيكل الصادرات بما يتماشى مع الطلب العالمى[٢].		* تواضع مساهمة التكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية [٦].
* ارتفاع معدلات البطالة[٣] بالتزامن مع إحلال الذكاء الصناعي فى بعض القطاعات .		* غياب آلية واضحة تساعد على التحول التدريجى فى هيكل الصناعة والصادرات نحو الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة ومرتفعة المكون التكنولوجى الابتكارى.
* توسيع القاعدة الإنتاجية للتصدير[٤]، وزيادة المكون المحلى للصادرات[٥] .		*انخفاض المرونة ومن ثم ضعف التسويق والترويج.
*رفع جودة صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.		* المعايير البيئية والمواصفات القياسيةالعالمية[٧].
		*الأزمات الجيو–سياسية ، وهجرة رجال الأعمال.
		التوجهات المستقبلية
		* توسيع الطاقة الإنتاجية القصوى لصناعات قطاعات

١) تركز وعدم القدرة على الحفاظ على الحصة فى الأسواق العالمية التى تتمتع فيها الصادرات بميزة نسبية ظاهرة.

٢) ضعف قدرة مصر على مواكبة التغيرات في هيكل الطلب في الاتحاد الأوروبي - المستورد الرئيسي للخضر والفاكهة على مستوى العالم- وعلى تعديل نمط صادراتها وفقاً لذلك، فى ضوء معايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالجودة والصحة البيئية. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٥٤) www.eces.org.eg

٣) أنظر جدول رقم (٣-١).

٤) حيث يتم التركيز فى استراتيجية تنمية الصادرات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، على الإجراءات الخاصة بالنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات **أو** تغيير سعر الصرف، دون التعامل مع التحدى الأكبر وهو المعوقات الانتاجية للتصدير.

٥) ومن ثم فإن تخفيض قيمة الجنيه المصرى وحده لن يحقق التأثير المتوقع على زيادة تنافسية الصادرات، فى ضوء ارتفاع المكون المستورد للمنتجات المصرية. هذا وتعد صناعة السجاد فى مصر الصناعة الوحيدة ذات المكون المحلى بنسبة ١٠٠% .

٦) إذ لا تتجاوز نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا/ إجمالى صادرات الصناعات التحويلية ١%، فى حين تشكل٥.١١% متوسط البلدان فى الشريحة الدنيا. هذا وتشكل صادرات العالم السلعية ذات المستوى المتوسط والمرتفع من التكنولوجيا حوالى ٣٨.٨% فى ٢٠١٦ ، مما يتطلب أهمية التركيز على رفع مستوى الصادرات السلعية الصناعية المصرية من حيث كثافة العنصر التكنولوجى المتطور، **وهو ما يقودنا إلى تناول الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات.**

٧) وذلك فى اطار التنمية المستدامة، حيث ينعكس التأثير السلبى للإشتراطات البيئية على فرص نفاذ الصادرات إلى أسواق الدول المتقدمة. والقطاعات ذات الأهمية التصديرية: الملابس والمنسوجات والمفروشات، السجاد، الجلود والأحذية، الأثاث الأكثر تأثراً بالمعايير البيئية.

- معهد التخطيط القومى ، "تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال ادارة الصادرات والواردات فى الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٣٠) ، القاهرة ٢٠١١.(بحث جماعى)

*** تصاعد الحمائية الجديدة ، بدءا من عام ٢٠١١، تحت ادعاءات مهددة مثل حماية البيئة أو السلامة الصناعية[١].المشروطيةالجديدة بالنسبة للمانحين الرئيسيين[٢]** *** ارتفاع التضخم[٣]-وجدير بالذكر انخفاض فى التضخم فى بداية عام ٢٠١٨ -.** *** ارتفاع المديونية الخارجية، حيث بلغ إجمالى الدين الخارجى لمصر حوالى ٧١.٨ مليار دولار فى يناير ٢٠١٧، كما بلغت نسبة الدين الخارجى/ للناتج المحلى الاجمالى حوالى ٣٧.٦% [٤] .**		**الصادرات السلعية المصرية [٥].** *** الأسواق المستهدفة للصادرات، باتجاه أسواق الإقتصادات النامية- فى ضؤ تحول الطلب العالمى بإتجاه الدول النامية، حيث يقدر أن تسهم الدول النامية بحوالى ٧٠% من الطلب العالمى من السلع المصنعة بحلول عام ٢٠٢٠- [٦]، كالصين والهند، وروسيا والناشئة مثل فيتنام واندونيسيا. وفى اتجاه الدول العربية فى ضؤ "اتفاقية التجارة الحرة العربية" و الأسواق المتنامية فى أفريقيا فى ضؤ "اتفاقية الكوميسا". مع الحفاظ على الأسواق التقليدية.** *** بناء القدرات التنافسية بالتركيز على سياسات تنمية الصادرات السلعية، فى ضؤ بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكارات. مع سياسة الإحلال محل الواردت.**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة بالشكل .

[١]) تباطأت التجارة العالمية للعام الخامس على التوالي في ٢٠١٥. وجاءت الهند في الصدارة من ناحية عدد الإجراءات الحمائية التي تم اتخاذها، يليها الولايات المتحدة فى الدفع قدماً بسياسة الحمائية التجارية في ٢٠١٦. وتتمثل سياسة التحفيز المالي للولايات المتحدة في فرض تعريفات جمركية بنسبة ٤٥% و٣٥% على كل من الصين والمكسيك على التوالى. وفقا لتقرير الأمين العام لـ WTO .

[٢]) بما يؤثر فى التجارة الخارجية من خلال ربط التسهيلات التجارية وائتمانات الموردين والاستثمارات المؤثرة فى القطاعات الموجهة للتصدير بشروط وقيود متنوعة.

[٣]) أنظر جدول رقم (٣-١).

[٤]) وفقا لبيانات البنك المركزى المصرى.

[٥]) فى ضوء ارتفاع واردات العالم السلعية المصنعة إلى حوالى ١٢ تريليون دولار، فى عام ٢٠١٦ .
www.WTO, Trade Profiles, Statistics Database

[٦]) وزارة التجارة والصناعة، " استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠"،القاهرة، ٢٠١٦.

٣-٢ الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات

يظهر الاقتصاد العالمى منذ الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ تباطؤا فى النمو، وأزمات جيوسياسية منها الهجرات غير الشرعية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة التى فرضت تغيرات فى نمط الإنتاج والإستهلاك وفرص التشغيل والتصدير، مما أظهر أهمية الإبداع لتحقيق طفرة تنموية–حيث شكلت صادرات السلع الإبداعية لمصر حوالى ٤.٣٦% من إجمالى الصادرات السلعية عام ٢٠١١/٢٠١٠ وبما يشكل حوالى ٠.٠٣٨% من صادرات العالم–(١)، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة . هذا بالإضافة إلى أن تحقيق القدرة التنافسية للدولة تعتمد على مزايا تنافسية جديدة ومتجددة، المعتمدة على كثافة المعرفة والإبتكار، أى التحول إلى اقتصاد المعرفة.

٣-٢-١ بعض مؤشرات التنافسية والابتكار والصادرات عالية التكنولوجيا لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٥ – ٢٠١٧:

سوف نتناول بعض مؤشرات التنافسية والابتكار والصادرات عالية التكنولوجيا لمصر ومجموعة دول مقارنة تمثل المستوى الاقليمى والعالمى، منها دول عربية وأفريقية ودول ناهضة ومنها دول متقدمة وتتصدر اقتصاديات العالم، وذلك عام ٢٠١٦–٢٠١٧، كما يوضحها جدول رقم (٣–٣) التالى .

[1]) Unctadstat.unctad.org

جدول(٣-٣): بعض مؤشرات الابتكاروالتنافسية والصادرات عالية التكنولوجيا لمصر ومجموعة دول مقارنة ٢٠١٥-٢٠١٧

الدولة /الترتيب	مؤشر تنافسية الأداءالصناعى (1)(CIP) ٢٠١٥(١٤١)	مؤشر التنافسيةالعالمي (2)(GCI) ٢٠١٦-٢٠١٧ (١٣٨)	مؤشر كثافةالابتكار Capacityfor Innovation Index(3) ٢٠١٦ (١-٦)	مؤشر تمكين التجارة GETR (4)٢٠١٦ (١٣٦)	مؤشرالابتكار العالمى (5)(GII) ٢٠١٧(١٢٧)	نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا% إجمالى صادرات الصناعات التحويلية ٢٠١٦	مؤشر مدركات الفساد(CPI) ٢٠١٦(١٧٦)	مؤشر التنمية البشرية(HDI) ٢٠١٦(١٨٥)
سنغافورة	٧	٢	٥.٨	١	٧	٤٩ مقارنة بـ ٥٠ فى٢٠١٠	٧	٥
الصين	٥	٢٨	٤.٤	٧١	٢٢	٢٦	٧٩	٩٠
كوريا الجنوبية	٣	٢٦	٤.٨	٢٧	١١	٢٨ مقارنةب٢٩فى٢٠١٠	٥٢	١٨
الهند	٤٣	٣٩	٤.٦	١٠٢	٦٠	٨	٧٩	١٣١
ماليزيا	٢٤	٢٥	٥.٤		٣٧	٤٣ مقارنة بـ٤٥ فى٢٠١٠	٥٥	٥٩
الفلبين	٥٣	٥٧	٤.٤		٧٣	٥٣	١٠١	١١٦
هونج كونج		٩	٤.٧	٣	١٦	١٢	١٥	١٦
اليابان	٢	٨	٥.١	٢٩	١٤	١٦	٢٠	١٧
ايطاليا	١٠	٤٤	٤.٧		٢٩	٧	٦٠	٢٦
أسبانيا	١٨	٣٢	٤.٣		٢٨	٧	٤١	٢٧
ألمانيا	١	٥	٥.٧	٩	٩	١٧	١٠	٤
الولايات المتحدة	٤	٣	٥.٩		٤	٢٠	١٨	١٠
البرازيل	٣٥	٨١	٣.٩	١١٠	٦٩	١٢	٧٠	٧٩
تركيا	٣٠	٥٥	٤.١	٤٦	٤٣	٢	٧٥	٧١
المغرب	٦٧	٧٠	٣.٨	٥٢	٧٢	٤ مقارنة بـ٨ فى٢٠١٠	٨٠	١٢٣
تونس	٥٨	٩٥	٣.٨	٩١	٧٤	٦	٧٥	٩٧
الإمارات	٥٤	١٦	٥.٤	٢٣	٣٥ (٦)	٨ مقارنة بـ٤ فى٢٠١٠	٢٤	٤٢
مصر	٧١	١١٥ (٧)	٣.١	١١٦	١٠٥ (٨)	١ (٩)	١٠٨	١١١
السعودية	٣٦	٢٩	٤.١	٦٧	٥٥	١	٦٢	٣٨

Sources : www.weforum.org/gcr. The Global Competitiveness Report 2016–2017
http://hdr.undp.org HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2016
Transparency International Corruption Perceptions Index 2016www.transparency.org/cpi
www3.weforum.org/docs/WEF_GETR14_NewsRelease_AR.pdf

ملاحظات و تحليل :

(١) تشمل أبعاد تنافسية الأداء الصناعى CIP : القيمة المضافة الصناعية، التعميق التكنولوجى، كثافة التصنيع، نوعية الصادرات المصنعة(عالية التكنولوجيا)، ويضم تصنيف الصناعات التحويلية حسب المجموعات التكنولوجية: تكنولوجيا منخفضة (الصناعات الغذائية، المنسوجات والملابس الجاهزة، المنتجات الجلدية والأحذية، الورق ومنتجاته، الأثاث) وتشكل حوالى ٢٤.٦% من الصادرات العالمية عام ٢٠١٦، تكنولوجيا متوسطة (فحم الكزك والمنتجات النفطية والوقود النووى، المطاط والمنتجات البلاستيكية، المنتجات المعدنية اللافلزية، المعادن ومنتجاتها المشكلة) حوالى ٣٣%، تكنولوجيا عالية (المواد والمنتجات الكيميائية، الآلات والمعدات ولوازم المكاتب والمحاسبة، الأجهزة الكهربائية والاتصالات، الأدوات الطبية الدقيقة والبصرية، السيارات والمقطورة ومعدات النقل) حوالى٣٨.٨%(١).

ويقدّم مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الصادر عن الـUNIDO وسيلة لتقييم قدرات البلدان الصناعية ،حيث يصوّر بمقياس واحد قدرة البلدان على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بشكل تنافسي وتحقيق التحوّل الهيكلي.

(2) The Global Competitiveness Index captures the determinants of long-term growth. Recent developments (for example, Brexit, commodity price changes, and market volatility) are reflected only in so far as they have an impact on the data measuring these determinants.

(٣) تتراوح قيمة مؤشر "كثافة الابتكار" Capacity for Innovation Index **بين (١-٦)، حيث (١) تشير إلى أن الابتكار يقتصر على محاكاة الشركات الأجنبية، و(٦) تشير إلى القيام بأنشطة بحث وتطوير منتجات جديدة.(٤) ويقيم مؤشر" تمكين التجارة "** GETR **مدى امتلاك الاقتصادات لعوامل من شأنها تسهيل التدفق عبر الحدود(٢)، ويعتبر معياراً لتعزيز النمو من خلال التجارة، فى ضوء أن التجارة الدولية لاتزال هي الدافع الأقوى لتقدم الإقتصادات.وقد تصدرت دول (آسيان) كقوة اقتصادية، في الوقت الذى تشهد فيه الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تراجعاً في الانفتاح (ومن ثم يستهدف المؤشر فى المقام الأول أسواق الدول النامية)، هذا وتأتى كل من سنغافورة، وهونغ كونج في المركزين الأول والثالث على التوالي كأفضل الإقتصادات لتمكين التجارة عام ٢٠١٦. والتباطؤ في التنفيذ فيما يخص كفاءة إدارة الحدود، وتحقق مكاسب غير متكافئة لكل من الشركات الصغيرة والكبيرة، قد يتسبب في بعض الأزمات عالمياً خاصة مع دخول اتفاقية تسهيل التجارة فى "بالى" ٢٠١٤ التابعة لمنظمة التجارة العالمية** WTO **حيز التنفيذ في عام ٢٠١٧.**

وأشار تقرير منظمة الشفافية الدولية عن الفساد العالمي لعام ٢٠١٦ إلى أن الفساد هو مشكلة متنامية لأن القادة مشغولون في معالجة أزمات أخرى، البريكسيت، تدفق اللاجئين والإرهاب.

(٥) الابتكار أحد مصادر التنافسية، إذ تستند إستراتيجية التنافسية على التميز والتنوع ، ونمو التجمعات الصناعية العنقودية Industry Clusters**، وارتفاع مستويات التعليم ، ويصبح الاقتصاد أقل تأثراً بالصدمات**

1) UNIDO,"The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development", Industrial Development Report, 2016.

٢) ويشمل معايير: النفاذ للأسواق ، كفاءة إدارة الحدود ، توافر البنية التحتية والرقمية ، خدمات النقل، وبيئة التشغيل.

الخارجية والتغيرات في أسعار الصرف، إضافة إلى اعتماد المنشآت على فنون إنتاجية مبتكرة بعيداً عن النمطية مما يقود إلى تنافسية الصادرات .

(٦) يشير دليل الابتكار العالمى ٢٠١٦ إلى أن الإمارات ترتقى إلى الريادة فى مجال الابتكار(١) ومن ثم تحتل المرتبة الـ ١٦ على صعيد التنافسية العالمية، ويبلغ الاستثمارالحكومى فى مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار حوالى ٣٠٠ مليار$ ، كأجندة الدولة حتى عام٢٠٢١ (٢)، حيث تقود حقبةالاقتصاد المبتكر على المستوى العربى فى ضوء المستجدات فى ٢٠١٧ بالتركيز على مفاهيم الابتكار والاستدامة.

(٧) تراجع أداء دول الثورات العربية فى مؤشر" التنافسيةالعالمي " GCI ، حيث تراجع ترتيب كل من مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٦/٢٠١٧، بينما خرجت سوريا وليبيا من قائمة الدول التى يشملها التقرير.

(٨) يظهر مؤشر "الابتكار وتطور الأعمال" علي المدى الطويل، أنه لكي تصل مصر إلي ما تطمح إليه من تحقيق طفرة في وضعها التنافسي بما يتناسب مع إمكاناتها ومقوماتها الاقتصادية فيجب الاهتمام المتزايد بهذا المؤشر، حيث يصل وزنه في مؤشر التنافسية بالنسبة للدول المتقدمة ٣٠%(٣). وتشير التجارب الدولية إلى وجود ارتباط بين تحسن تنافسية صادرات الدول النامية وتطور الابتكار وريادة الأعمال ، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، وربطهما باحتياجات قطاع الصناعة والتصدير. وتشجيع الابتكار ومايرتبط به من التوسع في ريادية الأعمال وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الإنتاجية المرتفعة يمكن الدولة من توفير فرص عمل لائقة للأعداد المتزايدة من الشباب.

(٩) تبلغ نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالى صادرات الصناعات التحويلية لمصر حوالى ١% عام ٢٠١٦، فى حين يبلغ متوسط البلدان فى الشريحة الدنيا ١١.٥% (٤).

هذا ويتضح أنه على مستوى شمال أفريقيا تونس تقود صادرات الصناعات التحويلية فى الفترة ٢٠١٤– ٢٠١٦، ووفقاً لاتجاهات الصادرات الصناعية، التى وصلت لذروتها ٢٥% عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت إلى ٢٠% خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤– ٢٠١٦/٢٠١٧ . وظلت الصادرات الصناعية متوسطة التكنولوجيا هى المتصدرة على مدى الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٤/٢٠١٥ ، حيث ارتفعت من ٤٦% إلى ٥٢%. الصناعية وفقاً لتقرير التنمية الصناعية UNIDO لعام ٢٠١٨ الطلب على

---

١) ويرجع ذلك إلى دعم سياسات تطوير البحث العلمي والتعليم العالى ،إذ تتصدر المؤسسات التعليمية قائمة أفضل الجامعات في العالم العربي وخاصة في التخصصات العلمية والتقنية والتكنولوجيا .كما تسجل مراتب متقدمة في المؤشرات العالمية لسهولة نشاط الأعمال وخاصة مؤشرات ريادة الأعمال ،أيضاً تحولت إلى بيئة جذب للمواهب والكفاءات .

٢) nourhan-ahmed-government-innovation-uae٢٠١٥

٣) المجلس الوطنى للتنافسية، "وضع مصر التنافسى فى ٢٠١٦/٢٠١٧ – ثبات نسبى ومزيد من التحديات"، القاهرة، ٢٠١٧.

٤) المركزالمصرى للدراسات الاقتصادية، كتيب الإحصاءات الاقتصادية ، ج .م .ع ٢٠١٧www.eces.org.eg

الصناعة التحويلية "دفع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"(١)، بينما ألمانيا تقود على مستوى العالم يليها اليابان حيث تتسم صادراتها عالية التكنولوجيا بتنافسية كبيرة ، مما يعكس دور الابتكار فى تغير هيكل الصادرات السلعية وزيادة قدرتها التنافسية، تليها كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، ثم انضمت إليها الصين لتحتل المركز الخامس عالمياً إذ تستحوذ على ٥٨% من القيمة المضافة العالمية وتشكل الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا حوالى ٧٣% من إجمالى صادراتها من الصناعات التحويلية.وقد تصدرت الدول الناشئة، منطقة آسيا والباسيفيك بقيادة الصين، الصادرات الصناعية (٣٣٧١ مليار دولار فى ٢٠١٤/٢٠١٥)، وقد شكل اكبر ٣ مصدرين للصناعات التحويلية فى مجموعة الصناعات النامية والناشئة –الصين والمكسيك والهند– ٦٢.١% من العدد الاجمالى لمجموعة البلدان فى عام ٢٠١٤ بزيادة قدرها ٥٥.٣% عن عام ٢٠٠٠. مما يشير إلى انه **أصبح الإنتاج الأكثر تعقيداً هو الفرصة الأكبر للصادرات السلعية وللابتكار التكنولوجى والحصة فى الأسواق العالمية.** –وسوف يتضح موقف مصر من الجدول رقم (٣–٤) التالى –.

٣–٢–٢ الابتكار وتعزيز تنافسية الصادرات : إن الابتكارهو محرك النمو الاقتصادي في اقتصاد عالمي يزداد اعتمادا على المعرفة . وبالتالى من الأهمية المزيد الاستثمار في الابتكار لتعزيز الإبداع البشرى والإنتاج والتنافسية للصادرات. وإضافة إلى مراكز الابتكار كالصين واليابان وكوريا، تعمل مجموعة من الاقتصادات الآسيوية، كإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وفيتنام، بنشاط على تحسين بيئاتها الابتكارية، وتحتل مراتب عالية في عدد من المؤشرات الهامة المتعلقة بالتعليم، والبحث والتطوير، ونمو الإنتاجية، **وصادرات التكنولوجيا المتقدمة**. ومن ثم فان المشاركة في إنتاج المعرفة والتصنيع الكثيف التكنولوجيا هما أساس تحويل أفريقيا إلى محرك للنمو الاقتصادي في العالم. وتشكل صادرات أفريقيا من التكنولوجيا العالية حاليا حوالي٥% من إجمالي صادراتها من السلع ، مقارنة بـ ١٥% بالنسبة لأمريكااللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و 31 % البلدان النامية في آسيا عام ٢٠١٤. **وإذا ما اقتصر تعريف منتجات التكنولوجيا العالية على الإلكترونيات وقطع الغيار**

[1]) UNIDO ID/448 - www.UNIDO.org

والمكونات الكهربائية فقط ، فإن حصة أفريقيا من هذه المنتجات في مجموع صادراتها من السلع تشكل حوالي 0.5 % ، في حين تشكل صادرات بلدان آسيا النامية منهاحوالي 19 %، وصادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو 6.5 %[1].

ورغم الثورة التكنولوجية الهائلة التي شهدها العالم خلال العقد الأخير، إلا أن نصيب العالم العربي من الصناعات التكنولوجية المتقدمة ومن سوقها العالمي فى الصادرات لا يزال ضئيلاً ولم يشهد تطوراً كبيراً خلال هذه الفترة قياساً لما شهدته بقية الدول النامية . إذ يوضح جدول رقم (٣-١) السابق صادرات مصر عالية التكنولوجيا كنسبة من صادرات الصناعات التحويلية لم تتجاوز ١%عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقارنة بحوالى ٦% و٤% لكل من تونس والمغرب ، وحوالى ٤٩% و٥٣% فى سنغافورة والفلبين .ووفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن التنافسية العالمية للفترة (٢٠١٣- ٢٠١٤ / ٢٠١٦-٢٠١٧)[2] فإن الاقتصادات الأفريقية والعربية غير قادرة على المنافسة بسبب انخفاض الإنتاجية، وارتفاع درجة الاعتماد على المصنوعات كثيفة الموارد الطبيعية بحوالى ٥٠% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وتصل نسبة مساهمة الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية -والتى تتسم بقلة التنوع- إلى حوالى ٣٥%، مقارنة بحوالى ١٤% فى دول شرق آسيا. أما مصر فقد حققت زيادة فى حصتها فى القيمة المضافة للصناعة التحويلية كما يتضح من الجدول رقم (٣-١)، وتحتل مصر المركز ٧١ من بين ١٤٣ دولة عام ٢٠١٥ فى مؤشر Competitive Industrial Performance (CPI) كما يتضح من جدول رقم (٣-٣) ، وتحقيق تنوع نسبى فى صناعاتها بالإتجاه نحو الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا، ومن الصناعات القائدة فى هذا المجال الصناعات**الكيماوية والبرمجيات** [3] إلا أنها **تواجه تحديات فى مجال تحسين الأداء الصناعى بالأخذ فى الإعتبار الظروف والمستجدات السياسية.** ومن ثم **صعوبة الحفاظ على تنافسية قطاع الصادرات فى ضوء تأخر التصنيع وبطء التحول الهيكلى وانخفاض مستوى**

---

١) الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادى والاجتماعى – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "مؤتمراللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية" ، نيجيريا ، مارس ٢٠١٤.

E/ECA/CM/47/4, AU/CAMEF/MIN/4(IX), 5 March 2014

[2]) Global Competitiveness Report,2013-2014, 2016-2017 www3.weforum.org

[3]) وزارة التجارة والصناعة ، "إستراتيجية التجارة ٢٠١٦- ٢٠٢٠"، مرجع سابق.

الاندماج فى سلاسل الانتاج العالمية[1] بهدف زيادة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا، كما يتضح من **جدول رقم (٣-٥) بالملحق رقم (٣)** نسبة أهم السلع في واردات العالم غالبيتها عالية التكنولوجيا عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦ .إذ يستلزم عددا من التدخلات لتعزيزالابتكارات التي ترفع القدرة التنافسية لها. وإذ يشير مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٧[2]، إلى استمرار الفجوة في القدرة الابتكارية بين البلدان المتقدمة والنامية، ومعدلات النمو الاستثنائية لأنشطة البحث والتطوير على مستوى الحكومات والشركات على السواء ، **فمن ثم تبدوأهمية**

٣-٢-٢-١ دور التمويل فى بناء القدرات والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير، إذ تحتل الاقتصادات ذات الدخل المرتفع ٢٤ من أصل أعلى ٢٥ مرتبة – تبرز الصين كاستثناء في المرتبة ٢٢ في عام ٢٠١٦، حيث أصبحت الصين أول اقتصاد ذى دخل متوسط يحتل مكانة ضمن أعلى ٢٥ مرتبة[3] حيث تتسم بالمواهب البحثية في المشاريع التجارية، حيث تقوم الصين بتمويل البحوث والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير.

وفى هذا السياق يجب أن تبدأ الجهود الرامية إلى سد فجوة الابتكار بالاقتصادات النامية بفهم نقاط قوتها وضعفها في الابتكار،ووضع سياسات ومقاييس ملائمة، والذى هو هدف مؤشر الابتكارالعالمى . فالولايات المتحدة الأمريكية (المرتبة ٤) -على سبيل المثال- تتسم بتطور الأسواق المالية وكثافة نشاط رأس المال الاستثماري مما يحفز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص،وتميز جامعاتها، ووجود شركات تضطلع بأنشطة عالمية في مجال البحث والتطويرR&D[4].ونجد فى الاقتصادات الأوروبية العمالة شديدة الاعتماد على المعرفة، والتعاون البحثى بين الجامعات وقطاع الصناعة، وفى عام ٢٠٠٩ عقد الاتحاد الأوروبى اتفاقية "تعزيز البحوث الصناعية والتنمية" بميزانية قدرت بحوالى ١٢ مليار" يورو" شملت التعليم، والبحوث والابتكار،والبنية التحتية التكنولوجية [5]، لتعزيز القدرة التنافسية فى الأسواق الدولية. أيضا تأتى اليابان ضمن قائمة أول الاقتصادات العالمية من حيث البحث

---

١) المعهد العربى للتخطيط، " دراسة تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية باستخدام مؤشرات التجارة "، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثانى ، الكويت ، يوليو ٢٠١١.

2) www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article_0006.html

3) Ibid, www.wipo

٤) يوضح **جدول رقم (٣-٦) بالملحق رقم (٣) اكبر ١٠ شركات فى العالم فى تمويل الـ R&D.**

5) EU Budget 2009 : gearing up for economic recovery, Brusseles , December , 2008.

والتطوير، حيث نجد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة والمنافسة، والمعرفة. ومعدل نمو الإنفاق على الـ R&D فى اقتصادات آسيا (شاملة اليابان) أدت إلى تغير خريطة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير العالمية، فقد انخفضت نسبة شمال أمريكا (الولايات المتحدة وكندا) فى أنشطة البحث والتطوير من ٤٠% إلى ٣٦% خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ، كما انخفضت نسبة الاتحاد الأوروبى من ٤٢% إلى حوالى ٣٥%، بينما ازدادت نسبة مساهمة منطقة اقليم الباسيفيك الآسيوية من ٢٤% إلى حوالى ٣٥%. كما تتميز شيلى والمكسيك والبرازيل والأرجنتين بنقاط قوة من حيث المؤسسات والبنية التحتية وتطور الأعمال، -بالإضافة إلى جودة الجامعات ونسبة الالتحاق بالتعليم العالى-، وجود شركات بحث وتطوير عالمية تقوم بدعم الشركات الصغرى والصغيرة بنقل المعرفة والدراية لمالكي الشركات. **ومن ثم التنمية الصناعية تؤدي دوراً أساسياً باعتبارها المورد الرئيسي لابتكار السلع الجديدة** وفقا لـ "اليونيدو ٢٠١٨"(١). ومن ثم سنتناول الابتكار ونمو صادرات قطاع الصناعة التحويلية فى مصر.

٣-٢-٢-٢ الابتكار ونمو صادرات قطاع الصناعة التحويلية : أسهمت الاتجاهات في القيمة المضافةللصناعة التحويلية فى نمو تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للمعدات الكهربائية والبصرية بنسبة٧.٨% ومعدات النقل ٦.٧% على مستوى العالم -كماأشار تقرير UNIDO لعام ٢٠١٦ بعنوان" دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ". وبالتالى يظهر دور حكومات الدول فى بناء القدرات فى مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بوضع إستراتيجيات زيادة الإنفاق الحكومى على أنشطة البحوث والتطوير ونشر التكنولوجيا مرتفعة القيمة المضافة، وتنفيذ السياسات الصناعية التى تحقق التنمية المستدامة، واقتصادات رقمية قائمة على المعرفة. وبالنسبة لمصر يظهر مؤشر R&D "Capacity for Innovation Index " تدنى مركز مصر (المركز ١٣٥ من بين ١٤٠) فى عام ٢٠١٦ (٣.١ من ٦) مما يشير إلى أن الابتكار **يقتصر على محاكاة الشركات الأجنبية وليس القيام بأنشطة بحث وتطوير منتجات جديدة،** مقارنة بالعديد من الدول منها السعودية (٤.١) والإمارات (٥.٤) ولبنان (٤.٦) ومنطقة شرق آسيا وعلى رأسها الصين

1) UNIDO, ' Industrial Development Report', 2018 .
https://www.unido.org

(٤.٤) ، والتحول من " صنع في الصين" إلى "ابتكار صيني". وتحتل مصر فى مؤشر FDI and Technology Transfer المركز (71) 4.4 ما يعكس انخفاض مدى تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على نقل تكنولوجيا حديثة ومتطورة ، كما يشير مؤشر جودة النظام التعليمى إلى عدم تلبية التعليم لمتطلبات التنافسية. كما تحتل المركز (133 من بين ١٤٠) 2.4 فى مؤشر Company Spending on R&D مما يشير إلى أهمية دور الحكومات فى الدول النامية فى زيادة الإنفاق على الـ R&D وخاصة فى المراحل الأولى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فى ظل دور الابتكار فى تقوية سلاسل القيمة المضافة الإقليمية وربطها بالسلاسل العالمية بشكل مباشر يسهم فى تعزيز الإنتاجية والتنافسية وتنويع الصادرات . هذا وتشكل **حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار والتنافسية** في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج بحوث الابتكار الخاص بالمنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة بتخصيص نحو ٤ %من ميزانية البحث المخصصة للمؤسسات الكبيرة لتمويل الشركات الصغيرة ذات المنتجات الجديدة والمبتكرة، أيضا قام معهد سنغافورة للمعايير والبحوث الصناعية بنشر التكنولوجيا بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التصديرمن خلال توفير معلومات حول المتطلبات الفنية الأجنبية، وشراء الاحتياجات التكنولوجية لمراكز التكنولوجيا بالشركات المحلية. وقد سميت منطقة شرق آسيا باسم «مصنع آسيا» بفضل شبكة علاقاتها الصناعية الكثيفة عبر الحدود التي تدعم **ديناميكية التصدير**، والتي تضطلع الصين بدور الاستفادة من المنتدى الجديد المشترك بين الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى فى إيجاد وسائل لتنويع تجارة صادرات المنطقة وزيادة الاستثمارات إذ نجد العلامات التجارية الصينية استحوذت على نصف السوق العالمية(١). ويوضح جدول (٣-٤) دور الابتكار التكنولوجى لتعزيز تنافسية الصادرات.

---

١) والهواتف المحمولة، حيث اختفت "نوكيا" التي كانت تهيمن على السوق وأصبحت "موتورولا" الكلاسيكية علامة تجارية تابعة لـ لينوفو لينوفو الصينية، وتراجعت مبيعات "سامسونج" و"آبل" بينما احتلت"هواوي" و"زي تي اي" ثلث حصة الاسواق الخارجية في عام ٢٠١٤. كذلك تستمر صناعة الأجهزة المنزلية الصينية يحركها الابتكار ، ووفقا لاحصاءات وكالة شينخوا- الصين، لديها أكثر من ٤٠٠ وحدة تعمل في مجال البحوث والتطوير.كما حققت الصين انجاز ملحوظ وقدرة على الابتكار وتنافسية في مجال الحوسبة الفائقة في العالم"سوبر كمبيوتر "، الحوسبة عالية الأداء HPC Systems. هذا بالإضافة إلى شركات الطاقة الكهرومائيةالصينية التى تحتل مكانة رئيسية في السوق العالمية.
IMF,' Finance & Development - External Relations', December 2014.

جدول (٣-٤)الابتكار التكنولوجي لتعزيز تنافسية الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة لمصر وبعض دول جنوب شرق آسيا ٢٠١٦-٢٠١٧

	التصنيف فى مؤشرالابتكار العالمى ٢٠١٧	أسباب نمو نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا / إجمالى صادرات الصناعات التحويلية% ٢٠١٧	الإنفاق للشركات علىR&D "Compny Spending on R&D" (١-٦)٢٠١٦	نسبة الإنفاق على R&D % من الناتج المحلى الإجمالى*	القيمةالمضافةال صناعية % للناتج المحلى الاجمالى
ماليزيا ثالث أكبر قوة اقتصادية في جنوب شرق آسيا- جاءت بين دول ذات الدخل المتوسط الأقرب إلى أفضل ٢٥ دولة في عام ٢٠١٧- نجحت في تطوير مجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإبقاء على مؤشر النمو في الاستيراد والتصدير ذات التكنولوجيا الفائقة وتصدير السلع الإبداعية (نسبة صادرات الصناعات التحويلية ٦٦.٥% من اجمالى الصادرات الصناعية)	المرتبة الـ٣٧ عالميا، والـ٨ آسيويا الاعتماد على سياسات البحثوالتطوير والابتكار بإقامة حدائق العلم والتكنولوجيا	٤٣% نمو الصادرات بنسبة ١٠% على الأقل خلال ٢٠١٧ مدفوعا بشكل رئيسي بالطلب العالمي على الإلكترونيات والسلع الكهربائية -خاصة الطلب من الصين أكبر شريك تجارى لماليزيا بنسبة ٢١.٢% على أساس سنوي في ٢٠١٦ وارتفعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى بنسبة ٢١.٦%- * ٣٥.٤ مليار$ صادرات الكمبيوتر والاتصالات	٤.٤	١.٣٠	٣٦
الصين ارتفعت نسبة مساهمة الصين من الصادرات العالمية إلى ١٣.٨ %عام ٢٠١٥ من ١٢.٣ % في ٢٠١٤وذلك وفقا لبيانات «الأنكتاد» انخفضت واردات الصين بشكل حاد – أكثر من ١٤ % في عام٢٠١٥ وتنشراستراتيجية «إحلال الواردات» التي تستنزف العلامات التجارية الأجنبية من أسواقها المحلية	٢٢	٢٦.٩ تحتل المركز الأول فى صادرات التكنولوجيا الفائقة ٤٣.٧% في عام ٢٠١٤ القطارات فائقة السرعة، الطاقة النووية، معدات الأقمار الصناعية، طائرات عسكرية من دون طيار	٤.٠ المركز ٢٣ (من بين ١٤٠) فى جذب المواهب	٢.٠٧	
كوريا الجنوبية ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية ٨.٩ % في ٢٠١٧ مدفوعة بنمو الطلب العالمي على رقائق الذاكرة. ويرجع الارتفاع في الصادرات	١١	٢٧.٠ يقارب حجم صادرات صناعات الابتكار حجم صادرات أجهزة الاتصالات اللاسلكية التي تحتل المركز السابع من الصادرات الكورية.	٤.٥	٤.٢٣	٣٩

إلى زيادة الشحن إلى الأسواق الآسيوية بينها الصين. وتوقع نموا قويا العام ٢٠١٨ لكنه أكثر تواضعا عند ٤% وتوجه نمو الصادرات سوف يستمر لفترة على خلفية انتعاش اقتصاد أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين. (تشكل نسبة صادرات الصناعات التحويلية ٨٩.٤% من اجمالى الصادرات الصناعية)		الدخول فى مجال النانو تكنولوجى والروبوتات . وحل قطاع أشباه الموصلات في المركز الأول من حيث حجم الصادرات في ٢٠١٦(بمليارو ٨٩ مليون دولار)، تلاه قطاع أجهزة الاتصالات اللاسلكية والأجهزة الالكترونية التطبيقية والشاشات. وصادرات التقنيات الخاصة بإدارة المياه(شبكة المياه الذكية – تحلية المياه). جاءت شركات كوريةفي صناعات الاليكترونيات العالمية في العام ٢٠١٦ ضمن الشركات العشر الأوائل، "سامسونغ"للإلكترونيات في المرتبة الأولى للهواتف الذكية وأشباه الموصلات، شركة "إل جيإلكترونيكس" بينما جاءت، شركة "بوسكو" في المرتبة الثانية في صناعةالصلب.			
مصر اتجاهات من قبل مراكز مجلس صناعة التكنولوجيا والابتكار فى ٢٠١٨ للعمل على تعميق التصنيع المحلى القائم على تكنولوجيا الطاقة الشمسية (تشكل نسبة صادرات الصناعات التحويلية٤٨.٩% من اجمالى الصادرات الصناعية) (١)	١٠٥	١ * ١٠.٥ مليار$ صادرات الكمبيوتر والاتصالات **استهداف إستراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ زيادة نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى ٦% لإجمالى صادرات الصناعات التحويلية	٢.٤	٠.٧	٣٣

Sources :

- IMF, 'Finance & Development' ,December 2014.www.imf.org
- UNCTAD,' Annual Report ' , 2015 unctad.org
- www.alittihad.aearabic.cntv.cn
- Science and Engineering Indicators,' Major Global Science and Technology Trends – Overview' , 2016. National Science Foundation
https://www.nsf.gov
- Research and development expenditure (% of GDP) | Data
https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

١) أشارت لجنة تعميق التصنيع المحلى باتحاد الصناعات، إن اللجنة نجحت فى رفع نسبة المكون المحلى لنحو ٦٥%.
- مؤتمر أكاديمية السادات، "سياسات الاصلاح الهيكلى"، ٢٠١٧، مرجع سبق ذكره.

تنامى الاستثمار فى البحث والتطوير وتزايد عدد براءات الاختراع تعكس تعاظم دور الابتكار فى كمحفز للتنمية الاقتصادية وإتاحة فرص جديدة للتجارة. ومن ثم **الابتكار التكنولوجي مجال ضروري لتحديث قاعدة الصناعة التحويلية وتغير هيكل الصادرات السلعية**.ان عمليات التعلم التكنولوجى تراكمية، وتنعكس آثاره فى مجال التغيرات الاقتصادية الهيكلية على المدى المتوسط والطويل. والبلدان الأقل نموا المعرضة لأضرار ناجمة عن توترات الجغرافيا السياسية وعدم الاستقرار السياسى، يمكن ان تتعلم فى الأسواق العالمية وتصبح أكثر قدرة على المنافسة بالصادرات الصناعية إذا قامت بتطوير قدراتها التكنولوجية وتوسيع طاقتها الإنتاجية . ومن ثم فزيادة التنافسية تتطلب تدخلات سياسات انتقائية يتم من خلالها استغلال المزايا النسبية، فى حين يتم إنشاء مزايا تنافسية جديدة للصادرات بالابتكار.

٣-٣ تحديد دالة أهم محددات الصادرات السلعية المصرية(*)

٣-٣-١ النموذج المستخدم

يهدف هذا المبحث إلى التوصل إلى تحديد دالة لأهم المحددات الموثرة على الصادرات السلعية المصرية غير البترولية ، حيث تشكل الصادرات السلعية المصرية حوالى ٠.١٦ % من إجمالى الصادرات السلعية العالمية عام ٢٠١٦ . ومن ثم إن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية علي الأقاليم الجغرافية المختلفة خلال فترة الدراسة منه يتضح أن اعتبارات القرب الجغرافي **يعكس أهمية البعد الجغرافى** أى المسافة – ممثلا فى تكلفة النقل والاتصالات والتأمين واللوجيستات.. –للصادرات المصرية . وكشريك تجارى لمصر، **يوضح أهمية دور اللغة المشتركة والثقافة فى الصادرات** . حيث يعكس التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة **أهمية دورالاتفاقيات الخارجية كعوامل حاكمة فى الأسواق التى تصدر إليها مصر**.(ايطاليا كشريك تجارى أول **للصادرات المصرية** على مدى فترة الدراسة كلهابنسبة ٩% و٧% من اجمالى الصادرات السلعية من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦، تليها أسبانيا كشريك تجارى ثان(على مستوى الاتحاد الأوروبى)، وليبيا كشريك تجارى أول، والسودان كشريك ثان(تجمع دول الكوميسا) ، كما تعد الإمارات ١٢.٦ % كأكبر سوق للصادرات المصرية (شريك تجارى أول) وفقاً لاتجاهات الصادرات خلال الفترة ٢٠١٦ و٢٠١٧، تليهاالسعودية ٧.٨ % (اتفاقية التجارة الحرة العربية) ،مما يوضح أهمية دور القرب الجغرافى واللغة والثقافة فى الصادرات السلعية المصرية . أيضا أهمية الناتج المحلي الإجمالي **لمصر**.

ومن ثم فإن الاتفاقيات التجارية التفضيلية هي من العوامل الحاكمة في الأسواق التي تصدر إليها مصر وبالتالي قد لا تكون هذه الأسواق هي الأسواق الرئيسية للمنتجات المصدرة . وهذا التوجه لا يقتصر علي مصر فقط بل تتبناه الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وهو ما أكدته تقارير التجارة

(*) أعد هذا المبحث د. نجلاء علام و د. سحر عبود

الدولية من ارتفاع نسب تجارة الجنوب-الجنوب(١) . وهذا الإطار من التحليل فى ضوء عدد من الدراسات السابقة لأهم دراسات دالة محددات الصادرات السلعية المصرية كما يتضح مما يلى :

جدول رقم (٣-٥) أهم دراسات دالة محددات الصادرات السلعية المصرية

	دراسة ١	دراسة ٢	دراسة ٣	دراسة ٤
اسم الدراسة	The Factors Affecting Egypt's Exports: Evidence from the Gravity Model Analysis([2])	**محددات دالة الطلب على الصادراتالمصرية (دراسة حالة)([٣])**	**محددات الطلب على الصادرات السلعية المصرية([٤])**	How Do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt [(5)] [(5)]
الفترة الزمنية	٢٠٠٠ -٢٠١٣ for 42 main trading partners	**1980 - 2010**	**١٩٩٥-٢٠١٥** **استخدام بيانات ١٥ دولة فى عام ٢٠١٥**	2005 – 2016
المنهجية المستخدمة	Gravity Model	**المنهج الاستنباطى (أساليب قياسية تعتمد على نموذج تصحيح الخطأ)**	**أسلوب السلاسل الزمنية**	Gravity Model
المتغير التابع	Egypt's bilateral export flows to its main trading partners	**صادرات دولة معينة**	**طلب شركاء مصر التجاريين على الصادرات السلعية المصرية**	the impact of the exchange rate on the value of exports
المتغيرات المفسرة	1-Egypt's GDP 2-importer's GDP 3-importer's population 4-regional trade agreements (RTA)	**١-الناتج المحلى الاجمالى فى الخارج** **٢-التغير فى الاسعار النسبية** **٣-الواردات وخاصة من المواد الخام والسلع**	**١- الدخل الاجنبى معبرا عنه بالناتج المحلى الاجمالى للشركاء التجاريين** **٢-الأسعار النسبية بين مصر وشركائها**	1- GDP 2- transaction costs that include transport costs measured by the bilateral distance between Egypt and its partner

[١]) World Trade Organization,(2016),” World Trade Statistical Review2016”, WTO, Geneva, P.54.

[2]) Mohamed A. Elshehawy, Hongfang Shen, Rania A. Ahmed

[٣]) الوكيل نشأت نبيل، مجلة النهضة – مصر

[٤]) إبراهيم، محمدعباس محمدعلي، مجلة مصر المعاصرة–مصر

5) Chahir Zaki ,Maya Ehab and Aliaa Abdallah,"" How Do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt "" Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, october 2017.

3- the real exchangerate 4- the price 5- the number of products responds	**التجاريين** **٣- نسبة معدل الصرف فى مصر إلى معدلات صرف شركائها التجاريين**	**الوسيطة والسلع الرأسمالية** **٤-التغير فى سعر الصرف** **٥-الاستثمار الاجنبى المباشر**	5-the border between Egypt and its trading partner 6-Transportation costs (distance variable)	
قطاعى	**قطاعى**	**اجمالى**	**قطاعى**	
we find that while a depreciation of the real exchange rate increases the value of exports, the quantity of exports is not affected showing that the price effect is more significant than the quantity effect. For the extensive margin, the number of destinations and the number of products responds positively to exchange rate depreciation.	**اثبتت النتائج التطبيقية انه فى الاجل الطويل توجد علاقة معنوية موجبة بين الصادرات السلعية الحقيقية وكل من الدخل الحقيقى للشركاء التجاريين ونسبة معدلى الصرف بين مصر وشركائها التجاريين فى حين هناك علاقة معنوية سالبة بين الصادرات السلعية الحقيقية والأسعار النسبية بين مصر وشركائها التجاريين ومن جانب آخر فى الأجل القصير توجد علاقة معنوية موجبة بين الصادرات السلعية الحقيقية والدخل الحقيقى للشركاء التجاريين ولكن سالبة ومعنوية للأسعار النسبية بين مصر وشركائها التجاريين ،كما ان هناك علاقة موجبة ولكن غير معنوية بين الصادرات السلعية الحقيقية والنسبة بين معدلى الصرف لمصر وشركائها التجاريين**	**انتهت الدراسة الى ان نتائج التقدير القياسيلدالة الطلب على الصادرات** **المصرية خلال فترة الدراسة معنوية المتغيرين، سعر الصرف والواردات فيالأجل الطويل** **والواردات فقط في الأجل القصير** **بينما لم تحقق المعنوية متغيرات** **الناتج الإجمالي الخارجي** **والأسعار النسبية** **والاستثمار الأجنبي المباشر**	* The results suggested a positive influence of the increase in Egypt's GDP, The results also suggested that Egyptian exports was positively influenced by an increase in GDP in the importing countries; the higher the income inimporting country, the greater the volume of Egyptian exports. The openness rate of the importing countries did not encourage Egypt's exports, having a negative influence. * The distance variable between Egypt and the importing countries had its expected sign but it was not significant. The results also indicated that Egypt exports less products to countries where Arabic is the official languag * The regional trading agreements (RTA) variable is highly significant and this implies that the importer country that has RTA with Egypt can affect Egypt's exports. The common border between Egypt and its neighbors encouraged the exports, where the results indicated the significance and positive effect of this variable on the flows of Egyptian exports	**النتائج**

وتتبني الدراسة فى هذا الصدد نموذج الجاذبية Gravity Model للتجارة الدولية الذي قدمه (Tinbergen,1962) وهو يعد من أشهر النماذج التي استخدمت بكثافة في تحليل تدفقات التجارة الخارجية ولديها قوة تفسيرية جيدة للتدفقات التجارية الثنائية .

وتأخذ الصيغة الأساسية لنموذج الجاذبية المعادلة الآتية :

$$X_{ij} = G \frac{M_i^{\alpha} M_j^{\beta}}{D_{ij}^{\theta}}$$

بحيث Xij تعبر عن تدفقات التجارة من دولة i إلي الدولة j، وMj,Mi الأحجام الاقتصادية للدولتين i و j . بينماDij تعبر عن المسافة بين الدولتين كمؤشر يعكس تكلفة التجارة بينهما.

وفقا للمعادلة السابقة ، تتناسب التدفقات التجارية الثنائية بين أي دولتين طردياً مع الأحجام الاقتصادية لهما وعكسيا مع المسافة بينهما .

يمكن تعديل النموذج في صيغة موسعة ليضم متغيرات تفسيرية أخري مثل اللغة والحدود المشتركة ، السياسات / الاتفاقيات التجارية وسعرالصرف، وغيرها.([1])

وللتعرف علي أهم المحددات الخاصة بالصادرات المصرية غير البترولية باستخدام بيانات ٥٤ دولة من شركاء مصر التجاريين على الصادرات السلعية المصرية يتم استخدام المعادلة ([2]) الآتية :

$$Ln(EX_{ijt}) = \beta_0 + \beta_1 ln(GDP_{it}) + \beta_2 ln(GDP_{jt}) + \beta_3 ln(POPjt) + \beta_4 D_{ij} + \beta_5 ln REER \beta_6 Border_{it} + + \beta_7 Lang_{jt} + \beta_8 FTA_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث تعبر i عن مصر و j الشريك التجاري لمصر و t تعبر عن المدى الزمني للدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٦) .

المتغير التابع EX_{ijt} يعبر عن القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات السلعية المصرية غير البترولية بالدولار بين مصر وشركائها التجاريين في السنة t.

---

[1]) Genc,M. and D.Law,(2014),” A Gravity Model of Barriers to Trade in New Zealand”, New Zealand Treasury Working Papers No.05. New Zealand Government.

[2]) يترتب علي استخدام الصيغة اللوغاريتمية أن تكون المعلمات الخاصة بالمتغيرات الكمية معبرةعن المرونات، أي نسبة التغير في حجم التدفقات التجاريةن تيجة التغير في أحد المتغيرات المفسرة بنسبة ١%. أما في حالة المتغيرات الصورية، يمكن الحصول علي أثر أي متغيرصوري من خلال الصيغة التالية: (100x[(exp^C)-1]) أي [مقابل لوغاريتم قيمة المعلمة المقدرة -١] x ١٠٠.

(Shephard,2012)

أما **المتغيرات المستقلة فتتضمن:**

GDPi وGDP_j : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر والشركاء التجاريين ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة بهذين المتغيرين موجبة حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمصر يعكس زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع القدرة التصديرية وكذلك ارتفاع الناتج في الشركاء يعكس ارتفاع في الدخول وزيادة الطلب.

POP : عدد السكان في الشركاء التجاريين قد تكون إشارة المعلمة الخاصة به موجبة أو سالبة

REER: سعر الصرف الحقيقي الفعال لمصر ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة به سالبة حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال يعني زيادة تكلفة الصادرات وبالتالي يؤثر سلبا علي تنافسيتها والطلب عليها.

بالإضافة إلي مجموعة من المتغيرات الصورية:

Dij يعبر عن المسافة الجغرافية بين مصر والشركاء التجاريين وهو يستخدم كمؤشر تقريبي Proxy لقياس تكاليف ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة المقدرة سالبة؛ حيث يترتب علي طول المسافة بين دولتين إلي ارتفاع تكاليف ومدة النقل . ويعبر المتغير الصوري Border عن وجود حدود مشتركة بين مصر والشريك التجاري؛ ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة به موجبة؛ حيث يساعد وجود حدود مشتركة علي تيسير التجارة بين الدولتين نتيجة وجود طرق ومنافذ برية . وكذلك متغير صوري يعبر عن وجود لغة مشتركة ما بين مصر والشركاء ، ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة به موجبة ؛ حيث يساعد وجود لغة مشتركة علي تسهيل التعاقدات والتعاملات التجارية والتطبيق الصحيح للإجراءات والقوانين التجارية .

ε_{ijt} متغير عشوائي موزع توزيعاً طبيعياً بشكل مستقل ومتماثل Independent and Identically Distributed (IID) random variable بمتوسط صفر وانحراف معياري ثابت.

طبيعة البيانات ومصادرها :

البيانات المستخدمة هي بيانات Panel Data. يتم من خلالها التعرف علي العوامل المفسرة للصادرات المصرية غير البترولية خلال فترة الدراسة.

وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد اكتسبت مؤخرا اهتماماً كبيراً خاصة في الدراسات الاقتصادية ، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار اثر عدم التجانس غير الملحوظ (unobserved heterogeneity) واثر الزمن علي هذه العوامل **في مفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.**

- يتم الحصول علي بيانات المتغير التابع وهو **قيمة إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية** بين مصر وشركائها التجاريين من خلال قاعدة بيانات الأمم المتحدة (UN COMTRADE Data base) وتم استخدام الرقم القياسي للصادرات لتحويل هذه البيانات إلي بيانات حقيقية.
- أما المتغيرات المفسرة فسوف يتم الحصول عليها من مصادر متعددة وذلك علي النحو الآتي:
- يتم الحصول علي بيانات الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية([1]) والرقم القياسي للصادرات من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)
- البيانات الخاصة بالمسافة الجغرافية ([2]) بين مصر وشركائها التجاريين واللغة والحدود المشتركة بين مصر والدول سوف يتم الحصول عليها من قاعدة بيانات ([3]) CEPII .
- البيانات الخاصة بسعر الصرف الحقيقي الفعال من دراسة (Noueldin, Diaa. 2017) [4]

---

[1]) تستخدم نماذج الجاذبية الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية كمكمش لجميع القيم الجارية المستخدمة في النموذج، وذلك بغرض التبسيط حيث يلزم التعامل مع عدد كبير من الأرقام القياسية للحصول علي القيم الحقيقية لمتغيرات النموذج.(فتح الله، محمود، ٢٠١٣)

[2]) تم حساب بيانات المسافة المستخدمة في هذه الدراسة باستخدام معادلة الدائرة الكبري Great Circle Formula. (Mayer and Zignago,2011)

[3]) توفر قاعدة بيانات المركز الفرنسي للدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationals (CEPII) مجموعة كبيرة من البيانات المطلوبة لنماذج الجاذبية. حيث توفر بيانات خاصة بالمسافة الجغرافية ومساحة الدول ومتغيرات صورية للغة المشتركة والتاريخ الاستعماري وغيرها من المتغيرات لنحو ٢٢٤ زوجاً من دول العالم.

[4]) Noueldin, Diaa. 2017. "Much Ado About the Egyptian Pound: Exchange Rate Misalignment and the Path Towards Adjustment." Working Paper, ECES.

تم استخدام الحزمة الإحصائية STATA الإصدار ١١.١ لعمل التقديرات والاختبارات الإحصائية في هذا الجزء. يعرض الجدول(٣-٦) ملخصاً إحصائيا للبيانات التي تم تجهيزها لتطبيق نموذج الجاذبية؛ حيث يظهر في الجدول المتوسط والانحراف المعياري للمتغيرات المختلفة.

جدول رقم (٣-٦) ملخص إحصائي للبيانات المستخدمة فى تطبيق نموذج الجاذبية

DISIJ	LNREER	POPJ	GDPI	EXPIJ	
8.145797	4.791773	16.72808	21.28441	5.703006	Mean
8.171147	4.865617	16.68223	21.37588	5.674322	Median
9.576754	5.124435	21.04438	21.84191	9.990421	Maximum
6.203038	4.432287	12.88909	20.62945	-1.927892	Minimum
0.734861	0.207434	1.562556	0.438454	2.017870	Std. Dev.
1275	1290	1268	1290	1290	Observations

٣-٣-٢ تقدير معلمات النموذج وتفسير نتائجها :

ولقد حاول البحث استنباط نموذج مبسط يحدد مجموعة العلاقات التى تحكم تدفقات الصادرات السلعية المصرية فى ظل ما تكون لدى الباحثين من أفكار عن طبيعة وهيكل العلاقات لدالة محددات الصادرات فى إطار النظرية الاقتصادية. وسوف نقوم بتقدير معلمات نموذج الجاذبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وذلك لثلاث نماذج هي البيانات المجمعة ، ونموذج الآثار الثابتة ، ونموذج الآثار العشوائية .

ويفترض نموذج البيانات المجمعة عدم وجود اختلافات بين الدول أو عبر الزمن. بمعني أن هناك معادلة واحدة تعبر عن الصادرات بين مصر وشركائها التجاريين . بينما يفترض نموذج الآثار الثابتة أن الاختلافات بين الوحدات (العلاقة الثنائية بين مصر وكل دولة) يعكسها الحد الثابت ($\beta 0$) في معاجلة الانحدار. ويعني ذلك أن لكل علاقة ثنائية حد ثابت خاص بها و يختلف عن باقي الدول.

بينما تتساوي جميع الدول في ميل معادلة الانحدار (β). ويعني ذلك ان الاختلافات بين الدول تكون مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية .

وأخيرا ، تفترض نماذج الآثار العشوائية أن الآثار الفردية للوحدات Individual Effects تنعكس علي الحد الثابت ، ولكن بالإضافة إلي متغير عشوائي μi غير مرتبط بالمتغيرات التفسيرية ومضافا إليه جزء من الخطأ العشوائي للمعادلة . وفقا لذلك ، يكون الحد الثابت في معادلة الجاذبية مساويا $\beta 0+\mu i$.

ويعد فرض عدم ارتباط الآثار الفردية بالمتغيرات التفسيرية ذو أهمية كبيرة في اختيار طريقة التقدير، كما أنه يتيح من ناحية أخري تقدير آثار المتغيرات الثابتة عبر الزمن Time-invariant variables والتي تستبعد تأثيرها نماذج الآثار الثابتة. يعرض الجدول التالي تقديرات النماذج الثلاثة :

جدول رقم (٣-٧) تقديرات النماذج

المتغيرات	نموذج البيانات المجمعة		نموذج الآثار الثابتة		نموذج الآثار العشوائية	
	المعلمة المقدرة	قيمة Tالمحسوبة	المعلمة المقدرة	قيمة Tالمحسوبة	المعلمة المقدرة	قيمة Tالمحسوبة
C	-97.44	-19.6	-50.27639	-15.07012	-34.65450	-18.45638
lnGDP i t	-0.618407	-8.890124	1.431135	10.84349	1.732747	15.94030
Ln GDPj	0.503057	22.11611	0.821429	8.928855	0.594042	10.98059
Ln POPj	0.247071	8.358515	0.593433	2.367994	0.241336	3.029320
LN REER	3.031788	11.00431	-0.325461	-1.465413	-0.621832	-2.940161
Dijt	-1.321196	-23.80351			-1.282693	-7.992723
Borderijt	1.604481	6.230707			1.973472	2.823512
Langijt	0.302680	3.038853			0.380200	1.308806
FTAijt	0.787612	9.589191			0.750494	3.150198
Observation	1286		1286		1286	
Adj R2	0.62		0.88		0.63	
F- Test			112 (0.0000)			
Hausman Test					28.6 (0.000)	

يلاحظ من التقديرات ما يلي :

في حالة نموذج البيانات المجمعة : بالرغم من ارتفاع قيمة R2 المعدلة ومعنوية كافة المتغيرات ، إلا أن بعض المعلمات المقدرة جاءت إشارتها مخالفة للنظرية الاقتصادية وتحديدا إشارة الناتج المحلي الإجمالي لمصر وإشارة سعر الصرف الحقيقي الفعال مما قد يشير إلي وجود علاقة ارتباط خطي ما بين المتغيرين ؛ حيث أن الناتج المحلي الإجمالي أحد المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي الفعال .

– في حالة نموذج الآثار الثابتة : يلاحظ ارتفاع قيمةR2 المعدلة ومعنوية كافة المتغيرات فيما عدا سعر الصرف الحقيقي الفعال وقد يرجع ذلك إلي ارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي وأيضا قد تختلف هذه النتيجة إذا ما تم استخدام بيانات الصادرات غير البترولية بشكل أكثر تفصيلا. ويستبعد هذا النموذج المتغيرات الصورية والثابتة عبر الزمن .

– يستخدم اختبار F-Test، لاختبار مدي صحة استخدام نموذج الآثار الثابتة باعتبارها لتوصيف غير المقيد للنموذج الذي تم تقديره باستخدام المربعات الصغري العادية (نموذج البيانات المجمعة). الفرض العدمي للاختبار هو أن جميع المتغيرات الصورية التي تمثل كل دولة معلماتها مساوية للصفر أي لا توجد اختلافات فردية بين الدول وبالتالي يكون النموذج المقيد هو الأفضل.

– وبالتالي إذا لم نرفض الفرض العدمي فإن طريقة تقديرات المربعات الصغري العادية تكون أفضل تقديرات خطية غير متحيزة أما في حالة الرفض ، فان تقديرات المربعات الصغري العادية تكون متحيزة وغير متسقة بسبب المتغيرات المهملة وفي هذه الحالة يعبر نموذج الآثار الثابتة عن التوصيف الصحيح والذي يراعي الاختلافات الفردية بين الدول.

– يتم حساب قيمة هذا الاختبار أوتوماتيكيا باستخدام حزمة STATA وتبين منه رفض الفرض العدمي وبالتالي تقديرات نموذج الآثار الثابتة تعبر عن توصيف أكثر صحة لنموذج الجاذبية مقابل نموذج البيانات المجمعة .

– في حالة نموذج البيانات العشوائية : يتضح ارتفاع قيمة R2 المعدلة قليلا عن مثيله في نموذج الآثار الثابتة ، بالإضافة إلي معنوية كافة المتغيرات فيماعدا المتغير الصوري الخاص باللغة المشتركة .

– بعد أن أوضحنا نتائج تقديرات نموذجي الآثار العشوائية والآثار الثابتة وكل منهما يقدم تقديرات متسقة. وبالتالي إذا كان التوصيف الصحيح للنموذج هو نموذج الآثار العشوائية فإننا نكون قد حصلنا علي تقديرات متسقة وتتسم بالكفاءة بسبب وجود عدد اكبر من درجات الحرية. وإذا لم يكن توصيف نموذج الآثار العشوائية هو الصحيح ، ففي هذه الحالة سوف نستخدم تقديرات نموذج الآثار الثابتة حيث أنها تقديرات متسقة وإن لم تكن الأكثر كفاءة.

– لتحديد التوصيف المناسب ، سوف نستخدم اختبار توصيفHausman Specification Test. يمثل الفرض العدمي في هذا الاختبار استقلال الآثار الفردية عن المتغيرات التفسيرية ويعني قبول الفرض أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم للبيانات بينما الفرض البديل يعني عدم استقلال الآثار الفردية عن المتغيرات التفسيرية ويعني قبول ذلك الفرض أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للبيانات.

– وبتطبيق هذا الاختبار باستخدام الحزمة الإحصائية STATA11.1 نقبل الفرض العدمي وبالتالي يكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم.

يفسر هذا النموذج ٦٣% من التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية المصرية غير البترولية. واتضح منه معنوية كافة المتغيرات باستثناء اللغة المشتركة ، ومنه يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر هو المحدد الرئيسي للصادرات المصرية ؛ حيث أنه بافتراض ثبات العوامل الأخرى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة ١% يؤدي إلي زيادة الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ١.٧%، يليه مستوي الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في الشركاء وان كان مؤثرين بنسبة أقل. وجاءت المسافة كمؤشر لتكلفة النقل مؤثر سلبي علي الصادرات حيث يترتب علي ارتفاع المسافة انخفاض الصادرات المصرية.

– أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي الفعال فجاءت إشارة المعلمة الخاصة به موافقة للنظرية ومعنوية حيث يترتب علي انخفاض سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١% ارتفاع في قيمة الصادرات المصرية غير البترولية بشكل عام ٠.٦ % إلا أن الأمر يحتاج لمزيد من الدراسة علي المستوي التفصيلي حتي يمكن تحديد المجموعات السلعية التي تتأثر فعليا بتخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي للخروج بسياسات إحداث طفرة بها.

والنتيجة النهائية التي تستتبع التحليل تفيد بأهمية سياسات تعزيز الاتفاقيات الخارجية، ومن ثم أهمية تقديم مساندة إضافية للأسواق البعيدة ، والعمل على تحريك المشروع الاقليمى للتكامل الاقتصادي التجاري والاستثماري العربي . لتحقيق مسار مستقبلى أكثر استدامة يواكب التحديات والمخاطر المستقبلية، وذلك فى ضوء تنامى التحديات والمستجدات العالمية المؤثرة على الاقتصادات العربية.

الفصل الرابع

محاور وسياسات تنمية الصادرات السلعية فى مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية (*)

تمهيد

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بسياسات إصلاح التجارة الخارجية، ويتناول هذا البحث سياسات تنمية الصادرات السلعية في مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، وذلك في إطار تزايد العجز في الميزان التجاري وتراجع الصادرات السلعية على مدى الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٧ من حوالى ٢٧.٠ مليار دولار بنسبة ١١.٥% من الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ١٨.٧ مليار بنسبة ٥.٦% من الناتج، وفقاً لبيانات البنك المركزى المصرى، وتراجع نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية للواردات من ٥٣.٢% إلى حوالى ٣٢.٦% خلال الفترة المذكورة(١). مما ينعكس سلباً على توفير التمويل اللازم للتنمية . وسوف يتم تحليل لمحاور وسياسات تنمية الصادرات تستند عليه مقترحات تطويرها.

٤-١ أهم محاور وسياسات تنمية الصادرات السلعية فى مصر

تتمثل أهم محاور تنمية الصادرات السلعية فى : سياسات طويلة ومتوسطة الأجل، وسياسات قصيرة الأجل. سوف نتناول سياسات تنمية الصادرات السلعية المصرية بالتحليل فى ضوء تراجع الصادرات السلعية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٥/٢٠١٦ بسبب المستجدات والثورات المصرية والعربية وفقدان بعض الشركاء الرئيسيين وتباطؤ النمو فى التجارة السلعية العالمية إلى ١.٣% عام ٢٠١٦

(*) أعد هذا الفصل د. نجلاءعلام

١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة. www.cbe.org.eg
www.cbe.gov.eg External Position of The Egyptian Economy, July/December 2016/2017, Volume N0. (56), Section I, Balance of Payments

مقارنة بـ ٢.٦% فى٢٠١٤ و ٢٠١٥ الذى يعود بصفة أساسية إلى ضعف التعافي فى النمو العالمي منذ الأزمة المالية العالمية –كما ذكرنا سابقا–.

وتشمل سياسات تنمية الصادرات السلعية المصرية سواء سياسات طويلة ومتوسطة الأجل من خلال الإهتمام بتنمية القطاعات الأعلى إنتاجية سواء الصناعة أو الزراعة في المدى المتوسط والطويل وتوسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير، وسياسات قصيرة الأجل كسياسة سعر الصرف ودعم الصادرات والحوافز الضريبية والتمويل، وكذلك السياسة التسويقية كأهم التحديات التى تواجه الصادرات المصرية بالإضافة إلى سياسة تعزيز الاتفاقيات الخارجية والتكتلات الإقليمية كهدف سياسة تنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية حيث يعكس التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة أهمية دور الاتفاقيات الخارجية كعوامل حاكمة فى الأسواق التى تصدر إليها مصر. ثم عرض مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

٤-١-١ السياسات متوسطة وطويلة الأجل : وتشمل :

٤-١-١-١ سياسة توسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير: لقد اهتمت السياسات الاقتصاديةمنذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وفى ضوء التحول الهيكلى بقطاعات الخدمات باعتبارها القطاعات الأعلى عائد اقتصادي في الأجل القصير والمتوسط(١)، إذ تبدو أهمية الصادرات الخدمية حيث يحقق ميزان الخدمات فائضاً متتالياً على مدى الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦ كما يوضحه جدول رقم (٤-١) التالى، رغم التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

[١]) معهد التخطيط القومي، " تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتي عام ٢٠١٠/ ٢٠١١"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٣٠، القاهرة،٢٠١١، (بحث جماعى).

جدول رقم (٤-١): تطور عجز الميزان التجارى المصرى ونسبة تغطية حصيلة الخدمات للميزان التجارى خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٦/٢٠١٥

	حصيلة الصادرات السلعية مليار $	حصيلة الصادرات البترولية مليار $	المدفوعات عن الواردات السلعية مليار $	المدفوعات عنالواردات البترولية مليار $	عجز الميزان التجارى مليار $	المتحصلات الخدمية مليار $	المدفوعات الخدمية مليار $	فائض الميزان الخدمى مليار $	نسبةتغطية حصيلةالخدمات % للميزان التجارى
2011/2010	٢٧.٠ *%١١.٥	١٠.٦	٥٠.٨	٢٧.٠	-٢٣.٨	٢١.٩ * %١٠.٠	١٤.٠	٧.٩	٩٢.١
2012/2011	٢٨.٠	١٣.١ ***	٥٨.٧	١١.٨	-٣٠.٧	٢٠.٩	١٥.٥	٥.٤	٦٥.٩
2013/2012	٢٧.٠	١٢.٢	٥٧.٧	١٢.٥	-٣٠.٧	٢٢.٢	١٧.٢	٥.٠	٧٢.٣
2014/2013	٢٦.١	١٢.٤	٥٩.٨	١٣.٢	- ٣٣.٧	١٧.٦	١٦.٧	٩٧٨.٥ مليون*****	٥٢.٢
2015/2014	٢٢.٢	٨.٩	٦١.٣	١٢.٤	-٣٩.١	٢١.٨	١١.١	١٠.٧	٥٥.٧
2016/2015	١٨.٧ ** * %٥.٦	*** ٥.٧	****٥٧.٤	٩.٣	-٣٨.٧	١٦.١ * %٤.٨	٩.٥	٦.٥	٤١.٦

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة .

www.cbe.gov.eg, External Position of The Egyptian Economy, July/December 2016/2017, Volume N0. (56), Section I, Balance of Payments.
www.eces.org.eg

ملاحظات :

*** % من الناتج المحلى الإجمالى .**

**** بلغت ١٩.٣ عام ٢٠١٦ .**

***** انخفاض الصادرات البترولية بنسبة ٣٠.٣% تأثرا بانخفاض الأسعار العالمية للبترول بمعدل ٤١.٣% فى المتوسط خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالسنة السابقة.**

****** تراجع نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية للواردات من حوالى ٥٣.٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى حوالى ٣٢.٦% عام ٢٠١٦/٢٠١٥.**

******* تراجع فائض الميزان الخدمي خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ بمعدل ٨٠.٦% مقارنة بالعام السابق، نتيجة لتراجع الإيرادات السياحية فى المقام الأول بنسبة ٤٨.٠%.**

ويتضح من جدول (٤-٢) تراجع نسبة تغطية حصيلة الصادرات الخدمية للعجز فى الميزان التجارى من ٩٢.١% عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٤١.٦% عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ومن ثم ضرورة التركيز على إحداث تحول هيكلى بالقطاعات الاقتصادية – فى ضوء التنمية المستدامة الحقيقية – ومزيد من الاهتمام للابتكار التكنولوجى بالقطاع الصناعى والزراعى، لإيجاد أساس قوى لدفع الصادرات السلعية[١] خاصة المصنعة ، وتوسيع الطاقة الانتاجية من أجل التصدير. حيث يتم التركيز

بإستراتيجية تنمية الصادرات ٢٠١٦-٢٠٢٠[٢] على الإجراءات الخاصة بالنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد الأعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع **التحدى الأكبر** وهو توسيع الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير. ومن ثم فإن إجراء خفض حقيقى للعجز فى الميزان التجارى يتطلب توسيع الطاقة الإنتاجية والعمل على رفع تنافسية المنتجات. وبالتالى انعكاس التحول الهيكلى للناتج المحلى الاجمالى فى التحول الهيكلى للتجارة الخارجية، بحيث يؤدى دفع تنافسية الصادرات الصناعية للسلع الإنتاجية إلى تنمية الوزن النسبى للسلع الإنتاجية أو الاستثمارية أو الوسيطة والرأسمالية فى هيكل الإنتاج الصناعى. وبالتالى ضرورة وجود توجهات مستقبلية تشمل الإصلاحات الهيكلية والتعميق الصناعى التكنولوجى بتنمية قاعدة الصادرات السلعية الصناعية والزراعية، كما يلى:

٤-١-١-٢ تنمية قاعدة الصادرات السلعية الصناعية والزراعية : تبدأ تنمية قاعدة الصادرات السلعية الصناعية والزراعية وزيادة تنافسيتها،-إذ تعد النقطة الأساسية فى التنمية الشاملة المستدامة- بزيادة الاستثمارات للصناعة والزراعة فى ضوء نسبة الاستثمارات الموضحة بالجدول التالى:

---

[١] **وهذا لا ينفى الاهتمام كذلك بتنمية صادرات الخدمات .**

٢) وزارة التجارة والصناعة، " إستراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠ "، القاهرة، ٢٠١٥ .

جدول رقم (٤-٢) النصيب القطاعى للصناعة التحويلية والزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى والاستثمار ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٦/٢٠١٥

القطاع	النصيب فى الناتج المحلى الاجمالى %			النصيب القطاعى فى الاستثمار %		
	2011/2010	2016/2015	نسبة التغير خلال الفترة	2011/2010	2016/2015	نسبة التغير خلال الفترة
الزراعة	١٤.٥	١١.٩	-١٧.٨	٣.٠	٤.٢	٤١.٠
الصناعة التحويلية	١٦.٥	*١٧.١	٣.٤	١٠.٤	١٢.٤	٢٠.٠

Source :
www.cbe.gov.eg
www.eces.org.eg

*** تستهدف إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة(٢٠١٦-٢٠٢٠) نسبة ٢١% عام ٢٠٢٠. هذا وتحتل مصر المركز الأول على مستوى الدول العربية فى مؤشر معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى وفقا لتقرير صندوق النقد العربى عن: تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠١٦.**

وبتحليل السياسات المتعلقة بزيادة وتنويع الطاقة التصديرية للجهاز الانتاجى الصناعى والزراعى، كسياسات طويلة الأجل. نجد ما يلى:

٤-١-١-٢-١ بالنسبة للسياسات الصناعية : يأتي قطاع الصناعة التحويلية في مقدمة القطاعات الاقتصادية بمصر من حيث مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي، وتوفير فرص عمل، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية بدعم الفرص التصديرية وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وتمثل القيمة المضافة الصافية لهذا القطاع نحو ١٥٣.٩ مليار جنيه سنويا(١). وتتسم الصناعات الرأسمالية التى تلعب دورا رئيسيا فى سياسة تعميق التصنيع المحلى الذى يشكل مفهوما أساسيا فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتواضع نسبة مساهمتها فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى مصر إذ لم تتعد ١١.٩ % خلال ٢٠١٠- ٢٠١٤ مقارنة بنحو ٣٨.٢% للصناعات الوسيطة ونحو

١) وزارة الصناعة، إحصاء مارس عام ٢٠١٤ - الهيئة العامة للتنمية الصناعيةwww.ida.gov.eg/Arabic

٢١% للصناعات الاستهلاكية وحوالى ٣١% لصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية عن نفس الفترة .([1])

وفى دراسة عن دول شمال أفريقيا–ومنها مصر– (D.D.Prete et. Al, 2017) ومدى إمكانية مشاركتها فى سلاسل القيمة العالمية، انتهت إلى ان هذه الدول ما زالت بعيدة عن الاندماج فى (GVCs) بسبب ضعف أدائها فى الأنشطة المرتبطة بالقيمة المضافة. وانخفاض إنتاجية العامل المصرى سواء فى القطاع الأولى (primary sector) إذ تبلغ حوالى ٢٧٥٩ دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠ (بأسعار ٢٠٠٥) مقارنة بحوالى ٢٨٧٣ لسنغافورة وحوالى ١٠٥٩٦ لتركيا عن نفس العام، أو فى القطاع الثانوى (secondary sector) إذ تبلغ حوالى ١٠٨٩٤ دولار فى٢٠١٠/ ٢٠١١ مقارنة بحوالى ٢٧١٥٣ لتركيا ونحو ٨٧٩٧٦ لسنغافورة عن نفس العام، أيضا تواضع إنتاجية العامل المصرى فى القطاع الصناعات الخدمية (Tertiarysector) إذ لم تتجاوز ٧٣٠٨ دولار مقارنة بحوالى ٣٣٧٧٥ لتركيا وحوالى ٦٤٩٦٤ لسنغافورة([2])، يؤكد أهمية دعم الإنفاق الاجتماعي والتنمية البشرية حيث يؤثران بالإيجاب على تحسين القيمة المضافة محليا وتحسين الإنتاجية .

هذا وتنخفض مساهمة صناعة الحاسبات والمنتجات الاليكترونية والبصرية ومكوناتها وصناعة الأجهزة الطبية فى القيمة المضافة الصافية للصناعات التحويلية فى مصر إذ لم تتعد نسبة حوالى ١.٦٥% خلال ٢٠١٠– ٢٠١٤ مقارنة بحوالى ٤.٤٣% لصناعة الأجهزة الكهربائية وحوالى٢% لصناعة المركبات ذات المحركات([3]). وبالنسبة لهيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية يبلغ نصيب القطاع العام(حوالى ٢٥% الصناعات الاستهلاكية، حوالى ٧١ % الصناعات الوسيطة، أما الصناعات الهندسية لا تتعدى ٣.٨١ %) بينما القطاع الخاص (٣١% الصناعات الاستهلاكية، ٥٧% الوسيطة، ١١.٩١% الهندسية) وذلك عن نفس الفترة ([4]).

---

١) معهدالتخطيط القومى، "الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر"،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٩) ، القاهرة ، ٢٠١٣.
مؤتمرأكاديمية السادات،" سياسات الإصلاح الهيكلى، إصلاح الدعم والتنافسية وسلاسل القيمة العالمية – حالة قطاع الصناعات التحويلية "٢٠١٧.
٢) د. إيمان حسن على، " إصلاح الدعم والتنافسية وسلاسل القيمة العالمية – حالة قطاع الصناعات التحويلية "، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠١٧.
٣) صناعة الآلات والمعدات ١.٠٧%.
٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع العام/ الأعمال العام ومنشآت القطاع الخاص . www.capmas.gov.eg
الصناعة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية www.ida.gov.eg/Arabic

والسياسات الصناعية والتى تعكس تطور هيكل صادرات الصناعات التحويلية قد مرت بالعديد من المراحل، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، تزايد فيها دور القطاع الخاص فى ظل التحول نحو اقتصاد السوق([1]) والتصنيع من أجل التصدير إلا أنها افتقدت انتقاء الصناعة ذات الميزة التنافسية وأغفلت جانب الابتكار التكنولوجى. وهو ما يعكسه الجدول التالى :

جدول رقم (٤-٣): الميزة النسبية لمصر ومجموعة دول مقارنة متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ /٢٠١٦

	مصر	تونس	المغرب	الأردن	الصين	ماليزيا	تركيا
مواد غذائية	٢.٦٠	١.٩٨	٣.٩٦	١.٩٩	٠.٨٦	٠.٧٩	٢.٤١
المنسوجات	٣.٠١	٢.٢١	١.٤١	٠.٢١	٣.٤١	١.٩٨	٤.٥٨
الملابس	٣.١٢	١٠.٧٩	٩.٦٣	٦.٩٤	٣.٤٦	٢.٠٤	٦.٢٣
الصناعات المعدنية	٣.٥١	١.٩٠	١.٠٧	١.٣٦	٣.١٠	٢.٩٨	٣.٣٩
مواد غذائية مصنعة	٢.٩١	٣.٠١	٢.٩٧	٢.٩٨	٢.٣٩	٢.٤١	٣.٦٠
المنتجات الجلدية	١.١٣	٤.١٠	٢.٠٩	٠.٥٠	١.٦٧	٢.٨١	٢.٠٦
المنتجات الخشبية	٠.٩٢	٠.٦١	١.٠١	٠.٧٨	٢.٠٢	١.٧٨	١.١٩
الكيماويات	١.٩١	١.٠١	٠.٩٦	١.٨٩	٣.٩٨	٤.٢١	١.٩٨
صناعات تحويلية أساسية	١.٨٣	٢.٠٥	٢.٠٤	٠.٨٣	١.٩٨	٠.٩١	١.٨٩
ماكينات غيرالكترونية	٠.٣١	٠.٨٠	٠.٧١	٠.٤٥	٠.٦٥	٠.٥١	٠.٤٨
معدات ومكونات الكترونية	٠.١٣	٢.٦٣	٢.٩٣	٠.٣١	٣.٦٧	٤.٠٢	٢.٣٠
معدات النقل	١.٠٧	٢.٩٣	١.٩٣	٠.٥١	٢.٣١	٥.٥٣	١.٠٥
الصناعات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات	٠.٣٢	١.٠٤	١.٠٣	٠.٥٨	٤.٥٣	٣.٩٢	١.٢٣
صناعات تحويلية أخرى	١.٥١	١.٦٠	١.٧١	٠.٤٢	١.٤٨	١.٣٩	١.٠١

Source:comtrade www.intracen.org/countries

[1]) معهد التخطيط القومى، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات "و "بناء قواعد صناعية تصديرية للاقتصاد المصرى "، مراجع سبق ذكرها .

ويوضح الجدول ان مصر تمتلك ميزة نسبية فى الصناعات المعدنية (٣.٥١)،الموادالغذائية (٢.٦٠) ،الملابس (٣.١٢)، والمنسوجات (٣.٠١)[1] . بينما لم تحقق ميزة نسبية مرتفعة فى المجالات التالية : الصناعات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ،معدات النقل ،المعدات والمكونات الالكترونية مقارنة بالدول الأخرى على مدى الفترة ٢٠١١- ٢٠١٦ .

أدت السياسة الصناعية إلى تنوع فى هيكل صادرات الصناعات التحويلية إذ تحتل مصر المركز الأول على مستوى الدول العربية، ولكن هذا التنوع محدود كما لم تطور الميزة التنافسية على مدى الفترة المذكورة . ويبلغ مؤشر التنوع السلعى لمصر ٠.٥٣٩ وعدد السلع المصدرة ٢٤٢ عام ٢٠١٤-حسب التصنيف السلعى للانكتاد٢٠١٤ (تصنيف ٣فئات)-، حيث يلاحظ أن المنتجات البترولية والمنسوجات والملابس الجاهزة هى أهم بنود قائمة الصادرات[2].

وعلى الرغم من زيادة حجم الاستثمارات فى قطاع الصناعة كما يعكسه الجدول رقم (٤-٣) إلا أن أنصبة القطاعات الممثلة للعمق الصناعى الحقيقى وخاصة الصناعات الهندسية الاليكترونية والمعدات الرأسمالية مازالت منخفضة، نتيجة الاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية وانحسار عملية التصنيع فى مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية، كما عكسه الجدول السابق مباشرة. وكما فى هيكل الواردات، حيث تأتى واردات السلع الهندسية والآلات فى المرتبة الثانية فى قائمة أولويات الواردات (بعد واردات المواد الغذائية)، حيث تزايدت نسبتها من حوالى ٢٠% عام ٢٠١١ إلى ٢٧% عام ٢٠١٦ مما يعكس الخلل فى الإنتاج الصناعي (٣).

وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ نجد الصناعات الهندسية والاليكترونية والكهربائية تمثل أعلى مساهمة فى الإنتاج حوالى ٢٧% (وهى تمثل فى الغالب صناعة تجميع للأجهزة الاستهلاكية المعمرة) مقارنة بـ ٣٠.٥% عام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى معدل نمو سالب لقطاع الصناعة التحويلية ككل فى عام ٢٠١٦ حوالى -٢.٨%. وعلى الرغم من التحسن النسبي فى أداء صادرات مصر من الصناعات التحويلية إلا أن أداؤها مازال متواضعا من حيث السلع ذات المستوى المتوسط أو المرتفع من المهارات التكنولوجية. كما يوضحه الشكل التالي.

---

[1]) Wto, world trade report 2013, factors shaping the future of world trade,2016. WITS - UNSD Comtrade

[2]) تقرير صندوق النقد العربى عن : تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠١٦.

٣) د.نجلاء بكر،" سياسة الإصلاح الهيكلي وتنمية الصادرات المصرية "،المؤتمرالسنوي الثالث- أكاديمية السادات،القاهرة، ٢٠١٧.

شكل رقم (٤-١) : نسبة مساهمة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا فى إجمالى القيمة المضافة لمصر ومجموعة دول مقارنة عام ٢٠١٦ %

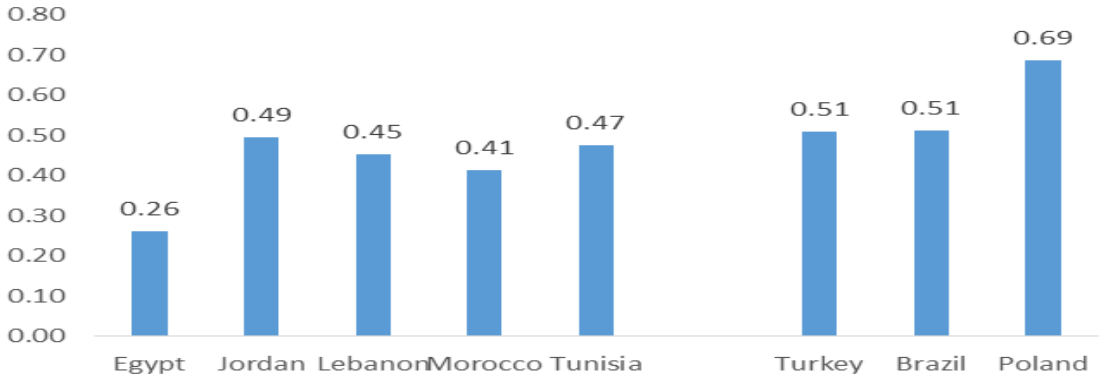

Source: Chahir Zaki ,Maya Ehab and Aliaa Abdallah,"" How Do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt "" Faculty of Economics and Political Science, Cairo University ,Egyptian Center for Economic Studies, october 2017.

كما تشكل القيمة المضافة الصناعية حوالى ٣٣% من الناتج المحلى الاجمالى لمصر عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٣٨% لعام ٢٠١٠/٢٠١١ (١). ويبلغ معدل النمو السنوى للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية (MVA) حوالى ٤.٣% عام ٢٠١٤(٢) .

هذا ونجد نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالى الصادرات السلعية الصناعية لم تتجاوز حوالى ٤٩% عام ٢٠١٦، مقارنة بحوالى ٦٦.٥% لماليزيا، ٧٥.٨% لسنغافورة، كما يوضحه جدول (٣-١) السابق. ونسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالى صادرات الصناعات التحويلية لمصر ١% عام ٢٠١٦ ، مقارنة بحوالى ٤٩% لماليزيا و٢٧% لكوريا و٤٩% لسنغافورة . مما يشير إلى أن المشكلات التى تواجه النمو الصناعى فى مصر تتمثل فى الفجوة التكنولوجية التى يعانى منها الإنتاج، وضعف القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية.

وحيث تشير النتائج السابقة إلى اقتصار المجالات التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية على مجموعة السلع الاستهلاكية والوسيطة، وهى سمة الصناعات التحويلية فى الاقتصادات النامية مما يعكس

[1]) UNIDO, Statistical Database, www.unido.org/Data1/IndStateBrife/2016

[2])MVA Growth annual % 4.3 ,Manufacturing Composition (2014): coke refined petroleum products nuclear fuel (55.05) , Food and beverages (11.8%) , Chemicals and chemical products (8.3%) , Non – metallic mineral products (5.7%) , Basic metals (3.4%).

Source: Ibid,UNIDO, Statistical Database, www.unido.org

ضعف قاعدة الصناعة الرأسمالية بشكل يجعل الاقتصاد أكثر حساسية لسياسات الاستيراد وسعر الصرف والصدمات الخارجية والاتفاقيات الخارجية(١) .

ومن ثم فان السياسات الصناعية المقترحة تتمثل فى :

وذلك فى ضوء استهداف النهوض بالصناعة كقاعدة لتنافسية الصادرات السلعية (إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠) من خلال رفع معدل النمو الصناعى ليبلغ ٨% سنويا ورفع معدل نمو الصادرات السلعية خاصة الصناعية إلى ١٠% سنويا وزيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٧.٧٥% عام ٢٠١٦ إلى ٢١% عام ٢٠٢٠، وتوفير ٣ ملايين فرصة عمل، بالإرتكاز على ٤ قطاعات صناعية رئيسية تتضمن الصناعات الكيماوية والهندسية والنسيجية ومواد البناء. مما يتطلب إعادة بناء القدرات الإنتاجية المحلية وفق اعتبارات وسباقات التنافسية الدولية بالدخول فى الصناعات مرتفعة القيمة المضافة وعالية التقنية، وتحسين قدرة الاقتصاد على المشاركة فى سلاسل القيمة العالية بوجود نمو متواصل فى التعليم ورصيد رأس المال البشرى، لتأسيس مواقع فى الأسواق الدولية بالاعتماد على القدرات التنافسية(٢).

وإذ تشير الدراسات المقارنة لتجارب الدول إلى دور التجارة فى النمو فيما بين دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا يؤكد تفوق دول شرق آسيا والسبب الرئيسى الحاسم هو وجود نمطين للتجارة : التكامل والاهتمام بالتجارة داخل الصناعة الواحدة مثل الاليكترونيات والمعدات الثقيلة، وثانيهما المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية. ومن ثم فان مشاركة الصناعات المصرية فى سلاسل القيمة العالمية يمكن ان يعزز التجارة الدافعة للنمو وخلق فرص العمل، وممارسة ضغوط على المنتجين المحليين لتحسين الجودة، وتساهم فى الحصول على التكنولوجيا المتجددة بما يدعم الابتكار فى الصادرات(٣) .

وبالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات القائمة وعلى رأسها صناعة النسيج (والملابس الجاهزة) والكيماويات والأدوية، تشجيع الصناعات الإبداعية، الاهتمام بالصناعات المعتمدة على التكنولوجيا والابتكار كالألواح الشمسية والرقائق الاليكترونية والألياف الضوئية من خلال التوجه نحو ربط الصناعة بالبحث العلمى والتوسع في إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا. أيضا ربط الصناعات الصغيرة

---

[1]) WB, World Development Indicators, country profile, 2017. www.dhaman.org

[٢]) كدول شرق آسيا وعلى رأسها الصين.

[٣]) د.نجلاءبكر،" سياسة الإصلاح الهيكلي وتنمية الصادرات المصرية"،المؤتمر السنوي الثالث- أكاديمية السادات،مرجع سبق ذكره .

Walid Abdmoulah& Belkacem Laabas, " Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators", API/WPS 1010.

والمتوسطة بالصناعات الكبيرة لخلق سلاسل توريد مما يزيد من القيمة المضافة، فعلى سبيل المثال تسهم تلك الصناعات بـ ٨٥% فى صادرات هونج كونج مقارنة بحوالى ٤% لمصر(١).

٤-١-١-٢-٢ وبالنسبة للسياسة الزراعية : ان نسبة تغطية صادرات السلع الغذائية لمصر

(٤.٥ مليار دولار) / للواردات الغذائية (١٣.٣٥مليار) حوالى ٣٠% خلال العام ٢٠١٦، وواردات مصر الغذائية التى بلغت ١٠.٧ مليار دولار خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر ٢٠١٧(٢) بما يمثل ١٨.٤% من إجمالى الواردات، -وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(٣)- توضح أن وتيرة النمو فى الاحتياجات أسرع من محاولات الدولة لسد الفجوة الغذائية(٤) حيث تواجه محاولات سد العجز فى إنتاج الغذاء عدد من التحديات أهمها محدودية المساحات المنزرعة من السلع الأساسية. هذا وتشمل معدلات تزايد فجوة الغذاء فى مصر ٧ منتجات غذائية رئيسية الزيت الأعلى ٨٧.٥% والقمح ٥١% فى ٢٠١٦/٢٠١٧، كما تستورد مصر الأرز الهندى والباكستانى "البسمتى". أيضا تراجع أسعار توريد المحاصيل الزراعية فى اطار سياسات تسويقية فى ضوء تفتت الحيازات الزراعية أدى إلى تراجع المساحات المنزرعة بالمحاصيل الرئيسية- القمح والمحاصيل السكرية- حيث تصل مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ٩.٧ مليون فدان موزعة على ٤.٤ مليون حيازة بنهاية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥(٥).

ومن ثم فإن الأهداف المقترحة للسياسة الزراعية تشمل : رفع نسبة الاكتفاء الذاتى، حيث تراجعت من المحصول الاستراتيجي من ٥٧% إلى ٤٩% خلال ٢٠٠٥-٢٠١٥/٢٠١٦. -كما يظهر بإحصاءات الجهاز المركزى- ويفسر ارتفاع الأسعار العالمية للسلع إلى جانب نمو أحجام الواردات نفسها لتغطية تزايد السكان(٦).وقد أشارت الـF.A.O إلى ارتفاع تكلفة استيراد الأغذية عالميًا خلال العام ٢٠١٧ بنسبة ٦% مقارنة بالعام السابق، ذلك أن ارتفاع أسعار البترول - ٦٠ دولاراً للبرميل-

---

١) السياسة الصناعية ومستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ...
https://elasrag.wordpress.com
مؤتمرأكاديمية السادات للعلوم الادارية، " الاصلاح الاقتصادى هيكليا " ،قسم الاقتصاد ، القاهرة، ٢٠١٧ .
-سيمينارمعهد التخطيط، " مصر .. القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة "،القاهرة ، ٢٠١٧/٢٠١٨ .

٢) للمزيد من التفصيل أنظر : د. حمدى الصوالحى، "دورالسياسات العامة فى مواجهة الأزمات المالية : السياسة الزراعية" ،المركز القومى للبحوث ،القاهرة، ٢٠٠٩.

[3]) www.capmas.gov.eg

٤) الدورة الحادية عشرة من المؤتمر الوزارى لمنظمةا لتجارة العالمية والذى عقد فى الأرجنتين . مشاراً إليه فى: د. ياسر عبد الحميد عبد الراضى (وآخرون)، "دراسة اقتصادية لتنافسية أهم صادرات مصر الزراعية فى سوق الاتحاد الأوروبى"(٢٠١٦.)، كلية الزراعة -قسم الاقتصاد الزراعى ،جامعة أسيوط ،Assiut J. Agric. Sci., (47) No.(3) 2016

٥) د. ياسر عبد الحميد عبد الراضى (وآخرون)، "دراسة اقتصادية لتنافسية أهم صادرات مصر الزراعية، مرجع سبق ذكره.

٦) الشعبة العامة للمصدرين بالاتحاد العام للغرف التجارية – المجلس التصديرى للحاصلات الزراعية & مركزبحوث الصحراء.

ستدفع الأسعار العالمية للصعود رغم وفرة الإنتاج ومن ثم تكاليف الشحن والنقل. وتشير توقعات البنك الدولى لأسعار السلع الغذائية عالمياً إلى ارتفاع أسعار زيوت النخيل والصويا بحلول ٢٠٣٠ . هذا وقد بلغت نسبة تغطية صادرات السلع الغذائية لمصر(٤.٥ مليار دولار)/ للوارادت الغذائية (١٣.٣٥مليار) حوالى ٣٠% خلال العام ٢٠١٦ .

ومن ثم ضرورة الاهتمام بالمحاصيل ذات الميزة النسبية المرتفعة، ومنها النباتات الطبية والعطرية(١)، مع وجود فرص تصديرية جديدة لمصر فى النفاذ للأسواق الدولية خاصة بعد التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية المعروفة بـ "اليوبوف" والتى تمكن مصر من ميزة نسبية فى مجالات تصدير "المانجو" و"العنب" (٣.٥٦)، بالإضافة إلى الميزة النسبية الظاهرة لمصر فى البرتقال (١٠.٢١)عن متوسط الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٣ والبطاطس (٥.٦٦) والبصل (٣.٧٩) عن متوسط نفس الفترة (٢). وأيضاً زراعة منتجات بديلة لإنتاج الزيوت، مثل التوسع فى محاصيل «الذرة الصفراء، والقطن، والكتان». كذلك أهمية دور الدولة فى تقديم التيسيرات اللازمة عن طريق توفير اللوجيستات وتخفيض تكلفة الشحن فى ضوء توقعات أوروبية باشتداد المنافسة التصديرية على المنتجات الزراعية .

وفى الأجل المتوسط يمكن إعادة صياغة السياسات الزراعية فى مجال التركيب المحصولى والسياسات السعرية بما يسمح برفع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية والتصدير. وبعض السلع الأساسية التى لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى منها بسبب الظروف المناخية – كزيوت النخيل والصويا–.

أيضا تقليل الفاقد والهدر فى الغذاء وتطوير سلسلة القيمة لضمان الأمن الغذائى بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والبيئية للقطاعات الزراعية الغذائية عبر سلاسل القيمة الغذائية المطورة. إذ يصل الفاقد من محاصيل الحبوب نحو ٢٣% سنويا. كما يلاحظ نمو معدلات الفقد بوتيرة قوية فى محصول القمح، وفى حالة الحفاظ عليها ستوفر مصر نحو ٤٠% من واردات القمح سنويا. وأشارت

---

[1]) www.aleqt.com/2015/12/21/article_1015753.html
iefpedia.com

٢) أنظر: د. ياسرعبد الحميد عبدالراضى (وآخرون)، "دراسة اقتصادية لتنافسية أهم صادرات مصر الزراعية فى سوق الاتحاد الأوروبى www.fao.org ، مرجع سبق ذكره .

الـ «FAO» إلـى أن هـدر المحاصـيل فـى أغلـب الـدول «غيـر مرئـى» إلا إذا تـم رصـده فـى شـكل إحصائيات، كما ذكرت تقارير البنك الدولى حول مراقبة الغذاء العالمى، أن ما بين ٢٥ و٣٣% من حجم إنتاج الغذاء فى العالم يتم إهداره سنويا(١).

أيضا كسياسة مقترحة التوسع فى الزراعة بالتوسع الأفقى فى استصلاح الأراضى الزراعية فى ضوء توجهات الدولة المستقبلية لاستصلاح حوالى مليون ونصف فدان(٢)، كأحد السبل الرئيسية لزيادة الإنتاج الغذائى، فى ضوء احتياجات الأسواق المتزايدة سنويا سواء على المستوى المحلى أو التصدير لكن التوسع يواجه تحدى **مستجدات المياه – مما يستلزم ضرورة التنسيق بين السياسة الزراعية والسياسة المائية**–. ومن ناحية أخرى توجيه مزيد من الاستثمارات إلى قطاع الزراعة فى ضوء ضعف النصيب النسبى للقطاع كما يوضحه جدول (٣-٣) السابق .

٤-١-٢ السياسات قصيرة الأجل : فى ضوء السياسة الاقتصادية الحالية، وتشمل:

٤-١-٢-١ سياسة تحرير سعر الصرف : فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي_(٣)، وتخفيض قيمة الجنيه فى مصر "تعويم الجنيه" فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ ليتراجع بنحو ٤٣.١% (من٨.٨٨ جنيه للدولار إلى نحو ١٨.٠ جنيه) يمّكن المنتجين المحليين من **زيادة الطاقات الإنتاجية**، ولكن فى ضوء ارتفاع واردات المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، ومن ثم الارتفاع الكبير في تكاليف

---

[1]) The competitive position of the most important export crops.
https://www.zawya.com/.../
Sarah Serag, Main obstacles to sustainable development of agricultural exports in Egypt, December 2017.
المؤتمر السنوى الثالث، "الإصلاح الهيكلى وتنافسية الصادرات ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ٢٠١٧.

[2]) https://alborsanews.com/2016/02/18/808574 www.aleqt.com
وزارة الزراعة، القاهرة ٢٠١٦.

٣) منها خفض قيمة العملة المحلية، من خلال ما يسمى بتحرير سعر الصرف أو "تعويم الجنيه" فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ ، وخفض الدعم على الوقود والطاقة، إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة وبدء تطبيقها بنسبة 13 % فى ٧ سبتمبر ٢٠١٦ ،تشكيل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٤ أبريل ٢٠١٧، إصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية فى ٣ مايو ٢٠١٧، رفع سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس فى ٢١ مايو ٢٠١٧، إصدار قانون الاستثمار الجديد فى ٣١ مايو ٢٠١٧، ورفع التعريفات الجمركية على بعض المجموعات السلعية. أيضا القرارات الصادرة بتنظيم الاستيراد، وخاصة القرار رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر عن وزارة التجارة والصناعة الذى يقضى بضوابط للاستيراد لنحو ٥٠ سلعة، والقرار الجمهورى رقم ٥٣٨ لسنة ٢٠١٦ والمتضمن زيادة التعريفة الجمركية على ٣٢٠ مجموعة سلعية – ضمن السقوف المسموح بها من قبل منظمة التجارة العالمية WTO- منها سلع "غير ضرورية" وأخرى ذات مثيل محلى.للمزيد من التفصيل أنظر:

الإنتاج نتيجة خفض قيمة الجنيه، نجد تراجع القدرة الشرائية ومن ثم الطلب مع رفع سعر المنتجات نتيجة ارتفاع تكلفتها. هذا بالإضافة إلى الأثر الانكماشي لرفع أسعار الفائدة حتى ٢٠% فيما يتعلق بالإقراض، ما ينتج عنه التحول إلى الإيداع المصرفي المرتفع نسبيا بالمقارنة مع معدل العائد المتوقع على الاستثمار، ويتطلب ذلك تطبيق نظام متعدد المستويات لأسعار الفائدة، وتسهيل منح الائتمان بمعدلات فائدة تفضيلية وبشروط ميسرة للمشروعات ذات الأولوية التصديرية(١). وتجدر الإشارة إلى التأكيد على أهمية تحديد **سعر الصرف الحقيقى** باعتباره مؤشرا معبرا عن التنافسية السعرية، إذ تلجأ الدولة إلى تخفيض سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) كأسلوب للحوافز السعرية لتشجيع الصادرات(٢)، إلا أن نجاح ذلك يتوقف على عوامل رئيسية كالمتغيرات الأخرى وهى: متغيرات خارجية مثل شروط التجارة وحجم التمويل الخارجي المتاح وتكلفته ونتيجة هيكل ميزان المدفوعات، وعوامل تؤثر على الصادرات مثل عوامل الجودة والمعايير الصحية والبيئية والتغليف والتسويق والعلامة التجارية للمنتج والتوجه السياسي للدولة الذي يظهر في التحول الجغرافي للصادرات نتيجة للاعتبارات السياسية وتنمية أسواق جديدة كما بدا فى الفترة ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ كالإمارات وروسيا. هذا وسعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى قد يؤثر سلبا على اجمالى صادرات الصناعة التحويلية – المنتجات الغذائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة وصناعة المنتجات الكيميائية والخشبية – ومن هذا المنطلق فإن اختيار المنتج للفن الانتاجى السليم وفقا للأسعار النسبية لعوامل الإنتاج (كفاءة سعرية) يعد شرطا مسبقا للوصول بالتكلفة إلى أدناها (ميزة نسبية). لذا غالبا ما تواجه سياسة سعر الصرف بهدفين متعارضين، أولهما دعم السعر الحقيقى التنافسى، والثانى تخفيض معدل التضخم. وللمحافظة على الاستقرار يجب التقريب بين سعر الصرف الاسمى وسعر الصرف الحقيقى والذى لايمكن حدوثه إلا من خلال تحقيق التوازن النسبى فى ميزان

---

[1]) www.eces.org.eg المركزالمصرى للدراسات الاقتصادية، كتيب الإحصاءات الاقتصادية ، ج .م .ع ٢٠١٧
www.alarabiya.net./articles
www.shrouknews.com/2017
Kigual, M.A, "Exchange Rate Policy, The Real Exchange Rate And Inflation", Working Paper, World Bank, April, 1992, pp.200-338.

٢) معهد التخطيط القومى، بناء قواعد تصديرية، مرجع سبق ذكره.

المدفوعات والموازنة العامة للدولة. (١).ومع اتجاه مصر نحو "التعويم" بتخفيض قيمة الجنيه بنسبة حوالى ٤٣.١ % ، انخفض العجز فى الميزان التجارى إلى ٣٥.٤ مليار $ فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ ٣٨.٧ مليار فى العام السابق بإنخفاض قدره ٨.٤%، إلا أنه الصادرات لم ترتفع بالشكل المتوقع نظراً **لارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة** التى تشكل نحو ٧٠% من مدخلات الإنتاج(٢)، ومن ثم نجد معدل النمو لأهم الصادرات المصرية بين عامى ٢٠١٦/٢٠١٥ و٢٠١٧/٢٠١٦ كنتيجة للتعويم تراوح بين ٠.١% ونحو ٣% فقط (الصادرات من حديد صب زهر) وأغلبها منتجات ليست مرتفعة القيمة المضافة (ذهب، منتجات بترولية، فواكه). أما فيما يتعلق بالواردات، فأهم الواردات التى شهدت ارتفاعا هى البترول الخام والمنتجات البترولية والشحوم والدهون والقمح، وشهدت باقى الواردات لأهم السلع المستوردة انخفاضا ومنها المركبات العضوية وغير العضوية وقطع الغيار وأجزاء الآلات ومحضرات الصيدلة.أما فيما يتعلق بسعرالصرف الحقيقى التوازنى نجد ان **فرق معدل الإنتاجية** بين مصر (وشركائها التجاريين) من أهم المحددات(٣) .

٤-١-٢-٢ سياسة دعم الصادرات : كأحد نقاط القوة للصادرات خاصة فى مجال البحوث والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير. حيث نجد ان الدول المنافسة لمصر تدعم مصدريها، بالرغم من تنافسية صادراتها، فقد اتبعت تركيا سياسة مساندة الصادرات بتقديم الدعم المباشر كنسبة من حجم الصادرات، وتوفير الواردات من مستلزمات الإنتاج بدون جمارك حتى نسبة ٦٠% من الصادرات، وتوفير قروض للمصدرين تصل إلى حوالى ٢٥% من قيمة المشروع. بينما تتبع الصين (مصنع آسيا) سياسة دعم الصادرات –التى هى أكثر تنافسية –بمنح المصدرين مدفوعات نقدية مباشرة، وقروض تفضيلية، بالإضافة إلى تمويل البحوث والابتكار. أيضا دعم الصادرات الزراعية بالهند بحوالى ١١.٦% (١٩ بليون دولار) عام ٢٠١١، والذى يعد أعلى المعدلات بين دول مجموعة "بريكس" إذ لم يتجاوز ٥% لأى منهم فى نفس العام(٤). ومن ثم تبدو أهمية تقديم مساندة

---

١) د. ناصرجلال حسين ود.محمود أمين البتانونى، " الشراكة المصرية الأورومتوسطية" ،مجلة مصر المعاصرة، العدد(٥١٢)،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة،أكتوبر ٢٠١٣.

Hoekman Bernard, 'The WTO, The EU and The Arab World : Trade Policy Priority and Pitfalls', Paper Presented to The Workshop On Strategic, Visions For The Middle East and North, Africa Gammarth, Tunisia, 9-11-jun,2005

[2]) www.eces , wp., No. 190 , December 2017.

[3]) Ibid. www.eces

[4]Export subsidies : detrimental to developing countries

تصديرية، ومساندة اضافية خاصة للأسواق البعيدة. كما يوضح جدول (٤-٤) القواعد الخاصة ببرنامج المساندة التصديرية اعتبارا من يوليو ٢٠١٦.

جدول رقم (٤-٤) : القواعد الجديدة لبرنامج المساندة التصديرية – ٢٠١٦ والقطاعات المستفيدة من برامج صندوق تنمية الصادرات وتطور أداؤها ٢٠١٥/٢٠١٦

القيمة المضافة	المساندة		القطاع المستفيد	النسبة %	تطور أداء صادرات القطاع المستفيد منذ بداية البرنامج حتى نهاية العام المالى٢٠١٥/٢٠١٦
	للمناطق الداخلية	للمناطق الحرة*			
٨٠ % فأكثر	١٠ %	٧ %	الحاصلات الزراعية	٤٢%	من ٣٠٢ مليون $ إلى مليار و٣١٩ مليون $
أقل من ٨٠% وحتى ٧٠%	٩ %	٦ %	الصناعات النسيجية	١٩%	الغزل والنسيج من ١٢٤إلى ٥١٦ مليون $ الملابس الجاهزة من٣٥٥ مليون$ إلى ١.٥ مليار**
أقل من ٧٠% وحتى ٦٠%	٧ %	٥ %	الصناعات الغذائية	١٤%	من ١٠٦ إلى ٩٧٥ مليون $
أقل من ٦٠% وحتى ٥٠%	٥ %	٣.٥ %	الصناعاتالكيماوية	٩%	اللدائن والكيماويات من ٧٣إلى ٤٥٨ مليون$
أقل من ٥٠% وحتى ٢٥%	٣ %	٢ %	الهندسية	٤%	من ١٥٧ مليون $ إلى مليار و١٤٤ مليون $
الأقل من ٢٥%	٢ %	١ %	مواد البناء الأثاث الشحن لأفريقيا الصناعات الطبية الجلود	٣% ٣% ٣% ٢% ١%	ارتفاع صادرات مواد البناء فى أبريل ٢٠١٦ بنسبة ٦٩%مقارنة بأبريل ٢٠١٥ لتصل قيمتها إلى ٣.٤٩ مليار جنيه

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات : www.cci-egy.com/index.php?...egyptian-exports-support
Ik.ahram.org.eg/News/23991.aspx www.sis.gov.eg/Story/126279?lang=ar
www.cci-egy.com/index.php?...egyptian-exports-supportwww.fedcoc.org.eg/c3556/Register.aspx

---

Nick Grossman and Dylan Carlson, " Agriculture Policy In India: the role of subsidies", USITC Executive Briefings on Trade, march 2011.
www.eces.org.eg

ملاحظات :

*** تساهم المناطق الحرة بحوالى ٢٤% من الصادرات المصرية .**

**** وفقا للمرونات تعكس الاستفادة من الدعم المقدم كاستجابة ايجابية تتفق مع النظرية الاقتصادية لتقديم المساندة التصديرية التى تكون اكثر وضوحا فى الصناعات التى تعانى مشكلات هيكلية –الملابس الجاهزة–([1]).**

– وقد تم إجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو، وخلق فرص عمل، وزيادة حجم الصادرات وتنوعها. وقد أشار البيان المالي لمشروع الموازنة العامة ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى عدة إجراءات من شأنها زيادة فرص العمل، وتحفيز للقطاع الخاص من خلال المشروعات القومية، تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الإقراض منخفض التكاليف (بفائدة ٥%)، زيادة المساندة لأنشطة التصدير، وتطوير برامج التدريب – الصناعي–([2]).

– وتضمنت محاور البرنامج الجديد للمساندة – لرد أعباء الصادرات : محور تعميق الصناعة من خلال تطبيق معيار القيمة المضافة، ومحور البنية الأساسية للتصدير ويشمل مساندة الخطوط الملاحية (خط روسيا – البحرالأسود/ خط إيطاليا – أوروبامن خلال فينسيا/ خط ممباسا – تنزانيا/ خط غرب أفريقيا (كوت ديفوار)، منح نسبة ٥٠% إضافية من المساندة الأساسية لصادرات مصانع المحافظات الحدودية والصعيد، ومنح المصدر الصغير نسبة إضافية ٢% على الزيادة المحققة فى الصادرات و ٦٠% من تكلفة شهادة الجودة و٨٠% من تكلفة المشاركة فى المعارض الخارجية بالإضافة إلى تعزيز النفاذ لأفريقيا بنسبة ٢% إضافية وتحمل ٥٠% من تكلفة الشحن و٥٠% إضافية للأسواق الجديدة خاصة أسواق روسيا والصين ودول أمريكا الجنوبية فى ضوء اتفاقية الميركسيور([3]).

٤–١–٢–٣ سياسة الحوافز الضريبية والتمويل : بتيسير شروط الاقراض وخاصة لصغار المصدرين والتأمين ضد مخاطر التصدير واعفاءات ضريبية للشركات المصدرة **ذات الميزة النسبية.** حيث نجد انه اعتمدت التجارب الدولية الناجحة على الحوافز الضريبية المختلفة فى تنمية صادراتها، وكأسلوب لجذب الاستثمارات بالدول المتقدمة والنامية لما لها من تأثير على زيادة معدلات النمو والتنمية وتحسين ميزان المدفوعات مدفوعاً بزيادة الصادرات، إذا استطاعت الدول التوجيه الأنسب وتقييم جدواه. هذا وتعتبر ماليزيا وسنغافورة والصين أكثر الدول نجاحا فى استخدام الحوافز لاستهداف وتوجيه الـ FDI لصناعات وقطاعات معينة. ويعكس هيكل الحوافز فى ماليزيا التركيز المحدد فى توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقانة والعناقيد الصناعية فى مناطق التقنيات الناشئة (الحاضنات)، ومنح الاستثمار الأجنبى المباشر حوافز ضريبية مشروطة بالتوجه التصديرى وللقيام

---

[1]) معهدالتخطيط القومى، "بناء قواعد تصديرية"،مرجع سبق ذكره.

[2]) مؤتمرأكاديمية السادات،" سياسات الإصلاح الهيكلى وتنمية الصادرات"،مرجع سبق ذكره .

[3]) www.cci-egy.com/index.php?...egyptian-exports-supportwww.fedcoc.org.eg/c3556/Register.aspx

بعمليات الـ R&D باستخدام معايير أداء (٤٠% – ٥٠% قيمة مضافة ومحتوى محلى خاصة فى الشركات الاليكترونيات فى مناطق التصدير، مستوى تقانة ومستوى تشابك صناعى)، ومراجعة سياسة الحوافز والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية (١)، كذلك منح معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أيضا انتهجت البرازيل وكوريا الجنوبية سياسة تقديم حوافز للمناطق الصناعية التصديرية وإنشاء مراكز أبحاث حكومية فى هذه المناطق من أجل توطين التكنولوجيا المتعلقة بصناعات إستراتيجية.

٤-٢ السياسات التسويقية والاتفاقيات الخارجية

٤-٢-١ السياسة التسويقية :

تعد السياسة التسويقية من أهم التحديات التى تواجه الصادرات المصرية، نظرا **لأهمية وجود فكر تسويقى إستراتيجيى** ينظر إلى الإنتاج والتسويق على أنه منظومة متكاملة تبدأ بالإنتاج والجودة وتنتهي بالتسويق والبيع وخدمة ما بعد البيع. فقد سجلت الصادرات المصرية تراجعاً ملحوظاً على مدار العامين ٢٠١٤/ ٢٠١٥ و٢٠١٥/٢٠١٦، بسبب الإخفاق في الترويج(٢)، وعدم وجود وسائل تسويق تكنولوجية حديثة وإنشاء مواقع على الانترنت وتحديد الفرص التصديرية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى كفاءة الشركات التسويقية بالنسبة لعمليات الفرز والتعبئة والتغليف والتخزين واسترداد العبوات. أيضا ضعف أداء جهاز التمثيل التجاري فى ضوء تعدد القيود البيروقراطية. كذلك تحديات التصدير التسويقية فى المنطقة العربية، حيث أن حوالى ٤٨% من الصادرات المصرية غير البترولية تتجه للدول العربية – كما ذكرنا سابقا–. بالإضافة إلى السعى لفتح أسواق جديدة –الأسواق المتنامية كأسواق دول اتفاقية الميركسيور والسوق الروسى ودول الكومونولث وإقامة معارض لمختلف

---

١) المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، " سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر"،سلسلة آراء فى السياسة،العدد (٢٤)،أبريل ٢٠١٠. www.eces.org.eg

المعهد العربى للتخطيط ، "سياسات تشجيع الصادرات" و "أساليب ترويج الفرص الاستثمارية واستقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر"، الكويت ، ٢٠١٤.www.arab_api.org

2) https://www.alaraby.co.uk

استراتيجيات التسويق الدولي و دورها في بناء التميز التنافسي .. https://search.mandumah.com/Record/79751

استراتيجيات التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية thesis.univ-biskra.dz/1412/

السلع المصرية فى ضوء تزايد معدل التبادل التجارى من ١.٣% إلى حوالى ٥.٥% خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٥/٢٠١٦[١] . **يتطلب سياسات تسويقية للصادرات، تشمل ما يلى :**

٤-٢-١-١ سياسة الجودة التكنولوجية للصادرات : بعد أن بلغ النمو العالمي أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية مسجلا ٣.٢% في عام ٢٠١٦ وارتفع إلى ٣.٦% في عام ٢٠١٧ ويتوقع أن يرتفع إلى ٣.٨ % في عام ٢٠١٨. وفقا تقرير"آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر٢٠١٧"[٢]، حيث رُفعت التوقعات لزيادة النشاط فى الولايات المتحدة وكندا، منطقة اليورو واليابان، آسيا وأوروبا الصاعدة وروسيا وهو ما يرجع في الأساس إلى رفع توقعات النمو للصين. على صناع السياسات اتخاذ إجراءات إستباقية وفرصة تحسن الآفاق العالمية ومعالجة مواطن الضعف المتزايدة متوسطة الأجل عن طريق تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وسياسات المالية العامة الداعمة. حيث لا تزال آفاق النمو ضعيفة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من ٣.٦% و٣.٤% عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي إلى ٤.٤% عام ٢٠١٨ بسبب الصراعات الجغرافية – السياسية الدائرة فى المنطقة وضعف الحوكمة والفساد. وفي المناخ الحالي الذي يتسم بزيادة التعافي العالمي، ينبغي أن تستفيد البلدان من التجارة الدولية لدعم نموها الاقتصادي. فى ظل تحديات البطالة – بحلول ٢٠٢٢ سيكون هناك ٢٦ مليون من الشباب يحتاج إلى فرصة عمل[٣]، ومن الملاحَظ أن **البلدان المستوردة للنفط** أكثر اندماجا في سلاسل الأنشطة العالمية ذات القيمة مضافة ولديها قواعد صادرات أكثر تنوعا، **ومن ثم ينبغي أن تركز على تحسين جودة الصادرات .**

إن مصر وبعض الدول العربية –غير النفطية– قد تميزت بالتنوع السلعى بدرجة محدودة، بالإضافة إلى أن صادراتها تتصف بهيمنة الصادرات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة بـ ٨٠%[٤] – حيث تعتمد غالبية صادرات هذه الدول على الصادرات من المواد الخام، الأسمدة، المنتجات من اللدائن والبلاستيك، الملابس الجاهزة، وبعض الأجهزة المنزلية بسيطة التكنولوجيا التى تعتمد على استراتيجية التجميع وليس التصنيع المحلى–، وهى أقل اندماجا مع الأسواق العالمية مقارنة بالأسواق

1) ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), EXTERNAL TRADE BULLETIN OF THE ARAB REGION ,Twenty-fifth Issue, UN-New York, 2017.

٢) نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار : تعاف في الأجل القريب وتحديات في .. https://www.imf.org/ar/.../world-economic-outlook-october-2017

٣) البطالة.. التحدي الأكبر للحكومات العربية www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/494.htm
الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا https://www.ilo.org/.../documents/meetingdocument
تقرير دولي: ٧٠ مليون عاطل عن العمل حول العالم alkhaleejonline.net

٤) جمال قاسم حسن وجمال إسماعيل، " تنافسية الصادرات السلعية فى الدول العربية"، صندوق النقد العربى،أبريل، ٢٠١٢.

الناشئة مثل ماليزيا وسنغافورة. حيث تراجعت حصة صادرات الصناعة التحويلية منخفضة التكنولوجيا بـ ٢٢.٤ نقطة مئوية لتستقر عند ٣٧% فى ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٥٩.٥٥%عام ٢٠٠٠، لصالح الصادرات متوسطة التكنولوجيا(١)، ويوضح **جدول (٣-١)، وجدول رقم (١-١) بالملحق (١)** انخفاض حصة الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالي صادرات مصر الصناعية مقارنة بمجموعة دول ٢٠١٥/٢٠١٦، حيث لا تتجاوز صادرات الكمبيوتر والاتصالات لمصر ١٠.٥ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بحوالى ٧٢.٦ مليار للهند و٣٥ مليار للمغرب و١٩.٦ جنوب أفريقيا و ٣٢.٧ اندونيسيا فى نفس العام .

هذا وقد أكدت تقارير عن الدراسات التنموية (٢) أن عام ٢٠١٨ سيكون عام التحولات الكبرى في العالم. وأن ميزان القوة الاقتصادية سيميل باتجاه دول شرق آسيا التي ستنتج اقتصاداتها غالبية السلع والخدمات في العالم، ويتوقع أن تصل حصة اقتصادات الدول الآسيوية وفي مقدمتها الصين والهند إلى ٧٥% من النمو الاقتصادي العالمي بحيث تتحكم دينامية أسواقها بالأسواق العالمية.

هذا بالإضافة إلى التوجه نحو التحول الرقمي- **الرقمنة**- في القطاع الصناعي أصبح عاملاً هاماً في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلاسل القيمة، وهذا التحول الرقمي يعد نظام واسع يشمل الابتكار مما يعكس دور الابتكار فى التسويق. أيضا سياسات الدول ستتأثر على المدى الطويل **بالمناخ الجوي** والإقلال من الاعتماد على الوقود الأحفوري وفى هذا السياق أعلنت الصين عام٢٠١٧ السوق الأولى للسيارات في العالم، أنها تعمل على وضع جدول زمني "لحظر" إنتاج وبيع السيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري، بهدف تشجيع تطوير السيارات الكهربائية. وفرنسا وبريطانيا أعلنتا مؤخرا عن عزمهما حظر بيع السيارات العاملة بالديزل والبنزين في أسواقهما بحلول العام ٢٠٤٠. ومثل هذه التدابير ستقود إلى تغييرات عميقة في بيئة صناعة السيارات في الصين والعمل بشكل نشط على "تطوير صناعة السيارات العاملة بالطاقات النظيفة"(٣).هذا وتتجه الهند بصورة متزايدة لاعتماد الطاقات البديلة وبالأخص الطاقة الشمسية في تغذية عمليات الري والإنتاج الزراعي.

---

١) دراسة بعنوان :" المحتوى التكنولوجى لصادرات الصناعات التحويلية بالمغرب: تطور وتحليل مقارن "،المغرب ، ٢٠١٦.

2) IMF World Economic Outlook (WEO): A Shifting Global Economic Landscape, January 16, 2017. Gaining Momentum ؟ April 18, 2017 . A Firming Recovery , July 24, 2017.
Seeking Sustainable Growth: Short-Term Recovery, Long-Term Challenges ,October 10, 2017
Brighter Prospects, Optimistic Markets, Challenges Ahead, January 11, 2018

٣) هذاولاتزال "السيارات النظيفة" تمثل حصة زهيدة جدا لا تتخطى ١.٧% ، غير أنها تتيح فرصا جذابة للاستثمار إذ ازدادت مبيعات السيارات العاملة على " الطاقة المتجددة" بنسبة ٥٣% عام ٢٠١٦ في الصين ،بفضل مكافآت حكومية وتسهيلات في التسجيل.
-الصين الأولى في استخدام السيارات الكهربائية https://aawsat.com /https://www.alarabiya.net
-World Energy Outlook 2015 - Executive ...
https://www.iea.org/publications/.../WEO2015ES_ARABIC.pdf

كما سيشهد العالم نمواً في معدل التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى **التعهيد**Outsourcing خاصة في الهند، التي يشارك نصف سكانها في تطوير خدمات التجارة الإلكترونية ما يجعلها الأولى في آسيا وفي المراتب الخمس الأولى عالمياً في مجال اقتصاد الانترنت(١). فالولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبى وغيرها، يعتبر **التجارة الإلكترونية أحد مصادر التمويل.** وحجم التجارة الإليكترونية في مصر–**كنوع من دعم التجارة** – بلغ نحو ٢.٥ مليار دولار في ٢٠١٦ مقارنة بحوالى ١.٥ مليار دولار فى ٢٠١٥ –وفقا لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات–، وتتضمن شراء سلع وخدمات من ضمنها الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي للنشاطات التجارية والخدمية والصناعية والترويج –أيضاً الترويج الاليكتروني للفرص التصديرية وغيرها–. ويتوقع وصول حجم التجارة الإلكترونية في مصر إلى نحو ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١، ولا تخضع لأى ضوابط قانونية ولا وزارية من ناحية المحاسبة الضريبية(٢) . وفى ضوء تحرك الاقتصاد بين حالات الانتعاش ثم الرواج، تعقبها حالات التباطؤ والانكماش، ثم الكساد والركود، – الدورة الاقتصادية– . يبدو من الواضح **عزم الصين والولايات المتحدة السيطرة على مجال التكنولوجيا لسنوات قادمة، حيث تواصل كل منهما تمويل البحوث الأساسية** وجني فوائد كبيرة مع تسويق الإبداعات تجاريا.

<u>هذا وتتمثل سياسات الجودة التكنولوجية فى</u> تحسين تنافسية الصادرات من خلال جودة المنتج بدعم بحوث التطوير والابتكار R&D ، وفى هذا السياق أعلنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة(٣) أن الصين تقود نمو الابتكار على مستوى العالم لتصبح أول دولة تقدم مليون طلب براءة اختراع في عام واحد – لعام ٢٠١٥ في مجال الهندسة الكهربائية التي تشمل الاتصالات تليها تكنولوجيا الكمبيوتر وأشباه الموصلات وأدوات القياس بما في ذلك التكنولوجيا الطبية– مما يعد مؤشرًا على التميز في الإبداع والابتكار العلمي والتكنولوجي، وبما يمثل حوالي ثلث طلبات براءات الاختراع في العالم.

---

1) www.alarabiya.net/.../economy
A.T. Kearney Global Services Location Index™ (GSLI) report A ... the Index
https://www.atkearney.com/
(بورز أند كومباني): الرقمنة أساس لإيجاد فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي في . . alrai.com.

2) https://www.cnbcarabia.com
Egypt's Digital Economy 2015 arabic
https://www.alexbank.com/

3) مؤشر الابتكار العالمي٢٠١٥و ٢٠١٨: الصين تنضم لقائمة أفضل ٢٠ اقتصادا في .. www.wipo.int/pressroom/ar/articles/

وعلى المستوى العربى تقود الإمارات حقبة الاقتصاد المبتكر مع المستجدات فى ٢٠١٧ (١) بالتركيز على مفاهيم الابتكار والاستدامة. بينما جاءت مصر برصيد ٩.٣٨ نقطة في المركز الـ٤١ ضمن ٤٥ دولة في مؤشر «حماية حقوق الملكية الفكرية العالمي ٢٠١٧»(٢) مما يعني انخفاض مصر عن المتوسطين العالمي والإقليمي بنسبة كبيرة، ويرجع ذلك لارتفاع معدلات القرصنة، ووجود ثغرات في قانون حماية الملكية الفكرية– القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المصري–، خاصة فيما يتعلق بحماية المحتوى على الإنترنت، والمشاركات المحدودة في المعاهدات الدولية للملكية الفكرية. هذا فى حين أن الشركات الأجنبية على استعداد لتقديم تنازلات بشأن حقوق الملكية الفكرية ونقل المعرفة للوصول إلى السوق الصينية، والحكومات الأجنبية تخفف ردودها على العدوان الإقليمي الصيني أو قرصنة الكمبيوتر التي ترعاها الدولة، إلا انه يلاحظ التعسف مع الدول النامية ومنها مصر، أيضا طول فترة التسجيل. وبراءات الاختراع لا تُمنح لبرامج الكمبيوتر. هذا بالإضافة إلى تأخر "البنية الرقمية" وفى الترتيب بمؤشر مدركات الفساد، وأيضا المركز فى البحث العلمي ومؤشر التعليم. وفيما يتعلق بمشكلة طول فترة التسجيل فهذه المدة وفقا لاتفاقيات دولية. ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الإنفاق على الـ R&D، والروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية. **كآليات** الارتقاء بجودة المنتج المصرى والدخول فى الصناعات عالية التقنية ورفع الإنتاجية. ويستدعى ذلك التأكيد على أهمية تحسين جودة التعليم والتدريب للوصول إلى تحسين الإنتاجية والتنافسية والاستفادة من سلاسل القيمة المحلية لخلق فرص العمل(٣).

---

1) www.alkhaleej.ae/economics
www.economy.gov.ae/EconomicalReports
صندوق النقد الدولي – IMF يرفع توقعات النمو في الإمارات www.imf.org

٢) الصادر عن مركز حماية حقوق الملكية التابع لغرفة التجارة الأمريكية والذي يضم ٤٥ اقتصاد دولة، ويعتمد المؤشر على ٦ مجالات تشمل : براءات الاختراع ،العلامات التجارية ،حقوق التأليف والنشر، الأسرار التجارية ،الوصول إلى الأسواق ،التصديق على المعاهدات الدولية.

www.wipo.int/publications/ar
مشاراً إليه فى : Kuwait Chamber of Commerce & Industry (KCCI) , 2018
موقف الغرفة تجاه آليات الإجبار Enforcement لحماية حقوق الملكية الفكرية .. www.kuwaitchamber.org.kw/echamber

٣). بالإضافة إلى المدن التنافسية ،حيث أشار تقرير التنافسية ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى أنه وفقا لتقرير الأمم المتحدة فى ٢٠١٠ فانه سينتقل إلى المدن الرئيسية إضافة إلى سكانها الحاليين حوالى ٢.٥ مليار شخص من المناطق الريفية بحلول عام ٢٠٥٠، بالتالى مساهمتهم فى القيمة المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية التى تؤدى إلى زيادة معدلات النمو، وحيث تشير منظمةOECD إلى أهميتها فى زياد ةقدرة الدولة التنافسية على زيادة حصتها من الأسوق العالمية فى ظل المنافسة العالمية. ساهمت المصانع فى مدينة "سول" الكورية وحدها بحوالى ٢٥% من القيمة المضافة للصناعة وتمثل حوالى ٤٦% من حجم الانتاج الصناعى للدولة.
OECD Territorial Reviews : Competitive Cities in The Global Economy, 2006.
صندوق النقدالعربى، تقرير "تنافسية الاقتصادات العربية"، يناير ٢٠١٦.

***رفع القدرة التصديرية والابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** فى ضوء تزايد الاعتماد على القطاع الخاص حيث بلغ نصيبه من الصادرات المصرية حوالى ٧٢.٤% عام ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بحوالى ٤٦.٤% عام ٢٠١٠/٢٠١١ كما يتضح من الجدول رقم (٤-١) بالملحق (٤) ، والذى يغلب عليه طابع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويلاحظ أنه في غالبية الدول المشكلة الأولى التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي نقص التمويل(١).

– ونجد تجربة كوريا الجنوبية فى تدعيم التعاون بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والكبيرة لإحداث نوع من التكامل في الإنتاج، إذ تمثل حوالي ٨٧% من حجم القوي العاملة، حتى أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة توجه ٦٠% من إنتاجها للمشروعات الكبيرة. وإنشاء مركز يهدف إلي تحسين جوده المنتجات لتلك المشروعات إضافة إلي تخفيض قيمة الضريبة علي الدخل بنسبة ٥٠% ، ومن ثم وصلت نسبة مشاركة إنتاج تلك الصناعات حوالي ٣٩.٧% من صادرات كوريا الجنوبية(٢).

– ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥(٣)، أنتجت التجربة الصينية العديد من السياسات للقضاء على صعوبات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مواصلة توحيد وتطوير مؤسسات ضمان ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل هذه الشركات ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الوظائف فيها أكثر من ٨٠%. ويقدم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الصين حوالى ٦٥% من براءات الاختراع، وأكثر من ٧٥% من إجمالي شركات التكنولوجياوالابتكار،وأكثر من ٨٠% من تطوير المنتجات الجديدة بدعم البحوث والتطوير والابتكار.

٤-٢-١-٢ سياسات الجودة(٤) البيئية للصادرات : تعد الجودة وتطبيق المعايير البيئية الدولية أحد أهم الركائز الأساسية فى نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الخارجية فى إطار التنمية المستدامة

تجارب التنمية..كوريا الجنوبية نموذجا،٧ كانون الثاني (يناير)٢٠١٧..تجارب التنمية..ضرورة تبني سياسات تهدف إلي تشجيع الصادرات. www.arab-api.org

١) السياسة-الصناعية-ومستقبل-المشروعات الصغيرة والمتو. . https://elasrag.wordpress.com/

٢) تجارب-دولية-المشروعات-الصغيرة-والمتو https://elbadil-pss.org/.../

بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة .. https://www.microfinancegateway.org

تنمية الصادرات التجربة الكورية www.arab-api.org/

٣) التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي يستعرض "عاما حافلا بالابتكارات&q https://www.imf.org/

بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة .. https://www.microfinancegateway.or

www.almayadeen.net

٤) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تعمل مع قطاعات وزارة التجارة والصناعة كمنظومة بهدف رئيسى هو رفع تنافسية الصادرات بالأسواق العالمية . وتستهدف وزارة التجارة والصناعة علامات تجارية للمنتجات المصرية عالية الجودة .بالإضافة إلى منح الشهادات ، معايير مواصفة : المترولوجيا ،الاعتماد ،إجراءات الصحة والصحة النباتية،العوائق الفنية أمام التجارة. وتشمل الخطة تطوير

.وتعد البنية التحتية للجودة (علامة الجودة، علامة حلال، علامة المطابقة، شهادة المطابقة، فحص المقطورات، وثائق المراجل البخارية ،..) ركيزة أساسية لضمان تنافسية المنتجات المصرية(١).

وجودة المنتج هي أكبر تحد أمام **صادرات قطاع الحرف اليدوية** للأسواق الخارجية، وهو ما أكدته غرفة صناعة الحرف اليدوية باتحاد الصناعات المصري لافتاً أن منتج الحرف اليدوية في مصر بحاجة إلى التطوير والتحديث ورفع كفاءته ليصبح قادرا على رفع تنافسية صادرات القطاع الفترة المقبلة في الأسواق الخارجية. وذلك فى ضوء تراجع صادرات مصر من الحرف اليدوية خلال العام ٢٠١٧بنحو ٢٠% مقارنة بالعام السابق(٢)، باعتبار معظم الصناعة تندرج تحت قائمة الصناعات الصغيرة، ومتناهية الصغر(٣). ورغم أن منظمة التجارة العالمية WTO لم تتناول الاعتبارات البيئية بصورة مباشرة ، فإنها اشتملت ضمنيا على مجموعة من المعايير فى إطار اتفاق الحواجز الفنية للتجارة واتفاق تطبيق الصحة والصحة النباتية، إلا أن آثار المعايير البيئية أكثر تفاقما فى الدول النامية –حيث ما زالت تصنف كدول متلقية للمعايير– وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى يصعب عليها التوافق مع المتغيرات التكنولوجية السريعة مما يؤثر سلبا على الصادرات، فوفقا لمؤشر الميزة التنافسية(٤) نجد أن مصر تتخصص فى صادرات المواد الأولية ذات محتوى تكنولوجى منخفض وهى الصناعات الملوثة للبيئة – المعدنية، الزجاج، الأسمنت، اللفائف المعدنية الأساسية، منتجات البترول المكررة، الحديد والصلب، السيراميك، ..– ، وتخضع للمواصفات القياسية الدولية بالإضافة إلى الاشتراطات البيئية ، والتى تحظى بمنافسة شديدة فيها من الأردن والمغرب.

والبعد البيئى لوضع السياسات التكميلية للسياسات التسويقية (ولتحقيق مكاسب على الأبعاد الثلاثة : البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) يتطلب نهج سياسات يدعم توفير الحوافز للابتكار والتكنولوجيا صديقة البيئة. مما يتطلب ضرورة توافر قياس سليم ورصد صحيح وتقييم فى سياق الميزانية المحددة للدول، ومن ثم تحديد ما إذا كان التدخل من جانب الدولة فعال أم لا فى ضوء حساب التكاليف العامة والفوائد . وبالتالى يمكن للتعاون الدولى المساهمة فى ذلك ، حيث تؤكد

منظومة المواصفات القياسية والجودة ،ومعامل الفحص والاختبار، ومراجعة وتحديث واعتماد المواصفات القياسية، وفقاً لأولويات الأسواق المستهدفة.

١) وقعت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بروتوكول تعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) بهدف منح علامة الجودة لسخانات المياه الشمسية (شمسي) ، بما يدعم الاعتراف المتبادل بين الدول العربية فى مجال المطابقة وعلامة الجودة للسخانات الشمسية وهوما يسهم فى إزالة العوائق الفنية علنا لتجارة بين الدول العربية.

www.aleqt.com/2017/06/07/article

2) sis.gov.eg

www.mof.gov.eg/.../Arabic/research/SMALL%20PROJECTS.pdf

٣) الوحدات المتخصصة فى تقديم الدعم الفنى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (بالإضافة إلى وحدات تسجيل شهادات نظم الجودة ،واللجنة المصرية لدستور الأغذية CODEX).

٤) أنظر الفصل الثالث .

منظمة OECD على التعاون الدولى فى مجال التكنولوجيا البيئية وتحسين قاعدة المعارف فى ضوء الدور المتنامى للشركات الصغيرة بالاقتصادات النامية والناشئة تعتبر أسباباً إضافية (١) لدمج مبادئ التنمية المستدامة فى سياسات الدولة وبرامجها، ومنح تخفيضات جمركية وإعفاءات ضريبية على المواد صديقة البيئة- **تبني مدخل التسويق الأخضر كأداة لتحقيق الميزة التنافسية للمنتجات والصادرات البيئية**(٢)-فى ضوء توقعات المستهلك والاستهلاك الذكي فى مجال البيئة سواء على مستوى المنتجات أو الخدمات.وأيضا فيما يتعلق بإعادة تدوير المخلفات خاصة الكهربائية والاليكترونية(٣).

بالنسبة لمجموعة المنتجات الزراعية والتى تضم المنتجات الغذائية والتى تحقق فيها مصر وضعا تنافسيا بالأسواق الخارجية بفضل الالتزام بالمواصفات القياسية للجودة العالمية وتطبيق الاشتراطات البيئية(٤) فى إطار جهود الدولة المبذولة لتطوير الصناعة المصرية بهدف رفع القدرة التنافسية للمنتج المصرى بالأسواق العالمية خاصة فى ظل التحديات الحالية والمستجدات، وربط المواصفات القياسية للسلع الصناعية بالمواصفات العالمية خاصة التى تطبق بالاتحاد الأوروبي ومجموعة الآفتا(٥) -كما ذكرنا سابقا-، بالإضافة إلى هذه الشروط التكاليف المرتبطة بمواءمة المنتجات التصديرية مع هذه المتطلبات خاصة فى مجال التعبئة والتغليف(٦). فالاشتراطات والمعايير البيئية كأحد الأدوات الاقتصادية في الحماية التجارية ضد صادرات الدول النامية -**كحمائية غير معلنة**- من جانب دول الاتحاد الأوروبي. واشتراط خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات والأسمدة أو ارتفاع نسب المتبقيات Pesticide residue (٧). وحيث أن حوالى ٥٠% من صادرات الخضر والفاكهة تتجه للدول للدول العربية، وحوالى٤٠% إلى أوروبا وروسيا، و١٠% إلى آسيا، نجد التشدد فى استخدام المواصفات والمقاييس للدول العربية كوسيلة للحد من دخول السلع المصرية للأسواق العربية، خاصة فيما يتعلق بنسب المتبقيات من المبيدات،أيضا **الحظر** المفروض على الصادرات من الخضر

---

[1]) EBOOK_IDR2016_OVERVIEW_ARABIC_0

٢) التسويق الأخضركمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسةالإقتصادية

thesis.univ-biskra.dz/2823/

[3]) www.zoinet.org/.../Global-Mercury-Waste-Assessment-ARABIC-sp

٤) إنفاق ٦٠٠ مليارييوروبالإتحادالأوروبى ٢٠١٤ لشراء منتجات تحمل علامة "التجارةالعادلة".

٥) خاصة المواصفات القياسية العالمية للصناعات الغذائيةCodex& Alimentaries

٦) حيث يقدراجمالى الإنفاق على موادالتعبئة والتغليف والعبوات والمواد التكميلية فى مصربحوالى ٤ مليارات جنيه سنويا

.www.eos.org.eg

٧) iefpedia.com

والفاكهة الطازجة (١)، فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة خلال الموسم الذي انتهي في آخر أغسطس ٢٠١٧ حوالي ٢.١ مليار دولار مقابل ٢.٢ مليار دولار العام السابق (٢) ويبلغ حجم صادرات مصر من الحاصلات الزراعية للدول العربية نحو ١.٢ مليون طن سنويا وفقا للمجلس التصديري للحاصلات الزراعية، وحيث طالبت دولا عربية بوضع "قائمة بيضاء للمصدرين المصريين "قررت وزارة التجارة بالاشتراك مع وزارة الزراعة فى٢٠١٧ إخضاع الصادرات الزراعية الطازجة من الخضر والفاكهة لإجراءات فحص ضمان مطابقتها للمعايير والاشتراطات الدولية. وقام الاتحاد الأوروبي فى ٢٠١٧ برفع النظام الجديد، الخاص باشتراط وجود شهادة متبقيات المبيدات للحاصلات الزراعية التي يتم تصديرها **ونظم المتابعة والمراقبة بالمزارع والأسواق.** بالإضافة إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي لتأهيل **الهيئة** العامة للرقابة على الصادرات والواردات للاعتماد العالمي طبقا للمواصفات القياسية العالمية ISO١٧٠٢٠ والخاصة بالمتطلبات الواجب توافرها في جهات التفتيش وأيضًا لتأهيلها طبقًا للمواصفات القياسية العالمية ١٧٠٦٥ والخاصة بالمتطلبات الواجب توافرها في الجهات التي تقوم بإصدار شهادات المطابقة للمنتجات(٣). ودعم إنشاء منصة عبرالإنترنت لمساعدة دول البحر المتوسط على أن تكون أكثر تواصلا مع دول أوروبا بحيث تم وضع كل التعريفات الجمركية والقوانين الفنية والمواصفات التى يتطلبها السوق الأوروبى.

٤-٢-٢ سياسة تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية :

تبدو أهمية تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية والتكتلات الإقليمية ، كهدف سياسة تنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، **حيث يعكس التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة أهمية دور الاتفاقيات الخارجية كعوامل حاكمة فى الأسواق التى تصدر إليها مصر** . ويعكس الجدول رقم (٤-٥) حجم العجز فى الميزان التجارى لمصر مع أهم

---

١) واجهت الصادرات الزراعية المصرية مصاعب من بينها إعلان الإمارات فى ٢٠١٧ حظر استيراد الفلفل المصريب أنواعه ،وقررت السعودية حظر صادرات الفراولة المصرية بسبب متبقيات المبيدات إلى جانب حظر السودان دخول السلع المصرية الزراعية والحيوانية.
www. CNBC Arabia

٢) الاتحاد الأوروبي يرفع الفحوصات الإضافية على صادرات.. www.albawabhnews.com/
www.expoegypt.gov.eg
www.almalnews.com/.../

٣) والقرارات الصادرة بخصوص شهادات الجودة : قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٣٤٨ ورقم ٤٠٣ لسنة ٢٠١٠ بخصوص إلزام جهات التفتيش وجهات منح شهادات المطابقة (الجودة) التالية : المواصفة الدولية لنظم إدارة الجودة ISO/IEC900. المواصفة الدولية لنظم إدارة البيئة ISO 14001. مواصفة نظم إدارة الصحة والسلامةا لمهنية OHSAS 18001. المواصفة الدولية لنظم إدارة سلامة الغذاء ISO2200 . بالحصول علي اعتماد من المجلس الوطني للاعتماد . وتعتبرشهادة المطابقة (الجودة) التي تصدر بالمخالفة لهذين القرارين والتي ليس لها مرجعية من طرق الغش وفقا لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

التكتلات فى العالم ومعدل التبادل التجارى وذلك خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ومن ثم تبدو أهمية تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية .

جدول رقم (٤-٥) : حجم العجز فى الميزان التجارى لمصر مع أهم التكتلات فى العالم خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٥/٢٠١٦ (مليار$)– ومعدل التبادل التجارى (%)

	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	معدل التبادل التجارى %	
							2011/2010	2016/2015
الاتحاد الأوروبى	-٦.٧	**-7.3**	-٨.٣	-٦.١	-١٠.٣	-١١.٤	%٣٨.٠	%٣٠.٨
الدول العربية	**-0.6**	-٣.٨	-٤.٩	-١١.٢	-٨.١	-٤.٧	%١٤.٨	%٢١.٣
آسيا (بدون الدول العربية)	-٦.٨	٠.٧	-٠.٦	-٨.٧	-١٠.٢	-٩.٣	%١٩.١	%١٧.٧
الولايات المتحدة	**-2.4**	-٢.٢	-١.٤	-١.٧	-١.٧	-١.٣	**%12.3**	%٥.١
دول ومناطق أخرى(كنداالبرازيل الأرجنتين استراليا)	-١.٧	-٢.٩	-٢.٩	-٠.٧	-٣.٠	-٥.٣	%٣.٨	%١٠.٩
دول أوروبية أخرى(تركياسويسرا)	**-3.7**	-٣.٠	-٤.٧	-٢.٩	**-3.7**	-٣.٢	%٩.٢	%٧.١
أفريقيا (بدون الدول العربية)(كينيانيجيريا-اثيوبيا-ج افريقيا)	-٨٢.٤ مليون	٨٢ مليون فائض	٦ مليون فائض	٠.٠	-٥٥.٦ مليون	-٢٢٧.٢ مليون	%١.٥	%١.٦
روسيا الاتحادية ودول الكومونولث	-٠.٧	-١.٠	-٢.٥	-٢.٤	-٣.٥	-٣.٧	%١.٣	%٥.٥

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), EXTERNAL TRADE BULLETIN OF THE ARAB REGION ,Twenty-fifth Issue, UN-New York, 2017.

- بيانات البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة. www.cbe.gov.eg

٤-٢-٢-١ بعض الاتفاقيات الخارجية : وفقا للتوزيع الجغرافى للصادرات يلاحظ أنه على الرغم **أن الاتحاد الأوروبى يعد الشريك التجارى الأول لمصر فى ضوء اتفاقية الشراكة** بنسبة ٤٠.٧% من اجمالى الصادرات لعام ٢٠١٠/٢٠١١ - (شكلت الصادرات لايطاليا منها حوالى ٥٠.٩% كشريك تجارى أول لمصر)- إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى ٣٢.٣% لعام ٢٠١٥ /٢٠١٦ . وبالنسبة هيكل الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى(١)، نجد أنها تتركز فى مواد خام وسلع منخفضة التكنولوجيا٦٥% من الصادرات بترول خام ومنتجاته، و٦.٤% ألمنيوم خام، و٥.٦% حديد وصلب، ٣.٥% خيوط ونسيج قطنية، و٢.٩% بياضات أسرة (٢) تتسم بانخفاض القيمة المضافة. فى حين تتمثل الواردات فى معظمها فى واردات تكنولوجية، أجهزة إرسال واستقبال الإذاعةوالتليفزيون والرادار وأجزائها، وأدوات وأجهزة طبية، وراتنجات وموصلات وعوازل والورق ومضخات ورافعات السوائل ومنتجات كيميائية، وأجزاء سيارات وجرارات ومواد بتروكيميائية.أيضا تأثر الصادرات المصرية بوضع مواصفات فنية على الأغذية والسيراميك فضلا عن المواصفات الصحية والبيئية المفروضة على السلع الزراعية وخاصة البطاطس، ومن ثم تواجه الصادرات المصرية حواجز فى الأسواق الأوروبية لا علاقة لها بالرسوم الجمركية مثل قواعد المنشأ ومقاييس الصحة والمواصفات الفنية وغيرها. هذا بالإضافة إلى **إجراءات المراقبة داخل الدولة المصدرة**، مما يؤثر على زيادة حجم الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبى. ومع انضمام دول شرق ووسط أوروبا إلى جانب دول حوض البلقان،وأيضا "البريكسيت"، يتطلب الأمر السعى لزيادة فرص تحقيق مكاسب فى التجارة على المستوى الدولى والاستفادة من أوضاع أسواق الاتحاد الأوروبى. هذا وقد طالبت مصر فى مؤتمر وزراء تجارة دول منظمة الاتحاد من أجل المتوسط فى مارس ٢٠١٨، بمنح الدول الأعضاء فترة انتقالية ٥ سنوات لتطبيق قواعد المنشأ التفضيلية الأورومتوسطية(٣).

---

١) يعطى الاتحاد الأوروبى مزيدا من المزايا للصادرات الصناعية التى لا تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية مرتفعة، فى حين يحجم هذه المزايا فى حالة الصادرات الزراعية التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية عالية، كما أنه لا يعتبر الخضر والفاكهة المجمدة أوالمجففةأوالمربات سلعا مصنعة ويتم معاملتها كسلع طازجة وذلك لأغراض التعريفة الجمركية من حيث معاملة السلع الزراعية مما يقلل من المزايا الممنوحة ومن ثم ضرورة وجود آلية مؤسسية لحل أية مشكلات قد تعوق الصادرات المصرية لدول الاتحاد. أيضا جذب مزيد من الاستثمارات واستمرار وزيادة حجم الدعم المالى والفنى حرية انتقال الأيدى العاملة فى اطار السياسات المتوسطية للاتحادالأوروبى.

٢) د. ناصرجلال حسين ود.محمود أمين البتانونى، " الشراكة المصرية الأورومتوسطية"، مجلة مصرالمعاصرة،العدد (٥١٢)،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ،القاهرة ،أكتوبر ٢٠١٣.

٣) الصفحة الرئيسية www.mti.gov.eg

– أيضا فى ظل التحولات التى عرفتها الساحة الدولية تبدو أهمية **اتفاقية "تجمع دول الكوميسا"**، وقد أشار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن إجمالي قيمة الصادرات بين دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠٠٦– ٢٠١٥) تبلغ ٩.٦ مليار دولار، وتأتى مصر فى المرتبة الثانية(بعد الكونغو) بقيمة ١.٧ مليار دولار بنسبة ١٧.٩%من إجمالي قيمة هذه الصادرات عام ٢٠١٥، بينما إجمالي قيمة الواردات بين دول الكوميسا سجلت ٩.٤ مليار دولار وجاءت مصر فى المرتبة السادسة بقيمة ٠.٦ مليار دولار بنسبة قدرها ٦.٣%. وأن نسبة تغطية الصادرات/ إلى الواردات المصرية لمجموعة الدول الأعضاء فى الكوميسا نحو ٢٩٠.٦ % عام ٢٠١٥، كما تهدف الاتفاقيات إلى قيمة مضافة حوالى ٤٠% من السلع المصدرة مما يدل على أن **هذه الأسواق تعد واعدة للصادرات المصرية**(١). هذا وتشمل أهم السلع المصدرة : مواد البناء كالحديد والصلب والأسمنت، والمنتجات الكيماوية والدوائية، والورق والألومنيوم، والأدوية والمنتجات الغذائية، والسجاد والموكيت والأثاث، والسيراميك والأسمدة والمبيدات الحشرية والأرز والمنسوجات. وخلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٢/٢٠١٣ انتقال حجم الصادرات لمستوى أعلى(٢)، **مما يظهر وجود فرصا كبيرة لنمو صادرات مصر إلى دول الكوميسا** بمواجهة التحديات التى تواجه الصادرات المصرية لهذه الدول، والتى ترتبط بالمنتج المصرى كضعف الجودة وضعف التواجد المصرى بمعارض دول التجمع وتحديات مجالى النقل والشحن من ارتفاع التكاليف وطول المدة وتعدد وتعقد الإجراءات الإدارية وعدم توفر المعلومات اللازمة عن الأسواق، بالإضافة إلى تحديات مرتبطة بأسواق دول الكوميسا نفسها تتمثل فى تركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع المجموعات الاقتصادية الكبرى(٣) والتواجد القوى للشركات دولية النشاط أيضا تفتقد معظم دول التجمع لنظم مصرفية جيدة

---

١) هذا وعدد المجموعات السلعية التى مثلت أعلى قيم من حيث مساهمتها فى الصادرات المصرية إلى مجموعة الدول الأعضاء فى تجمع الكوميسا (٣٣ مجموعة)، ذلك أن عدد المجموعات السلعية التى بها ميزة تنافسية مستبانة (الفرق بين الميزة التنافسية للصادرات والواردات) (١٦مجموعة) أهمها: الألبان ومنتجاتها والبيض والعسل، صمغ اللك ومنتجات خلاصات نباتية، سكر ومصنوعات سكرية، خضر ونباتات ودرنات صالحة للأكل، فواكه وأثمار صالحة للأكل، زيوت عطرية وراتنجات ومحضرات تجميل، منتجات مطاحن وشعير ناشط ونشا حبوب.
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دورالكوميسا "، الجهاز المركزى للتعبئة لعامة والإحصاء ،القاهرة ٢٠١٧.

www.capmas.gov.eg

٢) زيادة تنويع الصادرات بين عدد أكبر من دول الكوميسا .
د.زينب توفيق السيد، "الاتحاد الأفريقي والتنمية الاقتصادية : مصر وتجمع الكوميسا " ، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٣.
٣) الصين والهندواسرائيل وفرنسا . أنظر :
د. ناصرجلال حسين ود.محمود أمين البتانونى، " الشراكة المصرية الأوروموتوسطية"، مرجع سبق ذكره.

وعدم وجود آليات لضمان تمويل الصادرات. مما يستلزم **عدة آليات لمواجهة هذه التحديات، منها** تنشيط وتفعيل التجارة الاليكترونية والاستفادة من وجود وكلاء مصريين فى دول التجمع بما يساعد على إتاحة كافة البيانات اللازمة وربط نقاط التجارة فى دول التجمع من خلال إنشاء شبكات تسهيل توفير المعلومات التجارية. أيضا الاهتمام بتفعيل بنظام الصفقات المتكافئة. كذلك إقامة مناطق لوجيستية كما فى كينيا فى عام ٢٠١٧. تنشيط الاستثمارات بين مصر ودول التجمع، حيث تتمتع شركات المقاولات المصرية بخبرة واسعة فى الأسواق الأفريقية مما يتيح لها الفرصة فى تطوير البنية الأساسية وزيادة التعاون فى الجانب الاقتصادى والتكنولوجى. بالإضافة إلى المساهمة فى **إعادة بناء دول الجوار** حيث يحتل صادرات قطاع مواد البناء لمصر متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٥/ ٢٠١٦ المركز الأول فى الصادرات السلعية بنسبة حوالى ٢٤.١% وفقا لبيانات المجلس التصديرى. هذا وتستحوذ أسواق دولتى ليبيا (كشريك تجارى أول لمصر داخل تجمع الكوميسا) والسودان على أكثر من ٧٥% من صادرات مصر لدول الكوميسا والتى تبلغ ٨.٥% من اجمالى صادرات مصر الكليةعن متوسط الفترة ٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٥/٢٠١٦([1])، مما يعكس أيضا – دور اللغة والبعد الجغرافى – كعوامل حاكمة للصادرات المصرية . وبالنظر إلى تجارة مصر الخارجية مع الدول الأفريقية بصفة عامة، ومنها تجمع الكوميسا، نجد أنها تمثل جزءا نسبيا بسيطا من اجمالى تجارة مصر الخارجية مع العالم كامتداد طبيعى لانخفاض المستوى العام للتعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأفريقية، والذى جاء نتيجة عدة دوافع يخضع جانب منها لاعتبارات سياسية. ويتيح انضمام مصر لتجمع "الكوميسا" العديد من الفرص المتبادلة أهمها، حماية الصادرات المصرية الموجهة إلى دول التجمع من منافسة المنتجات الأجنبية، نظرا لإتباع الكوميسا مراحل التكامل الاقتصادى، كما أنه باندماج "الكوميسا" مع تكتلات اقتصادية افريقية أخرى مثل "السادك" و "شرق

[1])بنك السودان المركزى- الموجز الإحصائى للتجارة الخارجية،والتقرير السنوى لعام ٢٠١٥/https://www.uneca.org/sites
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ، ٢٠١٦. www.capmas.gov.eg
وتجدر الإشارة إلى أن تقرير التنافسية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ قد أشار إلى وجود قيدين أساسيين يواجهان التجارة العربية البينية – ومنها مصر وليبيا والسودان- أهمها : الإرتفاع النسبى فى مستويات التعريفة الجمركية، القيود غير الجمركية على التجارة حيث أن التدابير تعادل (كعبء جمركى) ما نسبته ٣٢% بالنسبة للمبادلات الصناعية weforum.org/the-global-competitiveness-report-2013-2014

أفريقيا" فى **تكتل"المنطقة الحرة الثلاثية الإفريقية"**(١) من شأنه توسيع الأسواق، حيث يوسع التعاون المصرى الأفريقى ليشمل ٢٦ دولة بينها إعفاءات كاملة.

٤-٢-٢-٢ سياسة مستويات التعاون العربى فى ضوء تنامى دور التكتلات الإقليمية لمواجهة تصاعد الحمائية الجديدة : تنامى أهمية دور التكتلات الإقليمية على الساحة الدولية، وخاصة فى ظل المستجدات العالمية من التوجه نحو السياسات الحمائية الجديدة للتجارة الخارجية، وقد أصبحت التكتلات الدولية تسيطر على حوالى ٨٥% من التجارة العالمية (٢)، ويظهر الواقع الراهن للاقتصادات العربية مدى حاجتها للارتقاء بالمستويات القائمة للتعاون البينى العربى ، **لتحقيق مسار مستقبلى أكثر استدامة يواكب التحديات والمخاطر المستقبلية**(٣)، وذلك **فى ضؤ تنامى التحديات والمستجدات العالمية المؤثرة على الاقتصادات العربية** وما تفرضه من متطلبات تعزيز مستوى التنافسية ورفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية._وحيث يتضح بتتبع مستويات تطور وتنامى التجارة العربية البينية تدنى نسبة التجارة البينية العربية، خلال الفترة ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦، إذ لم تتجاوز نسبة الصادرات العربية فى المتوسط ٨.٦%، مقابل ١٢.٨% للواردات خلال نفس الفترة، وهى نسب أقل من المعدلات العالمية وذلك على مستوى كيانات وأطر أكثر تقدما من وأيضا أقل تقدما من الدول العربية فلم تتجاوز التجارة البينية العربية ٩% خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٦، مقارنة بحوالى ٦٥% لـ EU(27) ، وحوالى ٥٨% لـ G20، وحوالى ٤٩% NAFTA ، ونحو ٣٧% لـ G8 ، ٢٦% ASEAN ، ١٦% LAIA (Latin America Integration Association)، وحوالى ١٥% MERCOSUR ، ١٤% CRICOM (Caribbean Community) خلال نفس الفترة. كما أن التجارةالعربية من السلع غير النفطية بالنسبة للتجارةالعالمية تبلغ ١% فقط (٤). أى أن المنطقة لم تسهم فعليا فى إجراء تعديل جوهرى فى هيكل التجارة العربية لصالح التعاملات البينية العربية.

---

١) مفوضية الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب افريقيا وجمهورية مصر العربية، "اتفاق مبدئى بشأن اتمام الاتفاق الخاص بالتجارة والاستثمار بين الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب افريقيا وجمهورية مصر العربية" . UEMOA_ar

المركز العربي للبحوث والدراسات: خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي ... www.acrseg.org/39227

مصر و (الايموا)- www.sis.gov.eg/section/433/2445?lang=ar

2) UNCTAD, 2014.

٣) د. نواف أبوشمالة،" التكامل الاقتصادي:آليات تعزيزالتعاون الاقتصادي العربي"، مجلة سياسات التنمية العدد (٥٠)، معهد التخطيط العربى، ٢٠١٦.

4) WITS - UNSD Comtrade2016

www.alarabiya.net./articles/2013/

وأكدت إحدى الدراسات التطبيقية(١)، على أن واقع الصادرات المصرية– والعربية يظهر أنها أقل من المستوى الممكن ولا يعكس الطاقات الفعلية المتاحة، حيث تصدر بنحو ثلث طاقتها التصديرية، وهو ما يعود بشكل أساسى إلى تركز التصدير فى الشركات الصغيرةوضعف وجود الشركات التجارية الكبيرة القادرة على تعبئة طاقات التصدير وحفز الاستثمار فى تنويع قواعد الإنتاج والتصدير وخلق فرص عمل جديدة ، كما هو الحال فى باقى أقاليم ودول العالم. وتبدو **أبرز المعوقات** – وفقا لتقرير الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجى- هى : المبالغة فى طلب الاستثناءات التى شملت كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، وقيام بعض الدول بفرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية.وبالإضافة إلى التركز وضعف مستويات التنويع إذ بلغ مؤشرالتنوع السلعى لمصر ٠.٥٣٩ وعدد السلع المصدرة ٢٤٢ عام ٢٠١٤–حسب التصنيف السلعى للانكتاد ٢٠١٤ (تصنيف ٣فئات) كما ذكرنا سابقا– مقارنة بـ ٠.٦٥٣ (٢٢٩ سلعة) للمغرب ، و ٠.٥٣٠(٢٢٦ سلعة)لتونس، **نجد تواضع مساهمةالتكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية مقارنةبالدول الأخرى،ومن ثم تدنى نسبة الصادرات السلعية ذات القيم المضافةالأعلى والمستوى التكنولوجى الأكثرتعقيدا فى قائمةالصادرات** ، وهو ما يؤكده المؤشر الدولى لتقييم كفاءة التجارة Trade Performance Index لعام ٢٠١٦/٢٠١ والعمليات المرتبطةبها وتنافسية الصادرات الوطنية فى الأسواق الخارجية، إذ لم تتمكن أى من الدول العربية من التواجد ضمن المراكز الـ ١٥ المتقدمة، واحتلت مصر المركز ٩٧ فى المؤشرالكلى لكفاءة التجارة (من بين ١٣٤ دولة) كما يتضح من الجدول التالى.

1) ESCWA,2015-2016

جدول (٤-٦): تقييم كفاءة التجارة لمصر وعدد من الدول العربية ٢٠١٥/٢٠١٦

	معدات غير اليكترونية	صناعة تكنولوجيا المعلومات	معدات اليكترونية	معدات نقل	المنتجات المعدنية	الملابس الجاهزة	الصناعات المتنوعة	المؤشر الكلى لكفاءةالتجارة
مصر	٦٧	٦٥	٤٨	٧٦	٥٥	٣٨	٥٦	٩٧
تونس	٥٥	٤٤	٤١	٦٠	٨١	٢٦	٦٢	٧٦
المغرب	٦٣	٦٢	٣٧	٤٥	٧٧	٢٤	٧٣	٤٣
الامارت	٤٣	٣٥	٥١	٥١	٤	٦٣	٢٩	١٦
الأردن	٩٠	٨٠	٨٤	١٠٨	٩٧	٤١	٨١	٤٠
السعودية	٦١	٦١	٧٢	٨٤	٢	١٠٧	٧٠	٤٨
عمان	٦٠	٦٧	٦٣	٧٨	٢٩	١٠١	٧٩	٣١
إجمالى الدول المصنفةعالميا	١٥٢	١٢٨	١٣٨	١٤٨	١٦٨	١٢٥	١٥٣	١٣٨

Source : WEF, Global Competitiveness Report, 2015-2016.

د. نواف أبو شمالة، " التكامل الاقتصادي : آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي"، ، مجلة سياسات التنمية، العدد (٥٠)، معهد التخطيط العربى بالكويت، ٢٠١٦.

٣.٢.٢.٤ سياسة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية : على الرغم من أهمية دور الاستثمار المحلى كوسيلة جذب للاستثمار الأجنبي(١)، فإنه تبدو أهمية سياسة توجيه الاستثمارات بشقيها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ورفع القدرات التنافسية للقطاعات فى مجال التقانة والتكنولوجيا التى مازالت الصادرات المصرية فيها ضعيفة، ومن ثم معالجة التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى، وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن. وفى هذا الاطار أظهرت التوجهات القطاعية للاستثمارات الكلية الدولية والعربية- ومنها مصر، المتدفقة للدول العربية تركزها فى قطاعات الإنتاج الأولى أو القطاعات الأخرى الاستهلاكية والأنشطة الاقتصادية غير القابلة للاتجار، وهى **النشطة التى تتسم بضعف مردودها التنموى وكذلك**

١) فقد بلغت تدفقات الـFPI حوالى ١٦.٠ مليار دولارفى ٢٠١٧/٢٠١٦ ، كما بلغت صافى تدفقات الـ FDI / الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٣٤ % فى ٢٠١٧/٢٠١٦

www.cbe.gov.eg www.gafi.gov.eg

انخفاض مساهمتها فى تعزيز المبادلات الإقليمية[1]. هذا وقد حددت دراسة للـ UNCTAD فى ٢٠١٤ المجالات ذات الإمكانية المتاحة أمام توسيع الاستثمار فى الدول النامية – بما فيها مصر، حيث حددت عدداً من القطاعات الأعلى قدرة على استقطاب تدفقات الاستثمار ونشاط القطاع الخاص فى الفترة المقبلة – والتى تتسم بارتفاع مردودها الاقتصادي والتنموي والممثلة فى قطاعات : الطاقة المتجددة، الأنشطة المتصلة بمعالجة آثار التغيرات المناخية، المياه ومعالجة المياه، الاتصالات والمعلومات والتعليم، الزراعة والأمن الغذائي. مما يتطلب الإرادة السياسية ووجود رؤية واضحة ومحددة الأهداف كآليات لتعميق وتوسيع التعاون الاقتصادي العربى، وتبنى إستراتيجية اقتصادية تقوم على تحديد القطاعات التى تتمتع فيها كل دولة بميزات تنافسية. فعلى الرغم من توصل WTO إلى اتفاقات محدودة حول بعض الجوانب المتصلة بقضايا الزراعة والتنمية وتسهيل التجارة (اجتماعات بالى بأندونيسيا – ديسمبر ٢٠١٣)[2]، إلا أنه هذا التقدم المحدود على مستوى المفاوضات الدولية متعددة الأطراف لا يقارن بالتقدم المتسارع فى مجال مفاوضات الاتفاقيات الإقليمية كخيار مفضل للعلاقات الاقتصادية بين الدول. ومن ثم تبدو **أهمية تركيز الدول العربية – ومنها مصر** – على تحريك مشروعها الاقليمى للتكامل الاقتصادي لتوظيف الطاقات التجارية والاستثمارية التى يتيحها تحرير انتقال عناصر الإنتاج، للحاق بالركب العالمى لبناء سلاسل الإمداد الخاصة بها، والارتباط بالسلاسل العالمية للإنتاج، الذى يتيح للدول فرصة الاستفادة من كافة مزاياها التنافسية.

٤-٢-٣ سياسة الاستعداد لمواجهة المزيد من المنافسة الدولية :

فى ضوء تصاعد الحمائية ونشوب الحرب التجارية بين (الولايات المتحدة – الصين والهند والاتحاد الأوروبى) فى تراجع واضح لدور منظمة التجارة العالمية WTO حيث قررت الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥% على واردات الصلب و ١٠%على واردات الألومنيوم فى ٢٠١٨. وفرض

---

[1]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار -٢٠١٥ و ٢٠١٦.

UNCTADE, 2015, 2016

٢) فرض رسوم إضافية من بعض الدول على السيارات والحاويات الصادرة من مصر (كمثال: الأردن في البضائع المصدرة إلى العراق) .تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)

https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.EXP.COST.CD

تعريفات جمركية قيمتها ٦٠ مليار دولار على بعض الواردات من الصين –الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة–، كما ستطال الرسوم المزمع فرضها قطاعي التكنولوجيا والاتصالات كإجراءات للرد على الممارسات التجارية "غير العادلة". حيث تنتهك الصين قواعد منظمة التجارة العالمية بحرمان الأجانب والشركات الأمريكية من حقوق براءات الاختراع الأساسية وتفرض شروط تعاقدية سلبية وملزمة، إضافة إلى خسائر قدرتها الولايات المتحدة بـ 300 مليار دولار بسبب سرقة حقوق الملكية الفكرية(١). وفى المقابل لوح الاتحاد الأوروبي بالرد ما سيفتح الباب أمام **حرب تجارية**، ومما دفع الصين إلى أنها سترد بفرض رسوم تصل إلى ٣٠ مليار دولار على الواردات الأمريكية. كما دفعت بالاتحاد الأوروبي "لاتخاذ موقف مشترك" ضد الحمائية الأمريكية التى ستقوض مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف. ومن ثم تبدو منظمة التجارة الدولية المنوط بها الدفاع عن حرية التجارة التبادل عاجزة حيال الواقع، مع استمرار القدرات الصناعية الصينية الهائلة والفائض الألماني المتواصل، ومؤخرا السياسة التجارية الحمائية بالولايات المتحدة. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن التجارة الدولية بين المراوحة وشلل في المرجعية. (٢)، وأن هناك مشكلة حوكمة عالمية. وتوقع الـ IMF (٣) أنه إذا استمرت الحرب التجارية لمدة عام واحد ستبلغ الخسائر العالمية ١.٣ تريليون دولار وستؤثر على الاستقرار العالمى. ذلك أن وتيرة "النمو الاقتصادي العالمي المتوقع ٣,٩% للعامين ٢٠١٨ و٢٠١٩ سيتباطأ مع انحسار السياسات الداعمة للاقتصاد ولا سيما في الولايات المتحدة والصين. مع التوتر التجاري والمخاطر المالية المتزايدة فضلا عن الغموض الجيوسياسي. لكن التوقعات لآسيا لا تزال مرتفعة " إذ تسهم هذه المنطقة بحوالى ثلثي النمو العالمي".

هذا وتستهدف استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتنمية الصادرات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠(٤) خفض عجز الميزان التجارى بنسبة ٥٠% وتحقيق معدل نمو سنوى ١٠% فى قيمة الصادرات السلعية غير

---

[1]) https://arabic.rt.com arabic.news.cn/2018-06/15/c_137256685.htm
https://www.imf.org/.../News/.../2018/.../sp-lagarde-creating-a-bette...
www.imf.org/~/media/Files/.../PP/.../2018/.../pdf

2) https://arabic.rt.com/.../
https://arabic.sputniknews.com

[3]) https://www.imf.org/.../News/.../2018/.../sp-lagarde-creating-a-bette...

٤) وزارة التجارة والصناعة، " إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠" ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

البترولية حتى عام ٢٠٢٠، بحيث تصل قيمة الصادرات السلعية غير البترولية إلى ٣٠ مليار دولار فى ٢٠٢٠ بالارتكاز على قطاعات الصناعات الهندسية، الكيماوية، الغزل والنسيج، ومواد البناء. ويلاحظ أن أعلى معدل نمو سنوى لقيمة الصادرات السلعية غيرالبترولية حوالى ٤.٨ % فقط خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ والفترة المستقبلية من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٦ كما يتضح من الجدول رقم (٤-٧) والشكل رقم (٤-٢) التاليين .

جدول رقم (٤-٧) : تطور القيمة الإجمالية للصادرات والواردات والميزان التجاري المصري للسلع غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢١٠٦ والقيمة المتوقعة حتى ٢٠٢٦ (مليار دولار)

السنوات	الصادرات السلعية غيرالبترولية	الواردات السلعية غير البترولية	الميزان التجاري(للسلع غير البترولية)
2005	8200	25300	17100
2006	11900	32400	20500
2007	14900	43243	28343
2008	14200	45400	31200
2009	16167	40470	24303
2010	19712	45828	26116
2011	22337	52970	30633
2012	20489	56812	36323
2013	21187	56978	35791
2014	20510	61055	40545
2015	17410	62506	45096
2016	18675	51508	32833
2017	24156.695	69461.3619	45304.67
2018	25294.549	72952.9405	47658.39
2019	26432.402	76444.519	50012.12
2020	27570.256	79936.0976	52365.84
2021	28708.11	83427.6762	54719.57
2022	29845.963	86919.2548	57073.29
2023	30983.817	90410.8333	59427.02
2024	32121.67	93902.4119	61780.74
2025	33259.524	97393.9905	64134.47
2026	34397.377	100885.569	66488.19

مصدر الجدول: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة، تم حساب Beyondالقيمة المتوقعة للفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٦ وفقا لمعادلة اتجاه عام كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٢) التالى.

شكل رقم(٤-٢):الميزان التجاري المصري للسلع غير البترولية خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ والقيمة المتوقعة حتى ٢٠٢٦(مليار$)

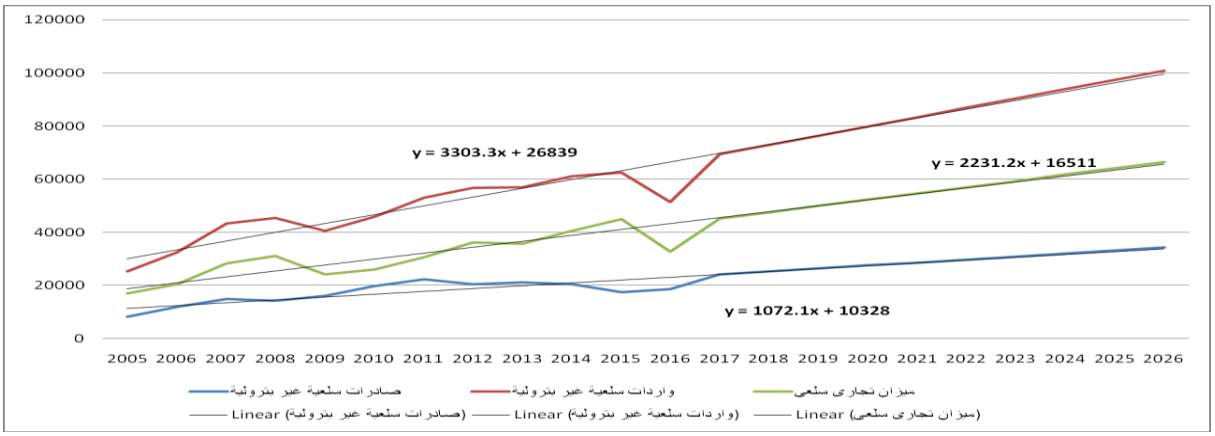

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ((٤-٧) السابق .

والاستراتيجية قامت بعدد من التعديلات على جزء من الإجراءات، قصيرة ومتوسطة المدى. ومن ثم فإنه تتمثل سياسات مصر للاستعداد لمزيد من المنافسة الدولية فى : أن تحقق الصادرات السلعية غير البترولية زيادة تتراوح بين ٢-٣ مليار دولار ومن ثم زيادة قاعدة المصدرين خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، **مما يتطلب** [1] : استراتيجيات قطاعية لإزالة العقبات التى تواجهها، وإستراتيجية لفتح أسواق جديدة . . التوسع الصناعى وزيادة خطوط الإنتاج وعودة المصانع للعمل بكامل طاقتها الإنتاجية القصوى لتغطية السوق المحلية والتوسع التصديرى، وهو ما يحتاج لمزيد من الوقت. . تبسيط إجراءات التمويل لتحقيق مستهدفات الخطة المستقبلية، لتمويل مرحلة ما قبل التصدير، والتصدير لأسواق جديدة التى بها نسبة مخاطر مرتفعة . .الاهتمام بالجودة واستهداف "علامات تجارية" للمنتجات المصرية، وإلزام المصدرين بالمعايير العالمية. . تفعيل جهاز التمثيل التجارى ودور المجالس التصديرية لتقوم بدورها الأساسي فى زيادة معدلات الصادرات . . الاستفادة من أهم نقاط القوة بزيادة الطاقة التصديرية للقطاعات الغير مستغلة والتى لمصر ميزة تنافسية فيها – تمثل فرصا ضائعة للتجارة –، مثل الصناعات الغذائية والمعدنية والملابس الجاهزة . . بناء ميزات تنافسية جديدة للقطاعات التصديرية والسلع ذات القيمة المضافة المرتفعة كالأدوية، والأجهزة الكهربائية وأجزائها، والأجهزة الميكانيكية وأجزائها، والبصريات، والسيارات بأنواعها[2] . . زيادة مستويات

[1]) http://www.geoic.gov.eg
[2]) http://www.arabfinancewww.mti.gov.egwww.geoic.gov.eghttp://

التعاون البينى العربى –كما ذكرنا سابقا–.. توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والدخول فى ركاب الصناعة ذات التعقيد التكنولوجى – وهو الاتجاه العالمى– خلال فترة ٣ إلى ٤ سنوات، ليكون للصادرات مكان بالأسواق العالمية. إذ يشير مؤشر التعقد الاقتصادي إلى أن مصر تحتل المرتبة الـ 61 لعام ٢٠١٤ ، مقارنة بالأردن المركز ٦٨ لعام ٢٠١٥ والمركز ١٣٩ لبنجلاديش عن نفس العام، بينما تحتل اليابان المركز الأول، يليها سويسرا بالمركز الثانى، وألمانيا الثالث(١). وبالتالى يمكن اقتراح مصفوفة سياسات لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية فى ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

٤-٣ مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية

فيما يلى مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية كالآتي :

شكل رقم (٤-٣) مصفوفة سياسات مقترحة لتنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

الهدف	السياسات	الآليات / الإجراءات	المدى الزمنى (تقريبى)
مواجهة المستجدات التباطؤ فى النمو فى التجارة السلعيةالعالمية وتصاعد الحمائية	الاستعداد لمزيد من المنافسة	– توجيه السياسة الصناعية نحو دعم الأنشطة(الاليكترونيات–الأحجار والزجاج–النسيج– مواد البناء كالحديد والصلب والأسمنت، والورق والألومنيوم، والأدوية، المنتجات الغذائية، والسجاد والموكيت والأثاث، والسيراميك والأسمدة والمبيدات الحشرية..)– مع عدم إغفال حل مشكلات القطاعات التصديرية الموضحة بالجدول(٣-٢) كمعوقات للتصديرالموضحة بالشكل(٣-٢) – الإنتاج للتصدير (باقامة مناطق صناعية متخصصة، وربطها بسلاسل القيمة)– بمشاركة القطاع الخاص – تعزيز الاتفاقيات التجارية لأهم الشركاء التجاريين	قصيرة ومتوسطة الأجل (١-٤سنة)
معدل نمو صناعي مستهدف ٨% > فى	سياسة تنمية الصادرات	– الاستقرار السياسي – تبسيط الإجراءات(تخفيض عدد الأيام الازمة للتصدير بالوصول إلى	قصيرة ومتوسطة

(١) ويعد **مؤشر التعقيد الاقتصادى** هو ترجمة للمعرفة الانتاجية الموجودة بالمجتمع والمترجمة بالمنتجات ، حيث تقاس هذه المعرفة بحجم تنوع وتطور سلة المنتجات الصناعية للدولة .

منتدى الاستراتيجيات الأردنى ، "أطلس التعقيد الاقتصادى"، مايو ٢٠١٧. Harvard "The Atlas of complexity Index, 2014 www.arabfinance

ضوء معدل نمو اقتصادي مستهدف ٧%([1])	**مع سياسة الإحلال محل الواردات**	**المستويات العالمية)** **– التمويل بشروط ميسرة ومنح الحوافز الضريبية(اعفاءات ضريبية للشركات ذات التوجه التصديرى فى السلع ذات الميزة النسبية، وربطها بالحصول على شهادة الجودة والمطابقة)** **– المساندة وفق المعايير المحددة (بالجدول رقم ٤–٤) وفق تطور أداء صادرات القطاعات الموجهة إليها** **– جذب الـ FDI فى القطاعات التى تتسم بارتفاع مردودها الاقتصادي والتنموي فى الفترة المقبلة وتشمل: الطاقة المتجددة، الأنشطة المتصلة بمعالجة آثار التغيرات المناخية، المياه ومعالجة المياه، الاتصالات والمعلومات والتعليم، الزراعة والأمن الغذائي–وفقا لـ UNCTAD 2014.** **– السياسة الصناعية : وتتلخص فى زيادة القيمة المضافة** **– الاهتمام من جانب الدولة بالصناعة القومية الإستراتيجية : كالأدوية، الحديد والصلب، الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ([2])**	**الأجل (١–٤سنة)**
القضاء على الفجوةالتكنولوجية الابتكارية (التحول من صنع فى.. إلى ابتكار..) انتاج سلع ذات ديناميكية أعلى	**سياسة بناء ميزات تنافسية جديدة للقطاعات التصديرية**	**– دور الابتكار فى تغيير هيكل الصادرات، وتحسين الأداء الصناعي(بالانتقال من صنع فى مصر– إلى ابتكار مصرى)** **– الإنفاق على الـR&D من خلال ريادةالأعمال([3]) (بمنح مزيد من اعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات من منتجات جديدة)** **– تدريب المهارة للعمالة(عن طريق: تدريب فنى– بعثات –رقابة على الأداء)** **– دعم الابتكار لرفع القدرة التصديرية للمشروعات الصغيرة والعناقيد الصناعية(بمنح تسهيلات تمويلية واجرائية–وربطها بالأسواق الخارجية من خلال الاتفاقيات)** **– المواد والمنتجات الكيميائية، الآلات والمعدات ولوازم المكاتب والمحاسبة ، الأجهزة الكهربائية والاليكترونية والاتصالات،الأدوات الطبية الدقيقة والبصرية، السيارات والمقطورة ومعدات النقل** **– تشجيع الشركات على الدخول فى الصناعات الإبداعية(بالحوافز الضريبية)**	**طويلة الأجل (٤–٦سنة)**

[1]) وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى.

[2]) تشكل صادرات المنسوجات ١٥% من صادرات مصرالسلعية غير النفطية، وذلك بقيمة ٢.٦ مليار دولارعام ٢٠١٥/٢٠١٦ .
مركز تطويرالمنسوجات (وزارة التجارة والصناعة)، "استراتيجية تطويرالمنسوجات ٢٠٢٥"،مايو ٢٠١٧. مشارا إليه فى : مؤتمرأكاديمية السادات، "الاصلاح الاقتصادى هيكليا "، مرجع سابق .

[3]) حيث **تتلخص أهم معوقات صادرات الابتكار** فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول النامية فى نقص الموارد الحكومية المتاحة للـR&D، وحداثة القدرات التكنولوجية المتراكمة مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة ، وكتجربة البرازيل واليابان وفرنسا، يتم تمويل وتسويق الابتكار من خلال ريادة الأعمال، وتستخدم الشركة والمصانع الأبحاث العلمية والتكنولوجيا لإنتاج منتجات جديدة أكثر تلبية لاحتياجات المستهلكين وتتماشى مع توقعاتهم . ومن ثم تبدو أهمية دور الابتكار فى إيجاد منتجات جديدة للتصديركما فى "الصين" فقد سميت منطقة شرق آسيا فى ٢٠١٤ باسم "مصنع آسيا" حيث قامت الصين بإيجاد وسائل لتنويع تجارة صادرات المنطقة وزيادة الاستثمارات فيها .
- www.imf,Finance & Development , December, 2014.

		– دورالابتكار التسويقي فى ضمان المركز التنافسي للمؤسسات والمنتجات (بالأسواق الخارجية وعدم فقدها)	
استهداف صناعات محددة للمنافسةبالأسواق الخارجية	سياسة الانتاج من أجل التصدير	– رفع الجودة وإلزام المصدرين بالمعايير العالمية – السعر – المحتوى التكنولوجي (–تكنولوجيا صديقة البيئة)	متوسطة الأجل (٢ – ٤سنوات)
بناء اقتصاد المعرفة	سياسة الابتكار التكنولوجى	– الاهتمام بالتعليم والترجمة، والصحة (كأساس التقدم) – الاستفادة من موهبة البحث والتطويربالشركات متعددة الجنسيات فى تسريع وتيرة البحث العلمى (عن طريق: الشراكة بين الشركات والاستفادة ببحوث التطوير والابتكار–ومنح حوافز للشركات التى تنشئ وحدات للبحوث)	متوسطة وطويلة الأجل (٢ – ٦سنوات)

المصادر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية :

-استراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، المركزالمصرى للدراسات الإقتصادية، " سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر"، المعهدالعربى للتخطيط، دراسة تقييم القدرةالتنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية بإستخدام مؤشرات التجارة"، مجلة كلية التجارة، "التغيرات الهيكلية للتجارةالخارجية والتنمية –رؤية مستقبلية"،جامعة عين شمس، معهد التخطيط القومى،" تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات "،" التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية ،ماليزيا ،والصين "،"بناء قواعد صناعية تصديرية للإقتصاد المصرى"، مؤتمر أكاديمية السادات للعلوم الادارية، " الاصلاح الاقتصادى هيكليا " ، مراجع سبق ذكرها.

النتائج و التوصيات

النتائج :

إن تنمية الصادرات المصرية والحد من الواردات تعتبر من أهم الركائز التى تشتمل عليها السياسات الاقتصادية، وذلك بهدف زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، وحل مشكلة البطالة، مما يدفع بضرورة السعى لتحقيق طفرة فى الصادرات كقوة دافعة لعملية التنمية. وفى ضوء انخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل النمو فى الواردات خلال الحقبة الماضية، مما أدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى وينعكس سلبا على توفير التمويل اللازم للتنمية، تم تناول موضوع سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، بالتركيز على الصادرات السلعية خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥/٢٠١٦)، حيث شهدت الصادرات السلعية المصرية انخفاضاً بلغ نحو ٣٢.٤% خلال الفترة المذكورة، –وفقا لبيانات البنك المركزي المصرى– من حوالى ٢٨.٠ مليار دولار إلى حوالى ١٨.٧ مليار دولار خلال الفترة المذكورة .وتراجع معدل نمو الصادرات السلعية لمصر من حوالى ٩% فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى (– ٢٠%) عام ٢٠١٦ . وقد أشار البنك الدولى(١) إلى أنه من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر ٣.٩% فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، وسيكون محركه الرئيسى الاستثمارات العامة وصافى الصادرات . ومن ثم **يهدف البحث بصفة رئيسية إلى** اقتراح سياسات تنمية الصادرات السلعية المصرية غير البترولية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، من خلال النهوض بقطاع الصادرات السلعية المصرية باعتباره المحرك الرئيسى لعملية التنمية الشاملة المستدامة. حيث يظهر الاقتصاد العالمى منذ الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ تباطؤا فى النمو، وأزمات جيو–سياسية منها الهجرات غير الشرعية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة التى فرضت تغيرات فى نمط الإنتاج والاستهلاك وفرص التشغيل والتصدير، وما تلاها من أزمات لاحقة تحديداً الاضطرابات التي شهدها الاتحاد الأوروبي من تفاقم المديونيات و"البريكست" وعدم

(١) مصر،الآفاق الإقتصادية – أبريل ٢٠١٧ www.albankaldawli.org

استقرار اليورو وغيرها من التغيرات والمستجدات. ومن ثم نجد أن الاتجاهات الحديثة فى التجارة الدولية تعكس التباطؤ فى النمو فى التجارة السلعية العالمية إلى ١.٣% عام ٢٠١٦- وهو أبطأ معدل تحقق منذ الأزمة المالية العالمية-، مقارنة بـ ٢.٦% فى ٢٠١٥، وذلك فى ضوء تراجع الناتج القومي الإجمالي العالمي من ٢.٧% عام ٢٠١٥ إلى ٢.٣% عام ٢٠١٦ وفقاً لدلائل تصاعد الحمائية، وانخفاض أسعار السلع عالميا إذ انخفضت أسعار الطاقةبنحو ٤٥% عام ٢٠١٥، علاوة علي ازدياد التدابير الحمائية وتباطؤ سياسات تحرير التجارة في الدول المتقدمة وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن ثم أصبحت زيادة الحصة من الأسواق العالمية هدف صانع سياسات التجارة الخارجية، وتحقيق القدرة التنافسية للدول بالاعتماد على مزايا تنافسية جديدة ومتجددة معتمدة على كثافة المعرفة والابتكار خاصة بالإقتصادات المتقدمة ودفع تعافى التجارة الخارجية بالتعويل أساساً على النمو الإقتصادى، فى ضوء تراجع أداء النمو العالمى فى ٢٠١٦ محققاً ٣.١% مقارنة بـ ٣.٧% فى ٢٠١٤ و٢٠١٥بعد إعلان "البريكسيت". ونشوب حرب تجارية بين الولايات المتحدة – والصين والهند والاتحاد الاوروبى وتراجع واضح لدور منظمة التجارة العالمية، وذلك فى ظل **مخاطر عدم اليقين ومدفوعاً بسياسات تعزيز النمو والاستدامة.**

ومن ثم **تم تناول موضوع سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية بالبحث والدراسة . وتم التوصل إلى مجموعة النتائج التالية :**

١- المستجدات الإقليمية والعالمية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات تتمثل أهمها فى تراجع معدل النمو العالمى، تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات، وتصاعد الحمائية بالإضافة إلى العديد من التغيرات الاقليمية، والمحلية منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تبع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢- أسهمت المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وحتى ٢٠١٥/٢٠١٦ فى عدم حدوث طفرة فى الصادرات المصرية السلعية خاصة غير البترولية، وظل أداء مصر التصديري أقل منه فى العديد من الدول النامية، كالأردن والمغرب وتونس، سواء من

حيث نسبة صادرات الصناعات التحويلية لإجمالي الصادرات السلعية، أو من حيث نصيب السلع ذات المستوى المتوسط أو المرتفع من المهارات التكنولوجية .

٣- تعد اللغة والحدود - المسافة Distance- تكلفة النقل والاتصالات واللوجيستات- من أهم العوامل المؤثرة فى الصادرات السلعية المصرية، والاتفاقيات الخارجية وهو ما يظهر بوضوح فى أهم الشركاء التجاريين . وهو ما أكده نتائج النموذج القياسى .

٤- الدول الناهضة صناعيا أنجزت عملية "التحول الهيكلي" فى سباق التنمية، اعتماداً على قطاع رائد أو قائد key sector هو الصناعة التحويلية ذات التكنولوجيا العالية، و"العالية - المتوسطة" .

٥- تتركز الصادرات العالمية من السلع الرأسمالية (تحديدا الآلات والأجهزة ووسائل النقل) مرتفعة القيمة المضافة والمكون التكنولوجي، فى المقابل تتركز الصادرات المصرية فى عدد من الصناعات منخفضة - متوسطة المكون التكنولوجي وكثيفة الطاقة (وتحديدا الأسمدة والسيراميك والحديد والصلب) بالإضافة إلى بعض المنتجات ذات المكون التكنولوجي المرتفع (الآلات والأجهزة الاليكترونية والكهربائية وأجزاؤها)، وذلك عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٥/.٢٠١٦

٦- تسجل الصادرات من المنتجات كثيفة العمل والمواد الأولية أقل نصيب نسبى من إجمالي الصادرات المصنّعة لمصر بالمقارنة مع المنتجات مرتفعة ومتوسطة المحتوى التكنولوجي والابتكارى، بسبب قلة الاهتمام بتطوير الصناعات التقليدية .

٧- حققت مصر تنوعاً نسبياً فى صناعاتها بالاتجاه نحو الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا، ومن الصناعات القائدة فى هذا المجال الصناعات الكيماوية والبرمجيات-وفقا لإستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠، إلا أنها تواجه تحديات فى مجال تحسين الأداء الصناعي بالأخذ فى الاعتبار الظروف والمستجدات السياسية. ومع غياب آلية واضحة تساعد على التحول التدريجي فى هيكل الصناعة والصادرات نحو الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة ومرتفعة المكون التكنولوجي الابتكارى.

٨- يعد وجود ميزة نسبية ظاهرة فى صناعة الملابس والمنسوجات (٣.٢٤) والصناعات المعدنية(٣.٢١) وصناعة المواد الغذائية (٢.٦)، وتقديم مساندة للصادرات -بشرط ألا تقل نسبة المكون المحلى عن ٤٠%-، واتفاقيات التجارة الحرة، أهم نقاط القوة للصادرات المصرية.

٩- كما يعد الموقع الإستراتيجي واللوجيستى الهام وكنقطة محورية على طول طريق الحرير البحرى والأهمية التجارية والاستثمارية لمنطقة قناة السويس في دعم وتسهيل حركة التجارة الدولية، من نقاط القوة للصادرات المصرية.

١٠- الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات المصرية بصورة مستدامة على المدى الطويل، وقانون الاستثمار الجديد يتضمن عدد كبير من الحوافز والضمانات الاستثمارية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

١١- ان تواضع مساهمة التكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية من أهم نقاط ضعف الصادرات السلعية المصرية، كذلك غياب المواصفات القياسية العالمية يهدر الاتفاقيات، بالإضافة إلى الأزمات الجيو-سياسية وهجرة رجال الأعمال كأهم المستجدات، أيضا سياسات الدول ستتأثر على المدى الطويل بالمناخ الجوي.

١٢- التوجه نحو التحول الرقمي- الرقمنة- في القطاع الصناعي أصبح عاملاً هاماً في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلاسل القيمة، وان هذا التحول الرقمي يعد نظام واسع يشمل الابتكار.

١٣- يظهر مؤشر Capacity for Innovation Index " R&D " لمصرفى عام ٢٠١٦ أن الابتكار يقتصر على محاكاة الشركات الأجنبيةوليس القيام بأنشطة بحث وتطوير منتجات جديدة، مقارنة بالسعودية ، ومنطقة شرق آسيا وعلى رأسها الصين (مصنع آسيا) .

١٤- الاستحواذ على الأسواق الخارجية يتم من خلال الابتكار التكنولوجي وإيجاد منتجات جديدة للتصدير، كالتحول من "صنع في الصين " إلى " ابتكار صيني ". ويعكس مؤشر FDI and Technology Transfer لمصر انخفاض مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل تكنولوجيا حديثة ومتطورة، ويشير مؤشر جودة النظام التعليمي إلى عدم تلبية التعليم لمتطلبات التنافسية .

١٥- تم إجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو، وخلق فرص عمل، وزيادة حجم الصادرات وتنوعها. وقد أشار البيان المالي لمشروع الموازنة العامة ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى عدة إجراءات من شأنها زيادة فرص العمل وتحفيز للقطاع الخاص، تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الإقراض منخفض التكاليف (بفائدة ٥%)، زيادة المساندة لأنشطة التصدير، وتطوير برامج التدريب -خاصة التدريب الصناعي-.

بعض التوصيات لعملية صنع السياسات التجارية والتصديرية المصرية :

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج لهذه الدراسة، يتم التقدم ببعض السياسات المقترحة لتنمية الصادرات المصرية فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية، والتوجهات المستقبلية بإتباع سياسة الإحلال محل الواردات بالتوازى مع سياسة تشجيع الصادرات. وبناء القدرات التنافسية بالتركيز على سياسات تنمية الصادرات السلعية، فى ضوء بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكارات. ويمكن تقسيمها إلى سياسات قصيرة الأجل وسياسات طويلة ومتوسطة الأجل، بما يخدم الهدف الرئيسي للبحث والمتمثل فى النهوض بقطاع الصادرات المصرية السلعية غير البترولية باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية الشاملة المستدامة، وذلك بطرح مجموعة من السياسات وهى كما يلي :

- **أولا : سياسات قصيرة ومتوسطة الأجل، ومن أهمها :**

السياسة الإنتاجية و السياسة التصديرية :

- **لن تحدث طفرة فى الصادرات السلعية غير البترولية، فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية إلا من خلال وجود عدة عناصر منها :**

١- الاستقرار السياسي، أهمية دور الدولة، تعزيز تنفيذ إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠ .

٢- الاهتمام بمحاور التنمية الأساسية، التعليم والصحة فى ضوء مؤشر التنمية البشرية، والعدالة الجغرافية .

٣- الإنتاجية القصوى لصناعات قطاعات الصادرات السلعية المصرية ، فى ضؤ ارتفاع واردات العالم السلعية المصنعة إلى حوالى ١٢ تريليون دولار فى عام ٢٠١٦. وربط المساندة بالاعتماد على المكون المحلى فى الإنتاج.

٤- رفع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية . وعدم تصدير المواد الخام فى صورتها الأولية ، والخضروات والفاكهة فى صورتها الطازجة فى ضوء أزمة المياه المستجدة (الأمن المائى والأمن الغذائى) .

٥- التوجه نحو المشروعات الصغيرة .

٦- الاهتمام بقطاعات التجارة الخدمية .

٧- استهداف الحفاظ علي الميزة التنافسية لمصر المكتسبة في منتجات السجاد وأغطية الأرضيات، أنواع معينة من الألياف، منتجات الزجاج، منتجات الألبان والزيوت، وتوجيه السياسات التصديرية لتوسيع نطاق وتنوع هذه المجموعة بحيث تتضمن منتجات ذات قيمة مضافة أعلي ومحتوي تكنولوجي وابتكاري أكبر.

دفع صادرات الابتكار التكنولوجي، لإيجاد منتجات جديدة للتصدير فى ضوء التسارع التكنولوجي - كسياسات الأجل القصير والمتوسط وأيضاً الأجل الطويل-، من خلال عدة آليات منها :

١- توجيه الاستثمارات بشقيها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ورفع القدرات التنافسية للقطاعات فى مجال التقانة والتكنولوجيا .

٢- مساهمة التكنولوجيا فى نسبة الصادرات السلعية الأكثر تعقدا فى قائمة الصادرات .

٣- اهتمام خاص بالسلع المصنّعة ضمن "جدول أعمال" السياسة التصديرية، ومزيد من الاهتمام للابتكار التكنولوجى بالقطاع الصناعى، لإيجاد أساس قوى لدفع الصادرات السلعية.

٤- التركيز على البعد التكنولوجي-الابتكاري، كمدخل أساسي للتنمية وتطوير الصادرات.

٥- تعظيم الاهتمام بالتعميق الصناعى المحلى، للانتقال من صناعات التجميع والتعبئة للأجزاء والمواد المستوردة إلى التصنيع الكامل المحلى، لتحقيق عائد أعلى من التجارة الخارجية .

- **الدخول فى الصناعات عالية التقنية، من خلال عدة آليات منها :**

١- تكثيف الـ R&D بالمناطق الصناعية المتخصصة، التى تقوم على فكرة العناقيد الصناعية لإدخال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة التصدير وربطها بالمنشآت الكبيرة من خلال سلسلة القيمة .

٢- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة فى ضوء التغيرات المناخية، تحلية المياه، والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا والابتكار كالألواح الشمسية والرقائق الاليكترونية والألياف الضوئية.

٣- مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، ومكافحة الفساد .

٤- الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي وإعادة هيكلة مراكز البحوث، وربط المبتكر برجال الأعمال بقانون.

٥- التعميق الصناعي التكنولوجي لتطوير الإمكانات التصديرية لمجموعة الاليكترونيات وأجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصال والآلات الدقيقة .

- **الاستعداد لمواجهة المزيد من المنافسة الدولية،** فى ضوء تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات وتصاعد الحمائية ونشوب الحرب التجارية بين (الولايات المتحدة USA – الصين و الهند والاتحاد الأوروبى EU) فى تراجع واضح لدور منظمة التجارة العالمية WTO، من خلال :

١- استهداف النهوض بالصناعة التحويلية كقاعدة لتنمية الصادرات السلعية، فى ضوء ما تستهدفه إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة رفع معدل النمو الصناعي ليبلغ ٨% سنويا ورفع معدل نمو الصادرات السلعية خاصة الصناعية إلى ١٠% سنويا .

٢- تقديم دعم حمائى محلى – مؤقت – للصناعات الناشئة حتى تقوى على المنافسة الخارجية.

٣- الاستفادة من أهم نقاط القوة بزيادة الطاقة التصديرية للقطاعات الغير مستغلة والتى لمصر ميزة تنافسية فيها- تمثل فرصا ضائعة للتجارة -، مثل الصناعات الغذائية والمعدنية والملابس الجاهزة. وتأسيس مواقع فى الأسواق الدولية بالاعتماد على القدرات التنافسية - كدول شرق آسيا-، من خلال الاهتمام بقاعدة الصناعة الرأسمالية فى مصر.

٤- تبسيط إجراءات التمويل لتحقيق مستهدفات الخطة المستقبلية، لتمويل مرحلة ما قبل التصدير، وتمويل التصدير للأسواق جديدة والتى بها نسبة مخاطر مرتفعة. وتفعيل دور المجالس التصديرية ، لتقوم بدورها الأساسي فى زيادة معدلات الصادرات المصرية.

٥- رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى مجال العلاقات مع العالم الخارجى، تعزيز التنافسية ومدى استفادة الدولة من وضعيات السلع الحيوية بالأسواق العالمية.

السياسة التسويقية :

١- تشجيع القطاع الخاص على إقامة شركات متخصصة فى التسويق الدولى، على أن تتواجد فى الأسواق المستهدفة مع الاشتراك فى المعارض الدولية المتخصصة.

٢- استهداف أسواق للصادرات بدفع المنتجين إلى تكنولوجيا متطورة ، باتجاه أسواق الإقتصادات النامية- فى ضوء تحول الطلب العالمى بإتجاه الدول النامية ، حيث يقدر أن تسهم بحوالى ٧٠% من الطلب العالمى من السلع المصنعة بحلول عام ٢٠٢٠- ، كالصين والهند، وروسيا والناشئة مثل فيتنام واندونيسيا. وفى اتجاه الدول العربية فى ضوء "اتفاقية التجارة الحرة العربية" والأسواق المتنامية فى أفريقيا فى ضؤ "اتفاقية الكوميسا"، مع الحفاظ على الأسواق التقليدية.

٣- إلزام المصدرين بالاشتراطات والمعايير البيئية العالمية فى أجواء تصاعد النزعات الحمائية فى السنوات الأخيرة ، واستهداف "علامات تجارية" للمنتجات المصرية.

٤- تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية، كهدف سياسة تنمية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. بالتركيز على القارة الإفريقية كمحيط إقليمي والارتقاء بالمستويات

القائمة للتعاون البينى العربى فى ضوء الواقع الراهن للاقتصادات العربية لتحقيق مسار مستقبلى أكثر استدامة يواكب المستجدات والمخاطر المستقبلية، وفى ضوء تنامى دور التكتلات الإقليمية لمواجهة تصاعد الحمائية الجديدة .

٥- دفع مكاتب التمثيل التجارى لدور ايجابى فى مجال الترويج للصادرات، ودراسة الأسواق الخارجية . و إتباع سياسة إعلامية تسهم فى إمداد شركات التسويق الدولى المتخصصة بالمعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية ، وتفعيل المواقع الالكترونية .

- **ثانيا : سياسات طويلة الأجل** ، ومن أهمها :

١- اكتساب ميزة تنافسية للسلع ذات قيمة مضافة مرتفعة ، وظهور السلع ذات التعقد التكنولوجى فى قائمة الصادرات.

٢- ربط الصناعة بالبحث العلمى والابتكار،والتوسع في إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا وتحقق الـ Know-How.

٣- تطوير الموانئ فى ضوء المستجدات العالمية والحاويات الكبيرة والمستجدات الإقليمية وشدة المنافسة ، وتحسين أداءالمناطق اللوجيستية .

ملخص البحث

سياسات تنمية الصادرات فى مصرفى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية

تتمثل **مشكلة البحث** الرئيسية فى ان إنخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل النمو فى الواردات يؤدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى مما ينعكس سلبا على توفير التمويل اللازم للتنمية. **ويهدف البحث** بصفة رئيسية إلى اقتراح سياسات النهوض بقطاع الصادرات السلعية المصرية – غير البترولية بإعتباره المحرك الرئيسى لعملية التنمية الشاملة المستدامة. وقد تم تناول موضوع سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية بالبحث والدراسة فى ضوء **التساؤلات التالية** : ماهو وضع الصادرات السلعية غير البترولية مع المستجدات الإقليمية والعالمية؟ وماهى أهم معوقات التصدير؟ وماهى أهم الأسواق المتنامية والمستهدفة ؟ وحققت الإجابة على هذه التساؤلات الأساس لطرح السياسات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية وزيادة قدرتها التنافسية فى اطار سياسات الإصلاح الاقتصادى وسياسات طويلة الأجل فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. ويشمل **اطار الدراسة** سياسات تنمية الصادرات بالتركيز على الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦ مع تناول فترات زمنية أخرى وفقا لمقتضيات البحث والدراسة. وفى إطار هذا السياق تشتمل الدراسة على أربعة فصول كلها فى ضوءالمستجدات العالمية والاقليمية والمحلية. **فالاقتصاد العالمى** منذ الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ يظهر تباطؤً فى النمو وأزمات جيوسياسية منها الهجرات غير الشرعية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجيةالمتسارعة التى فرضت تغيرات فى نمط الإنتاج والإستهلاك وفرص التشغيل والتصدير.وما تلاها من أزمات لاحقة وتحديداً الاضطرابات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي من تفاقم المديونيات، و"البريكست" وعدم استقرار اليورو وغيرها من المتغيرات التي أدت إلي تباطؤ حجم وقيمة ومعدل نمو التجارة العالمية الذي بلغ ١.٣% عام ٢٠١٦ وهو أبطأ معدل تحقق منذ الأزمة. ومن ثم أصبحت زيادة الحصة من الأسواق العالمية هدف صانعى سياسات التجارة الخارجية، وتحقيق القدرة التنافسية للدول بالاعتماد على مزايا تنافسية جديدة معتمدة على كثافة المعرفة والابتكار، ودفع تعافى التجارة الخارجية بالتعويل أساساً على النمو الإقتصادى فى ضوء تراجع أداء النمو العالمى فى ٢٠١٦ محققاً ٣.١% مقارنة بـ ٣.٧% فى

٢٠١٤ و٢٠١٥ بعد إعلان "البريكسيت"، **وذلك فى ظل مخاطر عدم اليقين، ومدفوعاً بسياسات تعزيز النمو والاستدامة.** كما شهدت فترة الدراسة مستجدات إقليمية أدت إلي توقف الصادرات المصرية إلي دول بعينها – الثورات والحروب– بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية وهروب رجال الأعمال. أيضا العديد من التغيرات والمستجدات المحلية منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تبع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. **ويستعرض الفصل الأول :** تطور الصادرات المصرية السلعية غير البترولية خلال الفترة (٢٠٠٥– ٢٠١٦) في ضوء بعض المؤشرات الرئيسية. ورصد الفصل التغيرات التى طرأت على الأداء التصديرى لمصر خلال فترة الدراسة فى ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية. وخلص الفصل إلى أنه استطاعت مصر أن تكتسب ميزة تنافسية في تصدير مجموعة من السلع ومنها: السجاد وأغطية الأرضيات، أنواع معينة من الألياف، منتجات الزجاج، منتجات الألبان والزيوت. وبالتالي استهداف الحفاظ علي الميزة التنافسية لمصر في هذه المنتجات وتوجيه السياسات التصديرية لتوسيع نطاق وتنوع هذه المجموعة بحيث تتضمن منتجات ذات قيمة مضافة أعلي ومحتوي تكنولوجي وابتكاري أكبر. كما أظهر الفصل أبرز تغيرات الإطار المؤسسي والتشريعى لتنمية الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة فى إطار جهود الدولة، حيث تعد الإستراتيجية الأخيرة أول إستراتيجية تربط بين السياسات الصناعية والتجارية وتدخل التنمية الإقليمية بما يتناسب مع إمكانيات كل محافظة في التنمية. **وتناول الفصل الثانى** : المستجدات الرئيسية فى البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الصادرات المصرية. وخلص الفصل إلى ان النمو العالمى يشكل أهم متغيرات البيئة الدولية المؤثرة على التجارة الدولية المصرية وخاصة الصادرات. وأن الدول المتقدمة اقتصادياً فى العالم تقود حركة التجارة الدولية عموماً، والصادرات خصوصاً، والصادرات من السلع المصنّعة بصفة أخص. والدول النامية الناهضة صناعياً فى منطقة شرق آسيا تمثل أكبر قوة دافعة للنمو العالمى للتجارة والصادرات فى العالم النامى عموماً، وخاصة الصين. **كما تناول الفصل الثالث** : تنافسية الصادرات السلعية المصرية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. وخلص الفصل إلى عدة نقاط منها: أهم نقاط القوة للصادرات السلعية المصرية تتمثل فى : وجود ميزة نسبية ظاهرة فى العديد من الصناعات، وجوداتفاقيات التجارة الحرة، تقديم مساندة للصادرات، الموقع

الإستراتيجي واللوجيستى الهام، والأهمية التجارية والاستثمارية لمنطقة قناة السويس في دعم وتسهيل حركة التجارة الدولية، قانون الاستثمار الجديد يتضمن عدد كبير من الحوافز والضمانات الاستثمارية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات بصورة مستدامة على المدى الطويل. بينما تمثلت أهم نقاط الضعف فى: تراجع الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للنمو، غياب المواصفات القياسية يهدرالاتفاقيات، الصادرات ذات محتوى تكنولوجى منخفض، أيضا الابتكار يقتصر على محاكاة الشركات الأجنبية دون القيام بأنشطة بحث وتطوير لإيجاد منتجات جديدة للتصدير. فى حين تتمثل أهم التحديات والفرص فى :انخفاض الحصة السوقية ومن ثم وجود فرص ضائعة، الجهود محدودة فى تغيير هيكل الصادرات بما يتماشى مع الطلب العالمى، بالإضافة إلى الحمائية الجديدة. ومن خلال دراسة تنافسية القطاعات تم تحديد قطاع الصناعات الكيماوية والدوائية والجلود والأثاث– والتعهيد– كأكثر القطاعات أولوية فى الابتكار. أما عن أهم التهديدات فتتمثل فى_: تواضع مساهمة التكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية، تدنى الإنفاق على R&D ٠.٧٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠١٥، الأزمات الجيو-سياسية، وهجرة رجال الأعمال. ومن ثم فالتوجهات المستقبلية تشمل : بناء القدرات التنافسية بالتركيز على سياسات تنمية الصادرات السلعية، فى ضوء بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكارات. هذا بالإضافة إلى تحديد دالة لأهم المحددات الموثرة على الصادرات السلعية المصرية غير البترولية، باستنباط نموذج مبسط يحدد مجموعة العلاقات التى تحكم تدفقات الصادرات السلعية المصرية فى ظل ما تكون لدى الباحثين من أفكار عن طبيعة وهيكل العلاقات لدالة محددات الصادرات فى إطار النظرية الاقتصادية. ومنه اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر هو المحدد الرئيسي للصادرات المصرية؛ وجاءت المسافة كمؤشر لتكلفة النقل مؤثرسلبي علي الصادرات المصرية. والنتيجة النهائية التي تستتبع التحليل تفيد بأهمية سياسات تعزيز الاتفاقيات الخارجية وأهمية تقديم مساندة إضافية للأسواق البعيدة. ومن ثم تناول **الفصل الرابع** : محاور وسياسات تنمية الصادرات السلعية فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية. وخلص الفصل إلى ما يلى : أنه فى ضوء تراجع معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات من ٥٣.٢% إلى حوالى ٣٢.٦% خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠–٢٠١٦/٢٠١٥ مما ينعكس سلباً على توفير التمويل اللازم للتنمية. **وجود توجهات**

مستقبلية فى ضوء سياسات قصيرة الأجل وسياسات طويلة ومتوسطة الأجل، وسياسة الاصلاح الإقتصادى، والتعميق الصناعى من خلال الاتجاه نحو الصناعات عالية التكنولوجيا فى ضوء التغيرات والمستجدات العالمية والإقليمية. أيضا خلص الفصل إلى أهمية تعزيز اتفاقيات التجارة فى ضوء وجود فرصا كبيرة لنمو صادرات مصر إلى دول الكوميسا بالإضافة إلى المساهمة فى إعادة بناء دول الجوار. ودور للتجارة الاليكترونية كذلك زيادة مستويات التعاون البينى العربى مع تنامى دور التكتلات الإقليمية لمواجهة تصاعد الحمائية الجديدة فى ضوء المستجدات لتحقيق مسار مستقبلى أكثر استدامة يواكب التحديات والمخاطر المستقبلية. بالإضافة إلى ضرورة اتباع سياسة الاستعداد لمواجهة المزيد من المنافسة الدولية فى ضوء تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات وتصاعد الحمائية والتهديد بالحرب التجارية فى تراجع واضح لدور منظمة التجارة العالمية WTO **وتم التوصل إلى مصفوفة مقترحة تشمل أهم سياسات تنمية الصادرات السلعية المصرية وفقا لأهداف مواجهة المستجدات الإقليمية والعالمية وتصاعد الحمائية الجديدة والتوجه السياسي للدولة** الذي يظهر في التحول الجغرافي للصادرات نتيجة للاعتبارات السياسية وتنمية أسواق جديدة كما بدا فى الفترة ٢٠١٦ و٢٠١٧ ومطلع ٢٠١٨، متضمنة الإجراءات والآليات، والمدى الزمنى. ثم عرض **النتائج والتوصيات المقترحة** لسياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية ، بالتوازى مع سياسة الاحلال محل الواردات. وتتلخص أهم **النتائج** فيما يلى :

١- المستجدات الرئيسية في البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية وخاصة الصادرات تتمثل أهمها فى تراجع معدل النمو العالمى، تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات، وتصاعد الحمائية فى ضوء الحرب التجارية.

٢- أن الاتجاهات الحديثة فى التجارة الدولية تعكس التباطؤ فى التجارة العالمية، وفقاً لتقرير " WTO, World Trade and GDP growth in 2016 and early 2017 حيث تباطؤ النمو فى التجارة السلعية العالمية إلى ١.٣% عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٢.٦% فى ٢٠١٥ و٢٠١٤، وذلك فى ضوء تراجع الناتج القومى الإجمالي العالمى إلى ٢.٣% عام ٢٠١٦ من ٢.٧% عام ٢٠١٥ و٣.١% فى عام ٢٠١٤.

٣- انخفاض الحصة السوقية للصادرات السلعية المصرية، ومن ثم وجود فرص ضائعة. وعدم المواكبة لديناميكية التغير فى اتجاهات الطلب العالمى .

٤- تواضع مساهمة التكنولوجيا فى تكوين ميزات تنافسية كأهم تهديدات الصادرات السلعية، كذلك غياب المواصفات القياسية العالمية يهدر الاتفاقيات، بالإضافة إلى الأزمات الجيو-سياسية وهجرة رجال الأعمال كأهم نقاط الضعف فى ضوء المستجدات .

٥- تعد اللغة والحدود -المسافة Distance- تكلفة النقل والاتصالات واللوجيستات- من أهم العوامل المؤثرة فى الصادرات السلعية، والاتفاقيات الخارجية وهو ما يظهر بوضوح فى أهم الشركاء التجاريين، وهو ما أكده نتائج النموذج القياسى .

٦- دور الابتكار فى تغيير هيكل الصادرات، والاستحواذ على الأسواق والتحول من "صنع فى الصين" إلى "ابتكار صينى".

٧- انخفاض المرونة للصادرات السلعية المصرية وعدم المطابقة للمواصفات القياسية المطلوبة ومن ثم ضعف التسويق.

٨- أهمية دور القطاع الخاص فى تحقيق طفرة فى الصادرات السلعية .

٩- استهداف الحفاظ علي الميزة التنافسية لمصر المكتسبة.

وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يتم اقتراح بعض التوصيات لعملية صنع السياسة التجارية والتصديرية ويتلخص أهمها فى :

١- تحسين تنافسية الصادرات من خلال جودة المنتج بدعم بحوث التطوير R&D والابتكار.

٢- الاتجاه نحو زيادة التجارة الأفريقية للتعويض عن الأسواق المفتقدة نتيجة المستجدات المحلية والإقليمية .

٣- إدخال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة التصدير بربطها بالمنشآت الكبيرة من خلال سلسلة القيمة. ودور شركات التسويق الدولى المتخصصة فى تنمية الصادرات.

٤- التأكيد على أهمية تحسين جودة التعليم والتدريب للوصول إلى تحسين الإنتاجية والتنافسية.

٥- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة، تحلية المياه، والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا والابتكار كالألواح الشمسية والرقائق الاليكترونية والألياف الضوئية.

٦- التعميق الصناعى التكنولوجى لتطوير الإمكانات التصديرية لمجموعة الاليكترونيات وأجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصال والآلات الدقيقة.

٧- رفع القدرة التنافسية فى أجواء تصاعد النزعات الحمائية فى السنوات الأخيرة، تطوير الموانئ كسياسة طويلة الأجل فى ضوء المستجدات العالمية والحاويات الكبيرة والمستجدات الإقليمية وشدة المنافسة وتحسين أداء المناطق اللوجستية.

المراجـــع

أولا : مراجع باللغة العربية :

١-الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي –اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية"، نيجيريا، مارس ٢٠١٤. E/ECA/CM/47/4, AU/CAMEF/MIN/4(IX), 5 March 201

٢-البنك المركزى المصرى، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

٣-البنك المركزى المصرى، " النشرة الإحصائية الشهرية"، العدد (٢٣٧)، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٦ .

٤-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦ . ٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا "، القاهرة ٢٠١٧.

٥-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصرى- مصر فى أرقام ٢٠١٦ .

٦-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "كتاب الإحصاء الصناعى السنوى"، القاهرة ٢٠١٦ .

٧-الشرقاوى ممدوح (وآخرون)، "الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٩)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١٣ .

٨-المجلس الوطنى للتنافسية، "وضع مصر التنافسى فى ٢٠١٦/٢٠١٧ – ثبات نسبى ومزيد من التحديات"، القاهرة، ٢٠١٧ .

٩-المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار- فبراير ٢٠١٤ .

١٠-المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، " سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر"، سلسلة آراء فى السياسة، العدد (٢٤)، أبريل ٢٠١٠ .

١١-المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "كتيب الاحصاءات الإقتصادية، ج م ع ، ٢٠١٧.

١٢-المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، "مرصد التنافسية- قطاع الملابس الجاهزة& قطاع الصناعات الغذائية"، القاهرة ٢٠١٧ .

١٣-المعهد العربى للتخطيط، " دراسة تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية فى الأسواق الدولية بإستخدام مؤشرات التجارة "، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الثانى، الكويت، يوليو ٢٠١١ .

١٤-المعهد العربى للتخطيط، " التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادى الإقليمى"، سلسلة جسر التنمية، العدد الواحد والثمانون، الكويت، يوليو ٢٠٠٩ .

١٥-المعهد العربى للتخطيط، " مؤشرات أداء التجارة الخارجية "، سلسلة جسر التنمية، الكويت، أبريل ٢٠٠٥ .

١٦-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " الاقتصاد العربى، مؤشرات الأداء ٢٠٠٠-٢٠١٨ "، السنة الرابعة والثلاثون – العدد الفصلي الرابع (أكتوبر – ديسمبر) ٢٠١٦ و٢٠١٧ .

١٧-تقرير التنافسية العالمى، المنتدى الاقتصادي العالمى، أعداد مختلفة .

١٨-حمدي الصوالحى، "دور السياسات العامة فى مواجهة الأزمات المالية : السياسة الزراعية"، المركز القومى للبحوث، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٩-راتب إجلال (وآخرون)، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١/٢٠١٠ "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١١.

٢٠-راتب إجلال (وآخرون)، " الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٠)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يناير٢٠١٣ .

٢١- راتب إجلال (وآخرون)، "بناء قواعد صناعية تصديرية للاقتصاد المصرى"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٨)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٢- مجلة كلية التجارة، "التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية والتنمية – رؤية مستقبلية"، جامعة عين شمس ٢٠١١.

٢٣-سيمينار معهد التخطيط، " مصر .. القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة "، القاهرة، ٢٠١٨/٢٠١٧ .

٢٤-صندوق النقد الدولى، "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى"، يناير ٢٠١٦ و٢٠١٧ .

٢٥-صندوق النقد الدولى، "دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – آفاق الاقتصاد العالمي"، أكتوبر ٢٠١٦ .

٢٦-صندوق النقد العربي، تقرير" تنافسية الاقتصادات العربية"، ٢٠١٦ و٢٠١٧ .

٢٧-عيسى عبد الشفيع ، "أبحاث في النظام العالمي"، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، سلسلة "قضايا دولية وإقليمية"، رقم (١٦)، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٢ .

٢٨-عيسى عبد الشفيع (وآخرون)،"اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموماً والاقتصاد المصري خصوصا"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٨٣)، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧ .

٢٩-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى"،القاهرة،٢٠١١.

٣٠-مؤتمر أكاديمية السادات للعلوم الإدارية،" الإصلاح الاقتصادي هيكليا "، قسم الاقتصاد، القاهرة،٢٠١٧ .

٣١-ناصر جلال حسين و محمود أمين البتانونى، " الشراكة المصرية الأورومتوسطية"، مجلة مصر المعاصرة ،العدد(٥١٢)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ،القاهرة، أكتوبر ٢٠١٣ .

٣٢-وزارة التجارة والصناعة، " إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦ – ٢٠٢٠"،القاهرة، ٢٠١٦ .

٣٣-وزارة التجارة والصناعة، " تطور أداء التجارة الخارجية"، تقرير نصف سنوى، القاهرة، ٢٠١٦/٢٠١٥ .

٣٤-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

٣٥-وزارة المالية، "التقرير المالى الشهرى"، أعداد مختلفة .

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية :

1- Central Bank of Egypt," External Position of The Egyptian Economy, July/December 2016/2017- Balance of Payments ", Volume N0. (56), Section I .

2- COMTRADE, Database of United Nations

3- ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), EXTERNAL TRADE BULLETIN OF THE ARAB REGION,Twenty-fifth Issue, UN-New York, 2017.

4- Egyptian Center of Economic Studies, wp., No. 190 , December 2017 .

5- Finance & Development, December 2014

6- Hoekman Bernard, 'The WTO, The EU and The Arab World : Trade Policy Priority and Pitfalls', Paper Presented to The Workshop On Strategic, Visions For The Middle East and North, Africa Gammarth, Tunisia, 9-11-jun,2005

7- HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2016.

8- Ik.ahram.org.eg/News/23991.aspx٨

9- ITC, Trade map

10- IMF, World Economic Outlook 2017,2018

11- Major Global Science and Technology Trends, Science and Engineering Indicators 2016, Overview

12- Nick Grossman and Dylan Carlson, " Export subsidies : detrimental to developing countries- Agriculture Policy In India: the role of subsidies", USITC Executive Briefings on Trade, march 2011.

13- Patrick N.Osakwe & Nicole Moussa, Innovation, Diversification and Inclusive Development in Africa, UNCTAD, Research paper No.2,

UNCTAD/SER, RP, 2017/2

14- Science and Engineering Indicators 2016, Overview,

Major Global Science and Technology Trends

15- The Global Competitiveness Report 2016–2017

http://hdr.undp.org

16-Trade Profiles - WTO Statistics Database

wto.org › Resources › Statistics › Statistics database

17- Transparency International Corruption Perceptions Index 2016

18- UNCTAD, Trade and Development,BeyondAusterity: Towards A Global New Deal,2017.

19- UNCTAD, Export Concentration Index, United Nations Conference on Trade Development, 2005

20- UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development.

21- UNIDO, Statistical Databases.

22- WITS - UNSD Comtrade 2016

23- World Bank, World Development Indicators, 2016

24- WB, World Development Indicators, country profile, 2017

25- World Trade Organization (WTO), International Trade Statistics

26- WTO, world trade report 2013, factors shaping the future of world trade.

27- WTO, World Trade Statistical Review 2017.

28- World Trade Organization (WTO), Trade Profile.

29- WTO, Trade Profiles, Statistics Database

ثالثا : المواقع الإليكترونية :

www.capmas.gov.eg

www.cbe.org.eg

www.customs.gov.eg/About/Organization

www.dhman.org

http://data.alban;aldawli.org

www.eos.org.eg/ar/www.eip.orgwww.eces.org.eg

http://gcr.weforum.org

www.idsc.gov.eg

www.imf.org

www.mop.gov.egwww.mof.gov.egwww.mti.gov.eg

www.mti.gov.eg/.../SMEExportDevelopment Policies Sector/

www.sis.gov.eg

www.unido.org/

www.unctad.org/

www.wto.org/

www.transparency.org/cpi

www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article_0006.html

www3.weforum.org/docs/WEF_GETR14_NewsRelease_AR.pdf

www.encc,org.eg

https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

www.alarabiya.net./articles/2013/ www.arabic.cntv.cnwww.alittihad.ae

arabic.cntv.cnwww.alarabiya.net/.../economy/.../

الملاحق Appendix

ملاحق الفصل الأول

جدول(١-١):المحتوي التكنولوجي- حصة الصادرات عالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات الصناعية ٢٠٠٥-٢٠١٥(%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ماليزيا	54.6	53.8	52.3	39.9	46.6	44.5	43.4	43.7	43.6	43.9	42.8
الصين	30.8	30.5	26.7	25.6	27.5	27.5	25.8	26.3	27.0	25.4	25.8
تايلاند	26.7	27.4	26.0	24.6	25.3	24.0	20.7	20.5	20.1	20.4	21.4
فيتنام	5.4	6.2	8.9	4.8	6.2	8.6	14.5	20.5	28.2	26.9	..
المكسيك	19.6	19.0	17.2	15.7	18.2	16.9	16.5	16.3	15.9	16.0	14.7
البرازيل	12.8	12.1	11.9	11.6	13.2	11.2	9.7	10.5	9.6	10.6	12.3
الارجنتين	6.8	7.1	6.6	9.0	8.7	7.4	7.1	6.4	7.3	6.9	9.0
تونس	4.5	6.7	5.4	4.5	4.1	4.9	5.6	4.7	4.9	5.5	6.3
جنوب افريقيا	6.7	6.5	5.6	5.1	5.4	4.6	5.0	5.4	5.5	5.9	5.9
المغرب	9.6	9.8	8.8	6.0	7.3	7.7	6.1	6.4	6.6	5.3	3.5
تركيا	1.5	1.9	1.9	1.6	1.7	1.9	1.8	1.8	1.9	1.9	2.2
الأردن	1.4	1.2	1.1	0.9	1.4	2.9	2.5	2.3	1.6	1.6	1.8
مصر	0.4	0.6	0.2	1.0	0.8	0.9	1.0	0.6	0.5	1.3	0.8
متوسط الدول ذات الدخل المتوسط	19	19	18	16	18	17	16	17	18	18	19

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

- databank.albankaldawli.org/data/.../world-development-indicators

ملاحق الفصل الثاني

جدول رقم (٢-١) : نمو الناتج العالمي % ١٩٩١-٢٠١٧

القيمة الحقيقية بأسعار ٢٠٠٥ (الحسابات الإجمالية للدول قائمة على الناتج المحلى الاجمالى بالدولارات الثابتة لعام ٢٠٠٥)

البلد أو المنطقة	١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٧(تقديرى)
العالم	٢.٩	٣.٢	٢.٦	٢.٧
الدول المتقدمة ، منها :	٢.٦	٢.٢	٢.٢	١.٩
اليابان	١.٣	١.٢	١.٢	١.٢
الولايات المتحدة	٣.٦	٢.٥	٢.٦	٢.١
الاتحاد الأوروبى (٢٨ دولة)	٢.٢	٢.٢	٢.٣	١.٩
الاقتصادات الانتقالية ، منها :	-٤.٩	٧.١	-٢.٢	١.٨
الاتحاد الروسى	-٤.٧	٦.٨	-٢.٨	١.٥
البلدان النامية ، منها :	٤.٨	٦.٢	٣.٨	٤.٢
إفريقيا :	٢.٦	٥.٧	-٣.٠	٢.٧
شمال إفريقيا ماعدا االسودان وجنوب السودان	٢.٨	-٥.٠	٢.٩	٣.٢
إفريقيا جنوب الصحراء ماعدا جنوب إفريقيا	٢.٧	٦.٨	٣.٨	٣.٢
جنوب إفريقيا	٢.١	٤.٤	١.٣	٠.٥
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣.١	٣.٩	-٠.٣	١.٢
الكاريبى	٢.٣	٥.١	٣.٩	٢.٦
أمريكا الوسطى باستثناء المكسيك)	٤.٤	٤.٦	٤.٣	-٤.٠
المكسيك	٣.١	٢.٧	٢.٦	١.٩
أمريكا الجنوبية	٣.١	٤.٢	-١.٨	٠.٦
آسيا :	٦.٢	٧.٣	٥.٢	٥.٢
شرق آسيا ، منها :	٨.٢	٨.٤	٥.٥	٥.٦
الصين	١٠.٦	١٠.٩	٦.٩	٦.٧
جنوب آسيا ، منها :	٤.٩	٦.٩	٦.١	٦.٣
الهند	-٦.٠	٧.٦	٧.٢	٦.٧
جنوب شرق آسيا	-٥.٠	٥.٦	٤.٤	٤.٧
غرب آسيا	-٤.٠	٥.٨	٣.٧	٢.٧
أوقيانوسيا (أستراليا ونيوزيلند)	٢.٦	٢.٧	٢.٠	٢.٦

جدول رقم (٢-٢) : معدل نمو الصادرات والواردات من السلع : أقاليم ودول مختارة% ٢٠١٣-٢٠١٦

البلد أو المنطقة	معدل نمو الصادرات		معدل نمو الواردات	
	٢٠١٣	٢٠١٦	٢٠١٣	٢٠١٦
العالم	٣.١	١.٧	٢.٣	٢.١
الدول المتقدمة ، منها :	٢.١	١.٧	صفر	٢.٧
اليابان	-١.٥	٠.٣	٠.٣	-٠.٣
الولايات المتحدة	٢.٦	-٠.٢	٠.٨	٣.٦
الاتحاد الأوروبى	١.٩	١.١	-١.٠	٢.٨
الاقتصادات الانتقالية	٢.٠	-١.٦	-٠.٤	٧.٣
البلدان النامية				
إفريقيا ، منها :	-١.٦	٢.٩	٦.٨	-٤.٦
افريقيا جنوب الصحراء	٢.٨	-٠.٣	٧.٥	-٦.٦
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢.٤	٢.٣	٣.٨	-٤.٢
شرق آسيا ، منها :	٦.٧	٠.٦	٧.٠	٢.٢
الصين	٨.٥	٠.٠	٩.١	٣.١
جنوب آسيا ، منها :	٠.٠	١٨.١	-٠.٤	٨.٩
الهند	٨.٥	٦.٧	-٠.٣	٧.٣
جنوب شرق آسيا	٥.٠	٣.٩	٤.٢	٤.٤
غرب آسيا	٣.٧	٣.٥	٦.٧	-٢.٤

جدول رقم (٢-٣): التغير فى الأسعار العالمية للسلع الأولية ٢٠٠٨-٢٠١٧ (التغير بنسب مئوية% عن العام السابق)

المجموعة السلعية	٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠١٧
السلع كلها	٣٣.٣	-٣.٥	-٨.٧	١٤.٤
السلع غير الطاقوية	٢١.٧	-١٢.٧	١.٧	٩.٨
السلع الغذائية كلها	٣٢.٩	-٦.٥	٢.٥	١.٠
الزيوت النباتية والزيوت	٣٤.٠	٠.٥	٧.٣	١.١
المواد الخام الزراعية (كالقطن المطاط)	٨.٧	-٢٠.٣	-٠.٧	١٠.٠
المنجميات والخامات والمعادن (كالألومنيوم والحديد الخام والنحاس)	١٦.٣	-١٦.٢	١.٧	٢٣.١
المعادن الثمينة	٢٣.٥	٣.٦	٧.٢	-٠.٧
السلع الطاقوية ، منها :	٣٨.٧	-٠.٩	-١٧.٧	٢٢.٠
البترول الخام	٣٦.٤	١.٠	-١٥.٧	١٩.٥
السلع المصنعة (حسب وحدة القيمة للصادرات من المصنوعات للدول المتقدمة)	٤.٩	-١.٧	-١.٩	٠٠

Source : UNIDO,Industrial Development Report 2018

جدول رقم (٢-٤) : الصادرات العالمية المصنّعة حسب مستوى التصنيع والمجموعة التنموية والإقليم والدخل – سنوات مختارة ١٩٩٦-٢٠١٥ (بمليارات الدولارات الجارية)

المجاميع	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
(١)العالم	٣.٦٤٨.٠	٥.٠٣٣.٠	٨.١٢٥.٠	١٣.٤٤١.٠	١٢.٨٥٤.٠
حسب مستوى التصنيع :					
(٢)الاقتصادات المصنّعة	٣.٢٧٧	٤.١٨٧.٠	٦.٢٠٨.٠	٧.٩٣٨.٠	٨.٣٩٥.٠
(٣) البلاد النامية والناهضة صناعياً	٣٧٠.٠	٨٤٥.٠	١.٩١٦.٠	٣.٥٠٣.٠	٤.٤٥٩.٠
* البلاد الناهضة صناعياً	٣٦٦.٠	٧٥٤.٠	١.٧١٥.٠	٣.١٣١.٠	٤.٠٢٥.٠
*البلاد النامية الأخرى	٣.٠	٨٥.٠	١٧٦.٠	٣٢٦.٠	٣٧١.٠
(٤) البلاد الأقل نمواً	١.٠	٦.٠	٢٥.٠	٤٦.٠	٦٣.٠
حسب الإقليم :البلاد النامية والناهضة صناعياً :					
أفريقيا	٢.٠	٣٨.٠	٩١.٠	١٩٠.٠	١٤٥.٠
آسيا والباسيفيكى	٢٠٠.٠	٤٥٩.٠	١.١٤٨.٠	٢.٢٩٣.٠	٣.١٦٨.٠
البلاد النامية والناهضة فى أوروبا (من : البلقان)	٥٧.٠	٩٣.٠	٢٦٩.٠	٤٤١.٠	٥١٤.٠
أمريكا اللاتينية	١١١.٠	٢٥٥.٠	٤٠٩.٠	٥٧٩.٠	٦٣٢
حسب مستوى الدخل :					
الدول مرتفعة الدخل	٣.٣٠٩.٠	٤.١١١.٠	٦.١٣١.٠	٧.٨٤٨.٠	٨.٣٢٨.٠
دول الدخل المتوسط الأعلى	٢٧٨.٠	٧٧٣.٠	١.٦٧٦.٠	٢.٩٩٥.٠	٣.٧٨٣.٠
دول الدخل الأوسط الأدنى	٦١.٠	١٤٣.٠	٢٩٦.٠	٥٥٧.٠	٦٨٨.٠
الدول منخفضة المدخل	١.٠	٥.١	٢١.٠	٤١.٠	٥٥.٠

Source : UNIDO,Industrial Development Report 2018, Table 7-7 .

الجدول رقم (٢-٥) متوسط معدل النمو السنوي للصادرات المصنّعة (٢٠٠٠-٢٠١٥) (%)

العالم : ٦,٥%	
حسب مستوى التصنيع :	
الاقتصادات المصنّعة	**٤.٨**
البلاد النامية والناهضة صناعياً	**١١.٧**
البلاد الناهضة	**١١.٨**
البلاد النامية الأخرى	**١٠.٤**
البلاد الأقل نمواً	**١٦.٦**
حسب الأقاليم فى العالم :	
آسيا والباسيفيكى	**١٣.٧**
أوروبا النامية	**١٢.١**
أمريكا اللاتينية	**٦.٢**
أفريقيا	**٩.٣**
حسب الدخل فى العالم :	
مرتفعة الدخل	**٤.٨**
المتوسط الأعلى	**١١.٢**
المتوسط الأدنى	**١١.٠**
منخفضة الدخل	**١٦.٨**

Source :Ibid, Table No. 7-8, p.173

جدول رقم (٢-٦) : معدلات النمو السنوى لصادرات افريقيا المصنعة حسب المكونات١٩٩٥- ٢٠١٥(%)

السلع المصنعة ككل	السلع كثيفة العمل والموارد	السلع منخفضة المهارة والكثافة والتكنولوجية	السلع متوسطة مستوى المهارةوالكثافةالتكنولوجية	السلع مرتفعة المهارة والكثافة التكنولوجية
غينيا الاستوائية ٢٨	٣	٤٦	١٩	٤٩
أوغندا ٢٦	٣٠	٢٨	٢٢	٢٣
سيراليون ٢٤	١٧	٤٠	١٩	٢٢
أنجولا ٢٣	١٣	٣٨	١٣	١٢
الكونغو ٢٢	٣	٤٥	١٩	١٠
روندا ٢١	٢١	٢٤	٢٢	١٨
جامبيا ١٨	٢٥	١٤	١٣	١٠
جمهورية تنزانيا المتحدة ١٨	١٦	٣٠	١٩	٢١
بوروندى ١٧	١٥	٢٠	١٦	٢١
زامبيا ١٦	٧	٢٢	١٩	٢٣
بنين ١٦	٦	٣٨	٢٢	١٢
ساوتومى وبرنسيب ١٦	١٢	٢٢	٩	n.a. غير متاح
الجابون ١٦	١٣	٢٩	٢٠	١٣
مصر ١٦	١٢	١٦	٢٠	٢١
موزمبيق ١٥	٣	٢٢	١٠	٢٠
توجو ١٤	١٤	١٧	١٣	١٤
نيجيريا ١٣	١٠	٢٤	١٣	١٣
مالى ١٣	٨	٢٤	١٣	١٣
إثيوبيا ١٣	١٣	٢٦	٢٤	١١
سانت هيلينا ١٣	٨	١٥	١٤	١١
جمهورية الكونغو الديموقراطية ١٢	٢	١٠	١٢	٢٠
ناميبيا ١٢	٨	٢٠	١٣	٩
سيشيل ١١	١٠	٢٦	٩	١١
النيجر ١١	١	٦	٤	١٣
بوركينا فاسو ١٠	٦	٩	١٤	١٣
السلع المصنعة ككل -	**السلع كثيفة العمل والموارد**	**السلع منخفضة المهارة والكثافة والتكنولوجية**	**السلع متوسطة مستوى المهارة والكثافةالتكنولوجية**	**السلع مرتفعة المهارة والكثافة التكنولوجية**
كينيا ١٠	١٠	٩	١٢	١١
تشاد ١٠	٢٠	٩	١٠	٨
الكاميرون ١٠	٤	١٦	١٢	١٤
غانا ٩	٤	١٧	١٨	١١
الرأس الأخضر ٩	١	١٤	١٢	٥
مدغشقر ٩	٨	٩	١١	١١
مالاوى ٨	٢٠	١٠	١٥	٢٣
المغرب ٨	٤	١٢	١٩	٨
ليسوتو ٨	٧	٥	٣٤	١٠

إريتريا	٨	٦	٩	٥	٩
جنوب إفريقيا	٨	٣	٧	٩	٨
السنغال	٧	١٥	١٥	٩	٤
موريتانيا	٧	٥	٩	٩	٨
تونس	٧	٣	١٢	١٣	١٠
ساحل العاج	٦	١	٩	٧	٧
الجزائر	٦	٦	٤-	٣-	٩
السودان (٢٠١١)	٦	١-	١٤	٩	١٤
بوتسوانا	٦	٤	٦	٥	٦
جزر القمر	٥	١-	٢٩	١	صفر
جيبوتى	٥	١	٤	٤	٧
سوازيلاند	٤	١-	٢	٣	٧
جمهورية افريقيا الوسطى٣		٣	٢	٤	٣
ليبيا	٣	١-	٣	٤	٣
الصومال	٢	٧	٥-	٣	٢
موريشيوس	١	١-	٩	٧	٩
زيمبازى	صفر	٢-	١	٢	صفر

السلع المصنعة ككل	السلع كثيفة العمل والموارد	السلع منخفضة المهارة والكثافة والتكنولوجية	السلع متوسطة مستوى المهارة والكثافة التكنولوجية	السلع مرتفعة المهارة والكثافة التكنولوجية
غينيا صفر	٨	٥	١٠	٣-
غينيا بيساو ١-	٦	٦	صفر	٥-
ليبريا ٣-	٥-	٣-	٧	١
افريقيا ككل ٨	٥	٩	١١	٩

Source : UNCTAD Stat database Handbook of Statistics 2017 - UNCTAD
unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdstat42_en.pdf

جدول رقم(٢-٧): الصادرات السلعية العشرة الأولى للقارة الأفريقية ١٩٩٥-٢٠٠٠ و٢٠١٠-٢٠١٥

٢٠٠٠-١٩٩٥	%	٢٠١٥-٢٠١٠	%
١- الزيت (من البترول والبيتومين) ، المواد الخام	٣٠.١	١- الزيت (من البترول والبيتومين) ، المواد الخام	٤١.٣
٢-الزيوت البترولية أو المواد المعدنية البيتومينية (٧٠% فى صورة زيت)	٥.٧	٢-الزيوت البترولية أو المواد المعدنية البيتومينية (٧٠% فى صورة زيت)	٦.٢
٣-المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	٤.٧	٣-المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	٥.١
٤-الغاز الطبيعى (مسال أو غير مسال)	٣.٤	الذهب النقدى (ماخلا خامات الذهب والمركزات)	٣.١
٥-الكاكاو	١.٩	المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار شبه الثمينة	١.٩
٦-ملابس للرجال من خيوط نسيجية ، غير مخيطة	١.٨	النحاس	١.٨
٧-أجزاء ومواد للأجهزة ، وللخيوط النسيجية	١.٨	الكاكاو	١.٦
٨-الفضة والبلاتينيوم ومعادن أخرى من البلاتينيوم	١.٨	الحديد الخام ومركزاته	١.٥
٩-القطن	١.٦	البروبان والبوتان المسال من:(مواد بتروكيماوية)	١.٤
١٠-الفواكة والجوز (باستثناء الجوز الزيتي) طازجة أو مجففة	١.٥	الفواكة والجوز (باستثناء الجوز الزيتي) طازجة أو مجففة	١.٣
إجمالى المنتجات العشرة على القمة	٥٤.٤	إجمالى المنتجات العشرة على القمة	٦٥.١

المصدر : بيانات قاعدة بيانات UNCTAD و WTO, Trademap.com

ملاحق الفصل الثالث

جدول(٣-١): تطور الصادرات السلعية والواردات السلعية و الميزان التجاري المصري خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ مليون$

السنوات	**الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري
2005	10600	19766	-9166
2006	16728	27300	-10572
2007	19224	37100	-17876
2008	26224	48382	-22158
2009	23062	44946	-21884
2010	26438	52923	-26485
2011	30528	58903	-28375
2012	29409	69200	-39791
2013	29018	66180	-37162
2014	26852	66785	-39933
2015	21349	***63574	-42225
*2016	25468	55789	****-30321

*** انكماش طفيف فى عجز الميزان التجاري فى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ يرجع جزئيا إلى تراجع أسعار النفط العالمية.**

****الصادرات السلعية فى عام ٢٠١٦ نحو ٢١٨٦٠ والواردات السلعية ٥٩٨٩٦ وعجز الميزان التجارى ٣٨٠٣٦- وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.**

***** الواردات السلعية حوالى ٧٤.٤ مليار$ فى عام ٢٠١٥ وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.**

****** $35.5 billion product trade deficit for 2016- وفقا لمنظمة التجارة الدولية WTO**

Sources : WTO," World Trade Statistical Review ", 2017,pp.150,154.

-البنك المركزى المصرى، " التقرير السنوي"، أعداد مختلفة.www.cbe.org.eg

جدول رقم (٣-٢) : أهم الصادرات المصرية – جغرافى ٢٠١٥- ٢٠١٦

القيمة بالمليون دولار	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل النمو %
الامارات العربية المتحدة	١٠٩٦	٢٦٦٥	%١٤٣
المملكة العربية السعودية	١٩٣٣	١٧٣١	%١٠-
ايطاليا	١٦٠٧	١٤٣٧	%١١-
تركيا	١٢٣٤	١٣٥٣	%١٠
المملكة المتحدة	٩٣٦	١٠٥٦	%١٣
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٩٢	٩٨٥	%١٠-
الجمهورية اللبنانية	٤٣٤	٧٧٢	%٧٨
الهند	٨٧٣	٦٤٩	%٢٦-
اسبانيا	٤٤٤	٦٠٧	%٣٧
الجماهيرية الليبية	٥٦٥	٥٣٦	%٥-
الجمهورية السودانية	٥١٦	٥٣١	%٣
المانيا	٥٤٤	٥٣٠	%٣-
المملكة الاردنية الهاشمية	٥٥٤	٥١٢	%٨-
جمهورية الصين الشعبية	٤٣١	٤٨٧	%١٣
فرنسا	٤٩٩	٤٧٧	%٤-
سويسرا	٢٢٤	٤٧٥	%١١٢
الجمهورية الجزائرية	٤٦١	٤٤٨	%٣-
دولة الكويت	٤٦٧	٣٧٤	%٢٠-
الجمهورية العراقية	٤٦٩	٣٦٦	%٢٢-
هولندا	٣٩١	٣٣٨	%١٣-
اخرى	٦٥٨٥	٥٥٣٢	%١٦-
اجمالى الصادرات	٢١٣٥٤	٢١٨٦٠	%٢

المصدر :قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية www.teyp.gov.eg

جدول رقم (٣-٣) : أهم الصادرات المصرية – سلعى عامى ٢٠١٥-٢٠١٦

الكود السلعى	القيمة بالمليون دولار	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل النمو %
٧١٠٨	خام أو بودرة الذهب	٦٣٣	٢٥٢١	%٢٩٨
2709	بترول خام	١٩٩٨	١٧٧٠	%١١-
2710	زيوت نفط خفيفه وزيوت خفيفه	١٤٨٥	٩٨٢	%٣٤-
8544	اسلاك نحاس معزوله بالبلاستيك والقطن أو بالحرير الزجاجى	٧٧٤	٧٥٤	%٣-
3102	سماد يوريا أو اسمده ازوتيه اخرى	٢٩٩	٦٨٧	%١٣٠
0805	برتقال طازج أو مجفف	٥١٢	٥٧٦	%١٣
8528	تليفزيون يتضمن استقبال الموجات و عرضها	٧٧٦	٥٧٠	%٢٧-
9403	اجزاء للاثاث	٣٢٦	٣٣٧	%٤
6203	بدل رجالى من الصوف مصنره	٣٤٤	٢٩٧	%١٤-
0406	جبن طازج أبيض بدون أى عمليات لاحقه	٣٣٧	٢٨١	%١٧-
5701	سجاد وغيره من اغطية الارضيات النسجية	٣٠٣	٢٧٣	%١٠-
3302	مكسبات طعم ورائحه	٢٤٢	٢٧٢	%١٢
0806	عنب طازج	٢٤٣	٢٤٣	%٠
3901	بولى اثيلين ذات ثقل نوعى ٩٤ر او يزيد	٢٨٠	٢٢٨	%١٨-
6109	تى شيرت وفانلات بنصف اكمام من القطن	٢٧٥	٢٢٥	%١٨-
0703	بصل وكرات بشوشه	٢٧١	٢٢٢	%١٨-
1701	سكر قصب خام	١٢٣	٢١٧	%٧٧
9619	فوط وواقيات صحية ، حفاضات للاطفال .	١٦٨	٢٠٧	%٢٣
2711	غاز طبيعى فى صوره سائله	١٤٦	٢٠٣	%٣٩
3004	بنسلين للبيع بالتجزئه	١٨٨	٢٠١	%٧
6802	موزاييك من أحجار طبيعيه	٢٠٧	١٩٩	%٤-
0810	فراوله طازجه	١٨٠	١٩٧	%١٠
	اخرى	11245	10397	%٨-
	اجمالى الصادرات	21354	21860	%٢

المصدر :قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية www.teyp.gov.eg

جدول رقم (٣-٤) : نسبة تغطية الصادرات/ للواردات السلعية المصرية (قطاعيا) عام ٢٠١٦

القطاع	٢٠١٦	نسبة تغطية الصادرات/للواردات السلعية فى ٢٠١٦ %
إجمالي الصادرات السلعية (مليون $)	٢٥٤٦٨(*)	%٤٥.٦
بترول خام ومنتجاته	٣١٨٥	%٣٧.٩
الحاصلات الزراعية بدون قطن	٢٨٠٩	%٥١.٤
الصناعات الغذائية	١٤١٥	%٥٣.٩
معادن ومصنوعاتها	١٣٣٣	%١٩.٦
كيماويات وأدوية	٢٤٠٧	%٤٣.٢(***)
جلود ومنتجاتها	١٢١	%١٨٩.٠
أثاث ومنتجاته	٣٦٣	%١١٠.٦
قطن ومنسوجات وملابس ومفروشات	٢٤٢٥	%٧٩.٤
السلع الهندسية والالكترونية	١٨٦٧	%١١.٢(****)
الكتب والورق	٢٥٢	%٢١.٥
أخرى	٥٦٥٥	%٥٧.٦
إجمالي الواردات السلعية (مليون $)	٥٥٧٨٩	
بترول خام ومنتجاته	٨٣٨٨	
الحاصلات الزراعية بدون قطن	٥٤٦٣	
الصناعات الغذائية	٢٦٢٣	
معادن ومصنوعاتها	٦٨٠٣	
كيماويات وأدوية	٥٥٧١	
الجلود ومنتجاتها	٦٤	
الأثاث ومنتجاته	٣٢٨	
قطن وغزل ومنسوجات وملابس ومفروشات	٣٠٥٤	
السلع الهندسية والالكترونية	١٦٦٢٦	
الكتب والورق	١١٧٢	
أخرى	٩٨٠٥	

ملاحظات : (*) مواد خام (٤.٧٠٨) مليون دولار بنسبة ٢٠.٩٢% ، سلع وسيطة (٧.٨٥٩) بنسبة ٣٤.٩٢% ، سلع استهلاكية (٩.٢٤٣) بنسبة ٤١.٨٦% ، سلع رأسمالية (٤٤٠) بنسبة ١٩.٦٩% .المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. بيانات تم تبويبها **بقطاع نقطة التجارة الدولية.** WITS - UNSD Comtrade **www.capmas.gov.eg**

جدول رقم (٣-٥) : نسبة أهم السلع في واردات العالم عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦ %

code	السلعة	متوسط الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦
'٢٧	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها، والغاز المسال والثروات البرية والشمع	١٧.٦
'٨٥	الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها	١٣.٣
'٨٤	المفاعلات النووية، والمراجل، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها	١١.٦
'٨٧	العربات(غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطع المصنوعة منها	٧.٠
'٣٩	البلاستيك والمواد المصنوعة منه	٣.٤
'٧١	اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمطلية والمقلدة، قطع العملة المعدنية	٣.٣
'٩٠	أدوات التصوير البصرى والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية	٣.٣

المصدر : بيانات قاعدة بيانات UNCTAD و WTO, Trademap.com - صندوق النقد العربى،"تقرير عن: تنافسية الاقتصادات العربية"، الكويت، ٢٠١٦ و٢٠١٧.

جدول رقم (٣-٦) : اكبر ٢٠ شركة على مستوى العالم فى الإنفاق على البحث والتطوير عام ٢٠١٦

Rank2016	Company	Geography	Idustry	R&DSpend $Bn
1	VolksWagen	Germany	Automotive	13.2
2	Samsung	South Korea	Computing& Electronics	12.7
3	Amazon	U.S.A	Software	12.5
4	Alphabet	U.S.A	Software	12.3
5	Intel Co	U.S.A	Computing	12.1
٦	Microsoft	U.S.A	Software	12
7	Roche	Switzerland	Healthcare	10
8	Novartis	Switzerland	Healthcare	9.5
9	Johnson&Son	U.S.A	Healthcare	9
١٠	Toyota	Japan	Automotive	8.8
١١	Apple	U.S.A	Computing	8.1
12	Phizer	U.S.A	Healthcare	7.7
13	GeneralMotors	U.S.A	Automotive	7.5
14	Merck	U.S.A	Healthcare	6.7
15	Ford	U.S.A	Automotive	6.7
16	Daimler	Germany	Automotive	6.6
17	Cisco	U.S.A	Computing	6.2
18	AstraZeneca	U.S.A	Healthcare	6
19	Bristol-Myers	U.S.A	Healthcare	5.9
20	Oracle	U.S.A	Software& Internet	5.8

Source:The Global Innovation, Fortune Global 500 companies .

شكل رقم (٣-١): معدل نمو التجارة العالمية خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠١٤ %

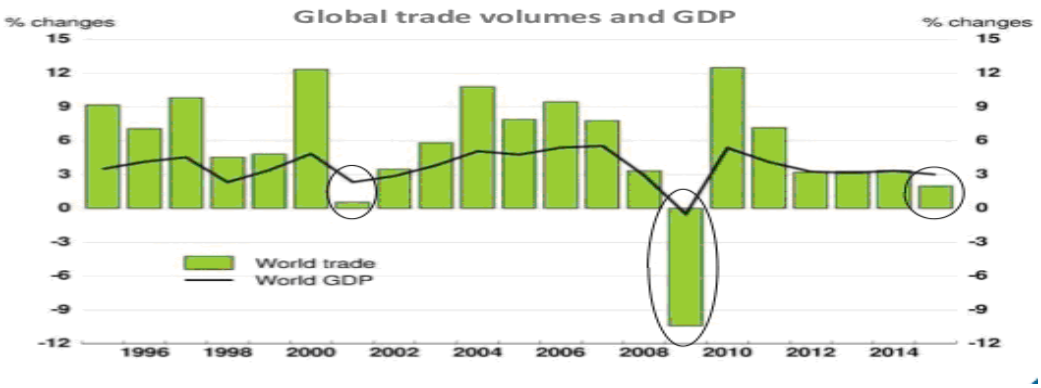

Note: Significant slowdown in global trade growth 2009.

Source : OECD Economic Outlook database.

شكل رقم (٣-٢) : نسبة الصادرات السلعية % الناتج المحلى الإجمالى لمصر خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

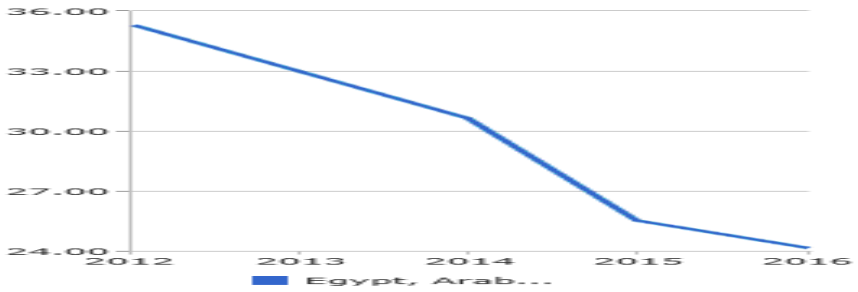

Source : WITS - UNSD Comtrade https://wits.worldbank.orghttps://unstats.un.org

شكل رقم (٣-٣) : مؤشر التركز السلعى للصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

Source : WITS - UNSD Comtrade https://wits.worldbank.orghttps://unstats.un.org

شكل رقم (٣-٤) : مؤشر النفاذ للأسواق التصديرية- لمصر خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

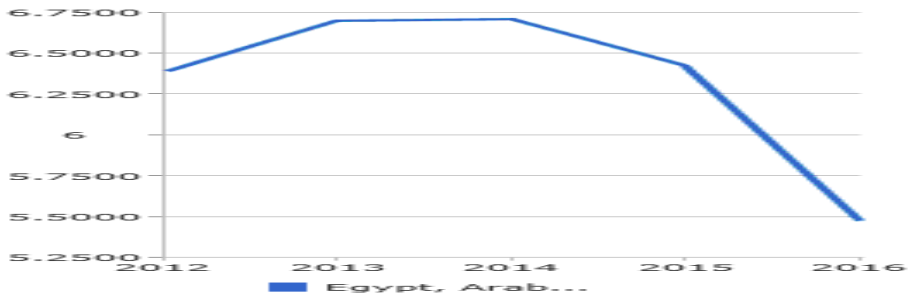

Source : WITS - UNSD Comtrade https://wits.worldbank.orghttps://unstats.un.org

ملاحق الفصل الرابع

جدول رقم(٤-١) تطور الهيكل النسبي لحجم التبادل التجاري – للصادرات وفقا للقطاعات الاقتصادية ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١٥/٢٠١٦

	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع استثماري
٢٠١٠/٢٠١١	٤٦.٤% من اجمالى الصادرات السلعية	٤٢.٤%من اجمالى الصادرات السلعية	١١.٢ %من اجمالى الصادرات السلعية
	تمثلت أهم الصادرات فى:الأسمدة، ملابس جاهزة، منسوجات قطنية،منتجات كيماوية، مصنوعات من حديد وصلب، حديد زهر، صابون ومحضرات غسيل وشموع، وورق.	تمثلت أهم الصادرات فى: بترول خام ومنتجاته، ألومنيوم ومصنوعاته، قطن وغزل، منسوجات قطنية،حديد زهر، فحم.	مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ٤٧.٤%، ومجموعة السلع تامة الصنع ٣٧.٥% من اجمالى صادرات القطاع. وتمثلت أهم الصادرات فى:منتجات بترولية،أسمدة، ملابس جاهزة، منسوجات قطنية، منتجات كيماوية، سجاد وأغطية، القطن،حديد زهر،منتجات خزف.
٢٠١٥/٢٠١٦	% ٧٢.٤	% ١٣.٧	%١٣.٩
	انخفاض صادرات البترول الخام ١٤.٧% من اجمالى صادرات القطاع (بنحو ١.٢ مليار دولار) مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٥. وأهم صادرات القطاع غير البترولية:ذهب، أجهزة كهربائية، ملابس جاهزة، أقمشة.	وتمثلت أهم صادراته فى: الذهب، مركبات عضوية وغير عضوية، حديد صب زهر خام.	وأهم صادراته: البوليميرات، البروبيلين، أقمشة منسوجة، ملابس جاهزة، مركبات عضوية وغير عضوية.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصرى، التقرير السنوي، أعداد مختلفة www.cbe.gov.eg

جدول رقم (٤-٢) : تطور الأهمية النسبية لهيكل الصادرات والواردات خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١٥/٢٠١٦

	تطور الأهمية النسبية لهيكل الصادرات %				تطور الأهمية النسبية لهيكل الواردات %					
	سلع تامة الصنع	سلع نصف مصنعة	مواد خام	وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	سلع استثمارية	سلع وسيطة	سلع استهلاكية	مواد خام	وقود وزيوت معدنية	أصناف غير موزعة
٢٠١٠/٢٠١١	٤٠.٢	٧.٧	٥.٢	٤٦.٧	٢٠.٥	٣١.١	٢٤.٠	١٤.٥	٩.٢	٠.٧
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٦.٢	١٤.٤	٨.٦	٣٠.٨	١٦.٨	٢٥.٠	٢٥.٧	١١.٠	١٦.٤	٤.٩

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصرى، التقرير السنوي، أعداد مختلفة www.cbe.gov.eg

م	العنوان	التاريخ	اسم المؤلف
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧	د. محمد حسن فج النور
٢			
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨	
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨	
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨	
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨	
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨	
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	١.١ June 1979	١.٢
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩	د. كمال الجنزورى
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠	د. محرم الحداد
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١–١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٥	١.٣ A study on Development of Egyptian National fleet/	١.٤ June 1985	د. كمال الجنزورى
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى

١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢	د. كمال الجنزورى
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥	د. سعد طه علام
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥	د. احمد عبد الوهاب برانيه
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥	د. رجاء عبد الرسول حسن
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥	د. سعد طه علام
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥	د. فوزى رياض فهمى
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥	د. فتحى الحسيني خليل
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥	د. السيد عبد العزيز دحيه
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥	د. الفونس عزيز قديس
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦	د.علا سليمان الحكيم
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن

٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, ١٠٥ 1986	١٠٦ د.عماد الشرقاوى امين
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦	معهد التخطيط القومي
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨	د.هدى محمد صالح
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨	د.مصطفى أحمد مصطفى
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨	د.احمد حسن ابراهيم
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨	د. سعد طه علام
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨	د.على ابراهيم عرابي
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨	د.محمد سمير مصطفى
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨	د. محمد عبد المجيد الخلوى
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨	د. ثروت محمد على
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩	د.سيد حسين احمد
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩	د.احمد حسن ابراهيم
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩	د. سعد طه علام
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠	د.سيد حسين احمد
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠	د.ابراهيم حسن العيسوى
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠	د.احمد برانيه

٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠	د.محمد عبد الفتاح منجى
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠	د.عماد الشرقاوى امين
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠	د.وفاء احمد عبد الله
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠	د.عثمان محمد عثمان
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.رأفت شفيق بسادة
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.فتحى الحسيني خليل
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١	د.مجدي محمد خليفه
٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١	د.سيد حسين احمد
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١	د.صالح حسين مغيب
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١	د.سعد حافظ

٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١	د.اماني عمر
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢	د.راجيه عابدين خير الله
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢	د. عزه عبد العزيز سليمان
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢	د.مصطفى أحمد مصطفى
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢	د.عبد القادر دياب
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢	د.ابراهيم حسن العيسوي
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢	د.فتحى الحسيني خليل
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢	د.عثمان محمد عثمان
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢	د.السيد عبد المعبود ناصف
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣	د.سيد حسين احمد
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣	د.محرم الحداد
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد الفتاح منجى
٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد العزيز عيد
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣	د. الفونس عزيز قديس
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣	د. سعد طه علام
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣	د.محمد سمير مصطفى

٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤	د.محمود عبد الحى صلاح
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤	د.محرم الحداد
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤	د.وفاء احمد عبد الله
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤	د.محمد ماجد صلاح الدين خشبة
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤	د. رمزي زكي
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤	د.محمد عبد العزيز عيد
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤	د.عبد القادر دياب
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤	د.سعد طه علام
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥	د.راجيه عابدين خير الله
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥	د.محرم الحداد
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥	د.محمود عبد الحى صلاح
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥	د.ثروت محمد على
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥	د.إجلال راتب
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦	د.صالح حسن مغيب
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦	

١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦	د.اجلال راتب
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦	د.نادرة وهدان
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦	د.راجية عابدين خير الله
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧	د.ثروت محمد على
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨	د.راجية عابدين خير الله
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨	د.اجلال راتب
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨	د.محرم الحداد
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨	د.وفاء احمد عبد الله
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨	د.ابراهيم العيسوى
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب

١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨	د.ايمان احمد الشربيني
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨	د.عبد الله الداعوشى
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨	د.ماجدة ابراهيم
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨	د.اجلال راتب
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩	د.سعد طه علام
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩	د.اجلال راتب
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩	د.محرم الحداد
١٢٩	جاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠	د.ماجدة ابراهيم
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠	د.سيد محمد عبد المقصود
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠	د.محمد محمود رزق
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠	د.نادرة وهدان
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١	د.احمد عبد الوهاب برانيه
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١	د.نادرة وهدان

١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١	د.اجلال راتب
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١	د.السيد محمد كيلاني
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١	د.عبد القادر دياب
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١	د.هدى صالح النمر
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢	د.عبد القادر دياب
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢	د.محمود محمد عبد الحى
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢	د.وفاء احمد عبد الله
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢	د. سهير ابو العينين
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢	د.هدى صالح النمر
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.محرم الحداد
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى

١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد عبد العزيز عيد
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.السيد عبد العزيز دحيه
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عمر الفندري
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سمير عريقات
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣	د.سيد محمد عبد المقصود
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣	د.محرم الحداد
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر دياب
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣	د.محمد عبد العزيز عيد
١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣	د. سهير ابو العينين
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر حمزه
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣	د.فادية عبد السلام
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣	د.هدي صالح النمر

١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣	د.عزيزة على عبد الرازق
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣	د.مصطفى احمد مصطفى
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤	د.نفيسه ابو السعود
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر حمزه
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر دياب
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤	د.فادية عبد السلام
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤	د.محمد سمير مصطفى
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.زينات محمد طباله
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد

١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس٢٠٠٥	د. لطف الله امام صالح
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦	د.عبد الحميد سامى القصاص
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦	د.علا سليمان الحكيم
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦	د.محمود عبد الحى
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦	د.فاديه محمد عبد السلام
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦	د.هدى صالح النمر
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦	د.محرم الحداد
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦	د.عبد القادر دياب
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧	د.محمد محمد الكفراوي
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧	د.اجلال راتب
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧	د.
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧	د. صادق رياض ابو العطا
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس٢٠٠٧	د.فريد احمد عبد العال
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس٢٠٠٧	د.راجيه عابدين خير الله
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محرم الحداد

٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧	د.عزه عمر الفندري
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محمد عبد الشفيع عيسى
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨	د.ايمان احمد الشربيني
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محمود ابراهيم فرج
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨	د.فريال عبد القادر احمد
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محرم الحداد
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨	د.نادرة وهدان
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨	د.فاديه عبد السلام
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨	د.ابراهيم العيسوي
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩	د. عبد القادر دياب
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩	د. محمود ابراهيم فرج
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩	د. محرم الحداد
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠	د.ايمان احمد الشربيني
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠	د. سيد محمد عبد المقصود
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠	د. محمد عبد الشفيع عيسى
٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يولية ٢٠١٠	د.مجدي عبد القادر
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠	د.دسوقى عبد الجليل

٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠	د. عبد القادر محمد دياب
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٠	د.خضر عبد العظيم ابو قوره
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠	د. محرم الحداد
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١	د.ابراهيم العيسوي
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١	د. نفين كمال
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د. محرم الحداد
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د.مجدي عبد القادر
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١	د.اجلال راتب
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢	د.ابراهيم العيسوي
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢	د.ابراهيم العيسوي
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس ٢٠١٢	د.اماني حلمى الريس
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢	د.وفاء احمد عبد الله
٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه ٢٠١٢	د. عبد القادر محمد دياب
٢٣٦	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه ٢٠١٢	د.فريد احمد عبد العال
٢٣٧	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه ٢٠١٢	د.نفيسه سيد ابو السعود
٢٣٨	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه ٢٠١٢	د. ايمان أحمد الشربينى
٢٣٩	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. محرم الحداد
٢٤٠	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر ٢٠١٢	د.اجلال راتب
٢٤١	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د.وفاء احمد عبد الله
٢٤٢	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر ٢٠١٢	د.مجدي عبد القادر

٢٤٣	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر ٢٠١٣	د. محرم الحداد
٢٤٤	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر ٢٠١٣	د.فريد احمد عبد العال
٢٤٥	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر ٢٠١٣	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي
٢٤٦	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر ٢٠١٣	د.دسوقى عبد الجليل
٢٤٧	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر ٢٠١٣	د.سهير ابو العينين
٢٤٨	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر ٢٠١٣	د.اجلال راتب
٢٤٩	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر ٢٠١٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى
٢٥٠	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر ٢٠١٣	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥١	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير ٢٠١٤	د. حسام الدين نجاتى
٢٥٢	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٥٣	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر ٢٠١٤	د.اجلال راتب
٢٥٤	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر ٢٠١٤	د.دسوقى عبد الجليل
٢٥٥	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر ٢٠١٤	د.منى عبد العال دسوقى
٢٥٦	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٥	د.حنان رجائي عبد اللطيف
٢٥٧	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل ٢٠١٥	د.محمد سمير مصطفى
٢٥٨	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو ٢٠١٥	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥٩	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو ٢٠١٥	د. هدى صالح النمر
٢٦٠	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس ٢٠١٥	د. أجلال راتب
٢٦١	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر ٢٠١٥	د. نفين كمال

٢٦٢	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٣	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل ٢٠١٦	د. سيد عبد المقصود
٢٦٤	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل ٢٠١٦	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٥	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. هدى صالح النمر
٢٦٦	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. حسن صالح
٢٦٧	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. منى دسوقى
٢٦٨	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٥/ ٢٠٣٠	يوليو ٢٠١٦	أ.د. ماجد خشبة
٢٦٩	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو ٢٠١٦	أ.د. سهير أبو العينين
٢٧٠	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس٢٠١٦	أ.د. فريد عبد العال
٢٧١	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس٢٠١٦	أ.د سمير مصطفى
٢٧٢	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس٢٠١٦	ا.د محرم الحداد
٢٧٣	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس٢٠١٦	د.دسوقى عبد الجليل
٢٧٤	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر٢٠١٦	أ.د.أمل زكريا
٢٧٥	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر٢٠١٦	ا.د.إيمان الشربينى
٢٧٦	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو٢٠١٧	ا.د. نفيسة أبو السعود
٢٧٧	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو٢٠١٧	ا.د.علاء زهران

٢٧٨	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو٢٠١٧	د. أحمد عاشور
٢٧٩	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس٢٠١٧	د.هدى صالح النمر
٢٨٠	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس٢٠١٧	ا.د. دسوقى عبد الجليل
٢٨١	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	د.حنان رجائى عبد اللطيف
٢٨٢	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	ا.د عبد القادر دياب
٢٨٣	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر ٢٠١٧	أ.د محمد عبد الشفيع
٢٨٤	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر٢٠١٧	ا.د حسام نجاتى
٢٨٥	ص ناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر٢٠١٧	ا. د إيمان أحمد الشوٴبينى
٢٨٦	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر ٢٠١٧	د.محرم صالح الحداد
٢٨٧	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر٢٠١٧	د.محمد سمير مصطفى
٢٨٨	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو٢٠١٨	ا.د هدى صالح النمر
٢٨٩	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو٢٠١٨	ا.د محمد ماجد خشبة
٢٩٠	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو٢٠١٨	ا.د أمانى حلمى الريس
٢٩١	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو٢٠١٨	ا.د فادية عبد السلام
٢٩٢	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو ٢٠١٨	ا.د محرم الحداد
٢٩٣	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو ٢٠١٨	ا.د سمير عريقات
٢٩٤	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى ١٨-٣٥ سنة دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس٢٠١٨	د. دسوقى عبد الجليل
٢٩٥	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر٢٠١٨	د. سمير مصطفى

٢٩٦	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر٢٠١٨	د.نفيسة أبو السعود
٢٩٧	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام ٢٠٠٣مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر٢٠١٨	د.حجازى عبد الحميد الجزار
٢٩٨	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أكتوبر ٢٠١٨	د. عبد القادر دياب
٢٩٩	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر ٢٠١٨	د. نجلاء علام

Abstract

Export Development Policies In Egypt In light of Regional And Global Developments

The case of egyptian exports development and imports restriction to be one of the most important cases of the economic policies. That aims to increase the country resources of foreign currencies to face the problem of the trade balance deficit .

The research aims basically to push the egyptian export sector as a potential driver of sustainable development, through increasing export technological innovative content, and purpose export development policies in EGYPT in light of regional and global developments.

Key Words: Non Petrolum Exports - Export Diversification - Technological Content of Exports - Manufactured Exports - Trade Commodity Structure – Competitiveness – Innovation - Policies - Regional And Global Developments

رقم الإيداع:٢٠١٩/١٠٥٠٤

ISBN:978-977-6641-36-5

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

A Series of Planning and Development Issues

Export Development Policies in Egypt in Light of Regional and Global Developments

No: (299) – October 2018